

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -
Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de
Gestion
Département des Sciences
Commerciales



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

تأثير تغيرات أسعار النفط على الاحتياطات النقدية الأجنبية

دراسة حالة: الجزائر من الفترة (1968-2022)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:

الدكتور : بوعبد الله علي

إعداد الطالب:

كراردي أسامة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
01	عمر قريد	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة بسكرة
02	بوعبدالله علي	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
03	ساعد إبتسام	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2022/ 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -
Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de
Gestion
Département des Sciences
Commerciales



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

تأثير تغيرات أسعار النفط على الاحتياطات النقدية الأجنبية

دراسة حالة: الجزائر من الفترة (1968-2022)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:

الدكتور : بوعبد الله علي

إعداد الطالب:

كراردي أسامة

لجنة المناقشة

رقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
01	عمر قريد	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة بسكرة
02	بوعبدالله علي	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
03	ساعد إبتسام	أستاذة محاضر أ	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2022/ 2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي

أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدِي وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿

النمل: ١٩

فجر

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد ..

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذه الرسالة العلمية والذي ألهمنا الصحة العافية والعزيمة

فالحمد لله حمدا كثيرا .

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور/ **بوعبد الله علي** الذي لم يدخر جهداً في مساعدتي،

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على تفضلهم بقراءة بحثي وتعبهن فيه وتصويبه من الخلل والزلل ، وعلى اثناء هذه الدراسة بملاحظاتهم القيمة.

هذا أتقدم بجزيل الشكر لكل أعضاء هيئة التدريس والإدارة بدون الاستثناء بكلية العلوم لاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة .

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير؛

فلقد كان له الفضل الأَوَّل في بلوغي التعليم العالي

(والذي الحبيب)، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،

وراعتني حتى صرت كبيراً

(أمي الغالية)، أطال الله في عُمرها.

إلى إخوتي؛ وأخواتي.

إلى جميع زملائي.

فهرس المحتويات

	شكر وعرفان
	إهداء
	ملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الإشكال
أ-ت	مقدمة
رقم الصفحة	المحتويات
	الفصل الأول : ماهية النفط و تسعيره و تغيرات أسعاره في ظل الازمات النفطية
1	تمهيد
	المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للنفط و الدولة النفطية و أهمية النفط في الاقتصاد
2	المطلب الأول : تعريف البترول و علم اقتصاد النفط
4	المطلب الثاني : أهمية النفط الاقتصادية
5	المطلب الثالث : تعريف السوق النفطية و خصائصها وأهم الأطراف الفاعلين فيها
	المبحث الثاني : مفهوم و أنواع السعر النفطي و العوامل المحددة له و تطور السوق الدولية
	المطلب الأول : مفهوم السعر النفطي و أنواعه
8	المطلب الثاني :العوامل الاقتصادية المؤثرة في السعر و العوامل الأخرى
11	المطلب الثالث : مراحل تسعير النفط

	المبحث الثالث : تحليل تقلبات أسعار النفط في ظل الأزمات النفطية (1970-2022)
15	المطلب الأول : تحليل تقلبات أسعار النفط في ظل الأزمات النفطية (1970-1980)
19	المطلب الثاني : تحليل تقلبات أسعار النفط في ظل الأزمات النفطية (1981-2010)
24	المطلب الثالث : تحليل تقلبات أسعار النفط في ظل الأزمات النفطية (2010-2022)
30	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني : الاحتياطات النقدية وواقعها في الاقتصاد الجزائري
32	تمهيد
	المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للاحتياطات النقدية الأجنبية
33	المطلب الأول : تعريف الاحتياطات الأجنبية
34	المطلب الثاني : مكونات وطرق الاحتياطات النقدية الأجنبية
3	المطلب الثالث : مزايا و عيوب و أسباب تكوين الاحتياطات النقدية الاجنبية
	المبحث الثاني : ادارة احتياطات الأجنبية و كفايتها و مستواها الأمثل في الاقتصاد الجزائري
37	المطلب الأول: مفهوم إدارة الاحتياطات الدولية و المخاطر المرتبطة بها .
40	المطلب الثاني: التحليل النظري لمستوى كفاية الاحتياطات الأجنبية .
42	المطلب الثالث : مستوى الاحتياطات الأجنبية في الجزائر في ظل نظريات كفايتها.
	المبحث الثالث : دراسة واقع الاحتياطات الاجنبية في الجزائر و مدى ارتباطها بأسعار النفط
45	المطلب الاول : استخدامات الاحتياطات النقدية في الجزائر.
4	المطلب الثاني : الازمات النفطية و مدى تأثيرها على تطور الاحتياطات الاجنبية في الجزائر .

52	المطلب الثالث : تقييم سياسة الاحتياطات النقد الأجنبي في الجزائر .
	<u>الفصل الثالث : الدراسة القياسية لتأثير تغيرات أسعار النفط على الاحتياطات الأجنبية</u>
58	<u>تمهيد</u>
	<u>المبحث الأول : مدخل الى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء :</u>
59	المطلب الأول : تعريف النموذج الذاتي للإبطاء.
59	المطلب الثاني : منهجية النموذج الذاتي للإبطاء.
0	المطلب الثالث : خصائص النموذج الذاتي للإبطاء.
	<u>المبحث الثاني : الفصل التطبيقي و تحليل النتائج .</u>
2	المطلب الاول : تحليل لأهم المتغيرات محل الدراسة .
	المطلب الثاني : دراسة استقراره النموذج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء وتحليل النتائج
72	المطلب الثالث : تشخيص البواقي .
	<u>المبحث الثالث : الإجراءات البديلة و المتخذة لاحتواء الأزمات النفطية :</u>
74	المطلب الأول : استراتيجية الجزائر الهجومية في الإجراءات البديلة .
74	المطلب الثاني : استراتيجية الجزائر الدفاعية في الإجراءات البديلة .
82	المطلب الثالث : استراتيجية المدى الطويل لتخطي التبعية النفطية.
90-88	الخاتمة
	قائمة المراجع

قائمة الجداول و الاشكال :

قائمة الجداول

43	يمثل تطور الاحتياطات و الواردات في الجزائر و شهور تغطيتها من (2000-2019)	الجدول رقم (02-01)
44	يمثل تطور الاحتياطات مقابل عرض النقود و سعر الصرف (2000-2019)	الجدول رقم (02-02)
44	تطور الاحتياطات النقدية الدين الخارجي قصير الاجل (2000-2019)	الجدول رقم (03-02)
47	تطور أسعار النفط و الاحتياطات الأجنبية من الفترة (2014-2022)	الجدول رقم (04-02)
48	تطور أسعار النفط و الاحتياطات الأجنبية من الفترة (2014-2022)	الجدول رقم (05-02)
50	تطور أسعار النفط و الاحتياطات الأجنبية من الفترة (2014-2022)	الجدول رقم (0-02)
	لدراسة استقراره السلاسل الزمنية	الجدول رقم (07-03)
9	اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL	الجدول رقم (08-03)
71	نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL	الجدول رقم (09-03)
72	اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	الجدول رقم (10-03)
73	اختبار اختلاف التباين	الجدول رقم (11-03)

قائمة الأشكال:

4	منحنيات بيانية توضح تطور كل المتغيرات محل الدراسة من الفترة (199 2022)	الشكل رقم (01-03)
9	يوضح فترات الابطاء للنموذج	الشكل رقم (02-03)
73	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج حسب معيار CUSUM	الشكل رقم (03-03)
74	اختبار النموذج التراكمي لمربعات البواقي المعاودة	الشكل رقم (04-03)

ملخص الدراسة :

كان ولازال النفط يلعب دورا أساسيا في اقتصاديات البلدان المتقدمة و المتخلفة على حد سواء ، و تسعى جميع الدول المصدرة له إلى توظيف عائداتها النفطية ، وتعتبر الاحتياطيات النقدية الأجنبية إحدى أدوات السياسات النقدية التي تسعى جميع الدول إلى الاحتفاظ بها لما لها من دور مهم وأساسيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتسعى الجزائر إلى الاستغلال الأمثل لاحتياطياتها النقدية من العملات الأجنبية من أجل زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي وخاصة في ظل تقلبات أسعار النفط ، ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد أثر تغيرات أسعار النفط على حجم الاحتياطيات الأجنبية في الجزائر و على الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على أساليب التحليل القياسي وذلك باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للمتغيرات ذات الصلة بالدراسة للفترة (1968-2022). فقد تم الاعتماد على معدل الارتباط بين تقلبات أسعار النفط والاحتياطيات النقدية الأجنبية وتم إضافة متغيرات اقتصادية كمساعدة في الدراسة وهي أسعار الصرف، البطالة ومعدل التضخم وتم اختبار جذر الوحدة المعدل لديكي فولر (ADF) لفحص استقراريه متغيرات الدراسة. ثم اجراء اختبار التكامل المشترك الخاص بالسلاسل الزمنية ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تأثير ذات معنوية احصائية بين تغيرات أسعار النفط و حجم الاحتياطيات الأجنبية إضافة الى وجود علاقة تأثير ذات معنوية احصائية بين اسعار الصرف ومعدلات البطالة مع الاحتياطيات الأجنبية اما معدل التضخم فلم يكن له تأثير .

الكلمات المفتاحية : أسعار النفط ، الاحتياطيات الأجنبية ، إدارة الاحتياطيات ، الأزمات النفطية

The role of oil has been and continues to be essential in the economies of both advanced and developing countries. All oil-exporting countries seek to utilize their oil revenues, and foreign exchange reserves are considered one of the monetary policy tools that all countries aim to retain due to their important and fundamental role in achieving economic stability. Algeria, in particular, aims to optimize its foreign currency reserves to increase economic growth, achieve economic diversification, and reduce dependence on oil as the sole source of national income, especially in light of oil price fluctuations. From this perspective, this study aims to examine the impact of oil price changes on the size of foreign exchange reserves in Algeria and on economic stability in general. The study relies on standard analytical methods, using annual time series data for the relevant variables for the period of 1968–2022. The study examined the correlation between oil price fluctuations and foreign exchange reserves, while also incorporating economic variables such as exchange rates, unemployment, and inflation as auxiliary factors. The Augmented Dickey–Fuller (ADF) test was used to assess the stationary properties of the study variables. Additionally, the study employed the Johansen cointegration test for the time series. The results of the study indicate a correlation between oil price changes and the size of foreign exchange reserves, as well as a relationship between oil price volatility and the aforementioned economic variables that were considered in the study.

Keywords: oil prices, foreign exchange reserves, reserve management, oil crises."

مقدمة

عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات جذرية في الخارطة السياسية للعالم، والتي بدورها أثرت على تغيرات الاقتصاد العالمي خاصة فيما يتعلق بإفرازات العولمة والثورة التكنولوجية والتي أدت بدورها الى ظهور حروب سياسية وأزمات اقتصادية جعلت كل دولة تسعى الى تأمين اقتصاداتها وذلك بالبحث عن مختلف الثروات الباطنية والبدائل لتأمين نفسها، ويعتبر البترول احدى هذه البدائل التي تسعى مختلف الدول الى الاحتفاظ بها نظرا لما له من اهمية سياسية واقتصادية ولقد ازاح البترول خلال القرن الماضي بدائل كثيرة و اصبح يحتل المركز الأول في اقتصاديات البلدان المتقدمة وحتى اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو والدول النامية ولقد تزايدت أهمية البترول في ظل فشل العالم في الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي الى اقتصاد يعتمد على بدائل أخرى كالطاقة الشمسية والطاقة النووية ولقد اصبح البترول يلعب الدور الكبير في اقتصاديات الدول المنتجة والدول المسيطرة له وهذا لما يدره من عوائد مالية كبيرة وتسعى جاهدة الى توظيف هذه العوائد بالشكل الذي يضمن لها الأمان الاقتصادي و من بين الاجراءات التي تقوم بها الدول لتأمين اقتصاداتها هي تكوين قدر ملائم من الاحتياطات الأجنبية وهذا نظر للدور الذي تلعبه تلك الاحتياطات كصمام امان و تلجا اليه عند الحاجة القصوى و هذا لكي تحمي نفسها من اثر الصدمات الخارجية و تعمل هذه الاحتياطات على دعم الثقة في إدارة سياسة الصرف للدولة و العمل على التدخل في دعم العملة الوطنية و العمل على المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي في المتغيرات الكلية للاقتصاد في حالة الظروف الطارئة و يعد مستوى الاحتياطات الدولية من العوامل المحددة لثقة الدائنين في الدولة. كما أنها توفر مناخ من الاطمئنان للمستثمرين الأجانب في جدوى الاستثمار في هذه الدول بعد تطبيق حزمة من الحوافز والامتيازات المقررة لرأس المال وعلى هذا الأساس، ولا خلاف بين المتخصصين حول ضرورة تكوين الاحتياطات الدولية عند المستويات الآمنة

وبعد الطفرة التي عرفتها أسعار النفط منذ مطلع الألفية الثانية والتي استمرت لعقد من الزمن، والتي سمحت على نحو متزايد بتسجيل مستويات قياسية في مستوى الاحتياطات الدولية في الجزائر، إلا أنه بعد انهيار أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، أدخلت الجزائر اليوم في أزمة مالية خانقة شبيهة إلى حد كبير بأزمة الثمانينات، وفي ظل الطبيعة الربعية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري و الذي يعتمد على أكثر من 9% من مداخل المحروقات، مما سيدفع أصحاب القرار إلى مزيدا من الضغط على احتياطي النقد الأجنبي وبالتالي التأثير على مدى كفايتها في المستقبل القريب، خاصة في ظل عجز الجزائر عن الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج، وعلى ضوء ذلك تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

اشكالية رئيسية :

ما مدى تأثير التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على تطور الاحتياطات النقدية الأجنبية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1968-2022)

وهذه الإشكالية أظهرت عدة تساؤلات فرعية وهي :

- ✓ ما هو المحدد الرئيسي للاحتياطات الأجنبية في الجزائر
- ✓ ما هي المتغيرات الاقتصادية الأخرى المؤثرة على الاحتياطات الأجنبية في الجزائر.

✓ ماهي الإجراءات البديلة التي تسعى من خلالها السلطات صاحبة القرار للقضاء على التبعية للاقتصاد البترولي و إيجاد بدائل لتطوير الاقتصاد الوطني

فرضيات الدراسة : انطلاقا من التساؤلات السابقة فان البحث يقوم على اختيار الفروض التالية :

- ✓ لا تؤثر تغيرات أسعار النفط على حجم الاحتياطات النقدية الأجنبية في الجزائر خلال فترة الدراسة
- ✓ اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاحتياطات الأجنبية هي أسعار الصرف وبدرجة اقل معدل التضخم.

أهداف الدراسة : تقوم الدراسة على مجموعة من الأهداف

1. تشخيص واقع متغيرات الدراسة في الاقتصاد الجزائري لإعطاء نظرة عامة عن الوضعية الاقتصادية السائدة.
2. محاولة إفادة أصحاب القرار فيما يتعلق بالسياسة الكفيلة للتحكم في تطور المتغيرات الاقتصادية من خلال التعرف على أثر تغير أسعار النفط على هذه المتغيرات .
3. كيفية تغطية الاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد الجزائري و في ظل نظريات كفاية الاحتياطات الأجنبية و كيفية تسييرها من طرف البنك المركزي و محاولة أصحاب القرار الاقتصادي إفضاء الشفافية على حجم و كمية الاحتياطات في الجزائر سواء النقدية أو الذهب .

حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية: تمثلت في الاقتصاد الجزائري.

2. الحدود الزمنية: تمثلت فترة الدراسة من سنة 199 إلى سنة 2022.

منهجية الدراسة:

وفقا للإشكالية المطروحة سلفا والفرضيات الموضوعية من خلالها، توجه البحث هو توجه اقتصادي كلي تطبيقي، بمعنى أنه سيجمع بين ما هو نظري وما هو تطبيقي في إطار المنهج الاستقرائي، من خلال استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك من أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع أي خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل تطورها خلال فترة الدراسة. كما أنه سوف يتم الاستعانة بالتحليل البياني والتحليل الوصفي و القياسي لأثر تغيرات أسعار النفط على الاحتياطات الأجنبية و كذا بعض المتغيرات المساعدة في الدراسة أهمها أسعار الصرف – البطالة و التضخم باستخدام برنامج Eviews .

هيكل الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعية من خلالها وتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الموضوع بعد المقدمة إلى ثلاثة فصول كما هو مبين أدناه:

الفصل الأول: تضمن الإطار النظري للدراسة والذي كان بعنوان ماهية النفط و تسعيره و تأثير الأزمات النفطية على أسعاره حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى 3 مباحث، تناول المبحث الأول ماهية النفط و الدولة النفطية و الاقتصاد النفطي ، أما

المبحث الثاني فتناول تسعير النفط و أهم العوامل المتحركة في تحديد سعر النفط ، والمبحث الثالث فتناول تأثير الأزمات النفطية العالمية على تسعير النفط .

الفصل الثاني: ماهية الاحتياطات الأجنبية و واقعها وتطورها في الاقتصاد الجزائري، حيث تم تقسيم الفصل إلى 3 مباحث، حيث كان المبحث الأول ماهية الاحتياطات الأجنبية و كيفية تكوينها و ماهي مكوناتها أما المبحث الثاني تطرقنا إلى إدارة الاحتياطات الأجنبية و نظريات المفسرة لكفائتها في الاقتصاد ، أما المبحث الثالث خصص لدراسة ما مدى كفاية الاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد الجزائري في ظل النظريات المفسرة للاحتياطات الأجنبية و تطور هذه الأخيرة في الاقتصاد الجزائري و مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على تطورهما .

الفصل الثالث : خصص لدراسة القياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على الاحتياطات الأجنبية و على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد حيث خصص المبحث الأول : مدخل الى النموذج الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL اما المبحث الثاني خصص لدراسة القياسية و تحليل النتائج أما المبحث الثالث : خصص لايجاد الحلول لتبعية الاقتصاد الجزائري للنفط و هذا للقضاء على تداعيات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

ماهية النفط و تسعييره و

تغيرات أسعاره في ظل

الأزمات النفطية العالمية

تمهيد الفصل الأول :

يعد النفط الخام احد اهم مصادر الطاقة في العالم ويشكل سلعة مهمة في الاسواق العالمية تستحوذ على قيم تبادلية عالية في التجارة العالمية. غير أن أسعار هذه السلعة تتسم بالتقلبات الحادة والمستمرة بسبب طبيعة العوامل المؤثرة في السوق النفطية، إذ تتداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية. وعلى الرغم من أن اشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساس منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق النفطية إلا أن التوقعات المستقبلية والمضاربات ومستويات التخزين الاستراتيجي لها اهمية كبيرة أيضاً في تحديد بوصلة الأسعار؛ نتيجة لذلك تعاني البلدان المصدرة للنفط الخام من تقلب حاد في مستويات ايراداتها النفطية ومن ثم عدم استقرار مصدر التمويل الاكبر للإنفاق العام مما ينعكس في اختلال العلاقة بين سياسة الإنفاق العام ووظائفها واهدافها ومن ثم تعطيل ادوات السياسة المالية في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي .

و يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات التي تعاني نتيجة التقلبات في أسعار النفط بحكم أنه يعتمد بنسبة كبيرة على صادرات النفط ، وعليه من خلال هذا الفصل حاولت تقديم دراسة حول ماهية النفط و أهميته في الاقتصاد وماهية الاقتصاد النفطي و الدولة النفطية بصفة عامة أما المبحث الثاني تم تخصيصه لدراسة مفهوم السعر النفطي و أهم العوامل المتحكمة فيه (خاصة عاملي العرض و الطلب) إلى جانب هذا تم تخصيص مبحث لدراسة أهم الأزمات النفطية التي شهدها العالم و مدى تأثيرها على أسعار النفط .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للنفط و الدولة النفطية و أهمية النفط في الاقتصاد

المطلب الأول : تعريف البترول و علم اقتصاد النفط

الفرع الأول تعريف البترول او النفط و مكوناته:

إن كلمة البترول هي كلمة في الأصل كلمة لاتينية PETROLEUM و petr تعني الصخر و oleum تعني زيت الصخر و يعتبر البترول مادة مركبة و بسيطة من حيث بساطته يتكون من عنصرين أساسيين وهما الهيدروجين و الكربون أما من ناحية التركيب فهو مادة مشتقة تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منهما (سمية، 2009-2010، صفحة 57) .

أولاً لا بد من التنويه بأن استخدام مصطلح النفط ليس موحد في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدا سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالدول العربية يستعملون كلمة البترول عكس دول بلدان أوروبا الشرقية فيستعملون كلمة نفط

كما تم تعريف النفط أو البترول على أنه مادة من المواد الأولية مهمة في الوظيفة الطاقوية إلى جانب ذلك تظهر أهميتها في مجمل الصناعات التحويلية إضافة إلى ما لها من أهمية في التجارة الدولية. (الدوري، 1998، صفحة 8)

مكونات النفط:

ويتكوّن بشكل رئيسي من خليط من الهيدروكربونات، ويحتوي بشكل أساسي على العناصر التالية بنسبها الموضحة:

الكربون: والذي يشكل أعلى نسبة بحيث تصل إلى 85%-90%.

الهيدروجين: تصل نسبته إلى حوالي 10% إلى 15%.

الأكسجين: والذي تتراوح نسبته بين الصفر و 1.5%.

الكبريت: والذي تقدر نسبة وجوده ب 0.1% إلى 3%.

النيتروجين: والذي تتراوح نسبته بين 0.1% إلى 0.5%

خصائص النفط: (سمية، 2009-2010، صفحة 58)

يتميز النفط بمميزات هامة ترفه فوق مصاف الطاقة البديلة نظر لما له من خصائص :

- تركيبه الكيماوي فريد حيث ان الهيدروجين المدمج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة

مجانباً وقد يحاول الانسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهضة جداً؛

- يؤدي ارتفاع الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء؛

- النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها الطبيعة الدولية وأهمية خاصة؛

- يعتبر النفط مصدر نابض يتناقض بكثافة استعماله؛ (الله ح.، 2003، صفحة 1)

- تبلغ مشتقات النفط حوالي 80000 منتج؛

- النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الانتاجي السائد؛

- تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية.

الفرع الثاني تعريف علم اقتصاد النفط:

يعتبر موضوع اقتصاديات النفط أو الاقتصاد النفطي من مجالات الاقتصاد الحديثة والمعاصرة. وكانت البداية منذ فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهي الفترة التي أعقبت استغلال النفط بصورة علمية واقتصادية وبشكل واسع، وظهور مركز وقوة وأهمية وتأثير الثروة النفطية في مجالات النشاط الصناعي والتجاري والطاقي. وكذلك مجال الشؤون السياسية والعسكرية وعلى النطاق الدولي. لهذا كان الاقتصاد النفطي موضوع رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريبه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية.

ويعتبر اقتصاد نفط علما بما يحققه من شروط العلم والمتمثلة في ثلاثة نقاط ألا وهي أن يكون لديه موضوع، هدف ومنهجية:

- ففي ما يتعلق بالشرط الأول فإن موضوع اقتصاد النفط يعتبر إحدى موضوعات الاقتصاد التطبيقي والتي يطلق أحيانا عليها علوم الاقتصاديات القطاعية أو الفرعية أو المتخصصة، ذلك أن هذا العلم وموضوعه يجمع بين الجانب النظري تطبيق القوانين الاقتصادية على القطاع أو الفرع أو النشاط المدروس، وجانب وصفي للعمليات والأنشطة الاقتصادية المتجسدة المرتبطة باستغلاله. أي أنه علم نظري ووصفي في آن واحد لكل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالموارد أو الثروة النفطية

- أما الشرط الثاني فيمكن هدف اقتصاد النفط في إيجاد هذه الثروة وتحويلها إلى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان إليها، (وهذا وفقا لمراحل النشاط الاقتصادي النفطي) من البحث والاستكشاف، الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج، التكرير والتصفية، التسويق والتوزيع، التصنيع إلى الاستهلاك النهائي للسلعة النفطية.

- وفيما يتعلق بالشرط الأخير والخاص بالمنهجية فهو يستعمل كل من المنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي التطبيقي، الإحصائي، التقديري والوصفي لتحقيق هدف موضوع اقتصاد النفط. (الدوري، 1998، الصفحات 12-13)

ومن ثم يمكن أن نطلق على اقتصاد النفط بأنه علم حديث، يدرج ضمن العلوم الأخرى التي لها محل من الدراسة والبحث.

الفرع الثالث : تعريف الصناعة النفطية :

تعرف الصناعة النفطية على أنها مجموعة النشاطات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان.

كما تعرف أيضا على أنها الصناعة التي تتضمن على عدة مراحل وأنواع مختلفة وهي تجمع الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها ومرحل وصناعات متكاملة. فالصناعة النفطية تشمل إنتاج النفط والغاز، النقل والتكرير، التسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات المرتبطة بها أي الصناعات القائمة على المنتجات النفطية أو ما يطلق عليها البتروكيمياوية.

لمطلب الثاني : أهمية النفط الاقتصادية

وتنعكس أهمية النفط الاقتصادية في جوانب متعددة نستعرضها كالآتي: (نعيمه، 2009، الصفحات 8-9)

الفرع الأول : النفط مصدر رئيسي وحيوي للطاقة: تعتبر الطاقة أحد المقومات الأساسية للحضارة الإنسانية فهي عامل جوهري في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي بل هي أحد عناصر العملية الإنتاجية. قد أصبحت الطاقة مظهرا ومؤشرا عاما لمعرفة وقياس مدى تقدم وتطور مستوى المجتمع الإنساني مع تحديد نوع ذلك التطور والتقدم، ويمكن تقسيم المصادر الطاقوية التي استعان بها الإنسان واستخدمها في مختلف نشاطاته إلى قسمين رئيسيين:

- المصادر الطاقوية القديمة أو الأولية في تاريخ استغلالها مع محدودية تأثيرها وفعاليتها: وهي المتضمنة القوى العضلية للإنسان والحيوان، حركة الرياح والمياه والمساقط المائية. حيث تطلبت هذه المصادر جهدا إنسانيا بسيطا ومحدودا من أجل استغلالها ولعبت الطبيعة وقواها الدور الأساسي في توفيرها للإنسان.

- المصادر الطاقوية الحديثة: وهي تلك المصادر التي بدأ استخدامها منذ العصور الحديثة، إضافة إلى أن استغلالها تطلب جهدا إنسانيا كبيرا بفضل معدات إنتاجية متطورة ومعقدة فنيا وتكنولوجيا من أجل توفيرها واستعمالها، وتكون هذه المصادر على أنواع منها الصلب والسائل والغازي، كالفحم الحجري بأنواعه، النفط، الغاز الطبيعي، الكهرباء المتولدة من مصادر طاقة متعددة كقوة الرياح ومساقط المياه.

الفرع الثاني : النفط مادة أولية وأساسية لنشاط صناعي متنوع: النفط مادة خام أولية وطبيعية إلا أنه يتميز عن بقية المواد الخام الأخرى والموارد الطبيعية التي عرفها واستغلها الإنسان بكونها مادة لا يمكن استعمالها واستهلاكها إلا بعد إجراء عدة عمليات إنتاجية صناعية مرحلية، كل منها تتميز وتختلف عن الأخرى، فالمرحلة الصناعية الإنتاجية الأساسية متميزة ومختلفة عن المرحلة الإنتاجية والصناعية اللاحقة أو المكمل لها، بل ومستقلة عنها رغم كون المادة الأساسية لنشاطها الصناعي هو النفط ومنتجاته.

تسهم هذه الصناعات البتروكيمياوية بفعالية كبيرة ومؤثرة في عملية التطوير والتقدم الاقتصادي، خاصة وأن منتجاتها السلعية أصبحت أساسية في مختلف النشاطات الاقتصادية وملبية لحاجات الإنسان الإنتاجية والاستهلاكية وفي مختلف جوانب حياته في مأكله وملبسه ومسكنه على حد سواء، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الصناعات البتروكيمياوية تتوسع بصورة عالية وكبيرة في كمية وقيمة السلع الصناعية المنتجة من مجموع الإنتاج الصناعي بصورة خاصة أو في مجموع الإنتاج القومي بصورة عامة أو بمقدار ما تساهم به في الدخل القومي.

الفرع الثالث : النفط مصدر تمويل للاقتصاد: يعتبر النفط مصدرا لرأس المال السلعي والنقدي حيث يساهم بنسبة عالية في عملية التراكم الرأسمالي خاصة في البلدان المنتجة والمصدرة للسلع النفطية بأشكالها المختلفة، فالقيمة المضافة النفطية تكون عالية وإن تباينت في ذلك من مرحلة إنتاجية إلى أخرى. فتكون القيمة المضافة في مرحلة السلعة خامة منخفضة ومحدودة مقارنة بارتفاعها في حالة قيمة السلعة المصنعة كمنتجات نفطية أو بصورة أكبر من ذلك في حالة المنتجات البتروكيمياوية. إن الدور المالي للنفط يتجسد بصورة أوضح وأكبر في اقتصاديات البلدان النفطية المنتجة والمصدرة له، حيث اقتصاد هذه الدول يتركز بصورة رئيسية وأولية على النفط

سواء أكان ذلك في الإنتاج والدخل القومي أو في عملية التراكم الرأسمالي أو في عملية تمويل الخطط الاقتصادية أو الميزانية الاعتيادية للدولة.

الفرع الرابع : النفط سلعة رئيسية للتبادل التجاري: للنفط دور مؤثر وفعال في عملية تنشيط وتطوير عملية التبادل التجاري وسواء أكان على النطاق الدولي أو المحلي فالسلعة النفطية بصورتها خاما أو كمنتجات نفطية سيتم تبادلها وتحركها إلى جميع مناطق وبلدان العالم وتكون نسبة عالية وكبيرة من مجموع السلع المتبادلة أو من بين مجموع المصادر الطاقوية أو من مجموع السلع النفطية المنتجة.

المطلب الثالث : تعريف السوق النفطية وخصائصها و أهم الأطراف الفاعلين فيها

الفرع الأول : تعريف سوق النفط العالمية: إن السوق النفطية هي المكان الطبيعي لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الحام منها بسعر معين وزمن معلوم بين الأطراف المتبادلة (الدوري، 1998، صفحة 142)، ويجرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وكذا العوامل السياسية، العسكرية، المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية، وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى (الموسوي، 2005، صفحة 29).

من خلال التعريف السابق لسوق النفط يمكننا تحديد العناصر الأساسية التي يتكون منها هذا السوق وهي كالآتي:

- المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا.
- السلعة المتبادلة هي السلعة النفطية ومشتقاتها.
- الأطراف المتبادلة وهم العارضون للسلعة والطالبون لها.
- وجود سعر معين وزمن معين للتبادل.

الفرع الثاني : خصائص سوق النفط: نلخص أهم خصائص سوق النفط في النقاط التالي:

1- سوق شبه احتكارية: ومعنى ذلك أن هناك مجموعة قليلة من الدول تحتكر هذا السوق، وهي الدول المنتجة للنفط والشركات الاحتكارية الكبرى هذا من جهة العرض، والدول المستهلكة الكبرى التي تؤثر في السوق من خلال تغيير مخزونها النفطي الاستراتيجي أو من خلال طلبها النفطي، وهذا من جانب الطلب.

2- سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق. وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط)، الأوابك (الدول العربية المصدرة للنفط)، والوكالة الدولية للطاقة (سمية، 2009-2010، صفحة 62).

3- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن بصورة مباشرة، فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن، مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة، في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية. (مخلفي، 2013، الصفحات 54-55)

4- السوق النفطية ذات طابع متقلب: وخاصة فيما يتعلق بأسعار النفط التي يفوق تقلبها كثيرا تقلب الأسواق المالية ومعظم السلع الأخرى.

المبحث الثاني : مفهوم وأنواع السعر النفطي العوامل المحددة له و مراحل تسعير النفط :

المطلب الاول : مفهوم السعر النفطي و أنواعه.

نظرا للأهمية التي أصبح يمتاز بها السعر النفطي، فقد احتل الصدارة في الكثير من المؤتمرات الدولية، وكذا حديث وسائل الإعلام العالمية، وكان هذا خاصة بعد مؤتمر طهران سنة 1971 وأثناء الأزمة النفطية الأولى سنة 1973، ونتيجة لهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى معرفة ماذا يعني بالسعر النفطي؟ وماهي أهم أنواعه؟ ومراحل تطوره وصولا إلى ما هو عليه اليوم.

الفرع الأول: تعريف السعر النفطي: هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة، متأثرة بذلك بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا القوى الفاعلة في السوق (الصايغ، 1983، صفحة 128).

كما يمكن إعطاء تعريف آخر للسعر، يتمثل في كون أن السعر النفطي هو سعر مشتق ومستخلص ومعنى ذلك أنه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل والتكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى "سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة" من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات. ويتشكل السعر النفطي من عاملان اثنان هما: سعر البيع إلى البئر أو في الميناء ورسوم النقل (الصايغ، 1983، صفحة 129).

الفرع الثاني: أنواع السعر النفطي: في الحقيقة ليس هناك سعر مفرد للنفط رغم التعود على التحدث حول سعر النفط، فهناك عدة أنواع من الأسعار النفطية يختلف كل واحد عن الآخر، وفيما يلي سوف نتعرض لأهم أنواع أسعار النفط المتعامل بها دوليا ووطنيا. (رويجم، 2013، صفحة 29)

1- السعر المعلن "Posted Price": هو ذلك السعر الذي يعلن عنه رسميا من طرف العارض للسلعة، بحيث كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية، لقد ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 من طرف شركة ستاندرداويل، التي كانت تسيطر على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام. بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وإنما كان عبارة عن سعر يفرضه الكارتل النفطي العالمي مباشرة بعد استخراجه من الآبار دون إشراك مستخدميه في عملية التسعير، واستمر العمل بهذا السعر منذ ذلك الحين إلى غاية 1 أكتوبر 1973 حين أقرت منظمة الأوبك أسعار نفطها الخام إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية الاحتكارية، وعليه يمكن القول بأن الأسعار المعلنة، ماهي في الواقع إلا أسعار نظرية

لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد نابض وحيوي، بل إن الشركات فرضته كأساس لاحتساب الإتاوات والضرائب على الأرباح، التي كانت تشكل الجزء الأكبر من إيرادات الدول المنتجة.

2- السعر المتحقق "Realized (Actual) Price": هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، وظهرت الأسعار المحققة أو الفعلية للوجود منذ أواخر الخمسينات، وقد عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية في الدول النفطية. وتتأثر الأسعار المحققة بظروف السوق النفطية السائدة، ومقدار تأثير تلك الظروف على الأطراف النفطية المتعاقدة، كما تتأثر أيضا هذه الأسعار بالعلاقات الاقتصادية الدولية على الأسعار المتحققة.

3- سعر الإشارة أو المعول عليه "Reference Price": إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر للنفط الخام يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، بحيث ظهر هذا السعر في فترة الستينات، وقد تم الاعتماد عليه في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول المنتجة، والشركات النفطية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين، ولقد تم احتساب هذا السعر على أساس معرفة وتحديد متوسط، أو معدل السعر المعلن، أو المتحقق لعدة سنوات، وما يلاحظ على هذا السعر أنه تم تطبيقه في العديد من البلدان النفطية مثل: الجزائر وفنزويلا.

4- سعر الكلفة الضريبية "Tax Cost Price": هو ذلك السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام، مضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية على تنوع تلك الاتفاقيات، إذن فهذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تقدمها الشركات النفطية الأجنبية من أجل حصولها على برميل أو طن من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة، وبهذا فسعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لسعر بيع النفط الخام في السوق النفطية.

5- السعر الفوري (الأدني) "Spot Price": هو السعر المعبر عن قيمة الوحدة النفطية نقديا المتبادلة آنيا، أو فوريا في السوق النفطية الحرة بين الأطراف العارضة و المشتري، وظهر هذا السعر مع ظهور السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة النفطية، نتيجة لعدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلعة النفطية، وهذا ما أدى إلى كون هذا السعر هو سعر غير ثابت وغير مستقر. وانتشر استعمال هذا السعر بصورة كبيرة في أواخر السبعينات خاصة في سنتي 1978-1979، نظرا لعدم توازن كل من العرض والطلب النفطي لأسباب متعددة.

وتختلف العوامل المحددة لأسعار النفط أو المؤثرة عليها، نتيجة لاختلاف الأطراف الفاعلة في هذه السوق، وكذا طبيعة السلعة المتداولة فيه، وذلك لكونها سلعة استراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية و أمنية، وترجع العوامل المحددة للأسعار إلى عدد من العوامل المختلفة منها السياسية، المناخية، الاقتصادية، بالإضافة إلى عامل المضاربة، ولكن يبقى الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى.

المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية المتحركة في أسعار النفط : تتمثل هذه العوامل في العرض و الطلب على البترول

الفرع الأول : الطلب على النفط ومحدداته: إن الطلب بصفة عامة هو الحاجة الإنسانية للفرد أو المجموع المنصب نحو

الحصول على سلعة أو سلع معينة، وبسر معلوم، وخلال فترة زمنية محددة.

والطلب هو تحسین للرغبة الإنسانية والمعبر عنها بصورة كمية ونوعية لسلعة أو سلع معينة أو قيم مادية خلال زمن معلوم، قد يكون يوم أو أسبوع أو شهر أو فصل ... الخ وعند سعر محدد.

ويرتبط الطلب على النفط ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي، ومعدلات نموه التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في حجم و اتجاه الطلب ارتفاعا وانخفاضاً.

1- تعريف الطلب النفطي: يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية –

كخام أو منتجات النفطية- عند سعر معين، وفي خلال فترة زمنية معينة محددة، بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية، سواء أكانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية (الدوري، 1998، صفحة 148).

2- محددات الطلب النفطي: الطلب النفطي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة بعض منها يعتبر أساسيا، والبعض

الأخر يعتبر ثانويا، وهذه العوامل هي كالتالي:

أ- **مستوى النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية :** يعتبر النفط والطاقة بشكل عام، من بين العناصر الرئيسية في عملية

الإنتاج، بحيث يستند النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الطاقة، التي تعتبر القوة الدافعة ومؤشرا على

مستوى التنمية في مختلف دول العالم، خاصة الصناعية منها كالصين مثلا التي أصبحت ثاني أكبر مستهلك في العالم بعد

الولايات المتحدة، ولهذا فإن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية والتوسع في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، يؤدي إلى الزيادة

في الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع أسعار النفط، والعكس صحيح لهذا فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادية تؤثر إيجابيا

في جانب الطلب على النفط في السوق النفطية العالمية (خالدية، 2015-2016، صفحة 57)

ب- **سعر السلعة البديلة:** نقصد بالسلعة البديلة تلك السلعة التي تؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها السلعة النفطية، كالطاقة

الشمسية، والغاز الطبيعي، والطاقة الكهربائية المتولدة من عدة مصادر.....إلخ. فاستبدال المنتج عامل مهم يؤثر على

طلب النفط سلبا أو إيجابا من الناحية الإيجابية عندما يكون المنتج ليس تنافسيا وسلبا عندما يكون سعر هذا المنتج هو

أقل من سعر النفط، وبالتالي تقليل الطلب عليه وبدائل النفط عديدة مثل: الفحم والطاقة الشمسية التي تعتبر منتجات

غير عضوية، وتأثيرها محدود جدا لأن تكاليف تشغيلها وإنتاجها واستخدامها مكلفة جدا، مما يجعل أسعار هذه المنتجات

البديلة عالية جدا، وهذا ما يسبب أيضا ضعف مواقف منافسيهم . على الأقل في المدى القصير والمتوسط.

ج- **مستوى المخزونات:** تتأثر أسعار النفط بمستوى مخزونات الدول المتقدمة من النفط ومشتقاته، مع العلم أن مستوى المخزونات غير مستقر ويتغير باستمرار، مما يؤدي إلى عدم استقرار سعر النفط، إذ أن ارتفاع حجم المخزونات ينتج عنه تراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض السعر والعكس صحيح.

د- **السكان:** يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة على الطلب، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايد، فإن ذلك يؤدي إلى نمو وتزايد الطلب، وتأثير السكان على الطلب النفطي يعتبر عاملا ثانويا وليس أساسيا، فالتزايد السكاني الذي عرفه العالم قد أثر على توسع وتزايد الطلب النفطي بصورة عامة، ولكن أثر السكان على الطلب النفطي يبقى نسبيا في حالة تكامله أو عدم تكامله مع العوامل الأخرى (بوفليح، صفحة 148)

الفرع الثاني : العرض النفطي ومحدداته: يعتبر عرض السلع بصفة عامة، استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وهذا ما ينطبق على العرض النفطي، إذ يخضع هذا الأخير لمجموعة من المحددات تؤثر بصفة كبيرة في اتجاهه ونمو حجمه إما بالزيادة أو بالنقصان.

1- تعريف العرض النفطي: إن العرض النفطي للسلعة النفطية الخام هو عبارة عن الكميات الممكن عرضها وتبادلها، وعلى

ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها في السوق بين الأطراف المتبادلة (بائعين، منتجين وكذلك مشتريين)، وخلال فترة زمنية محددة أو معلومة (ياسين ع، 2010، صفحة 8)

أما فيما يخص مرونة العرض النفطي فهي متغيرة ومتنوعة، فهي مرنة في المدى القصير والمدى المتوسط ومعدومة المرونة أو قليلة المرونة في المدى البعيد (الدوري، 1998، صفحة 119).

2- محددات العرض النفطي: تتمثل محددات أو العوامل المؤثرة في السعر النفطي فيما يلي (خالدية، 2015-2016، الصفحات 53-54):

أ- **الاحتياطات والإمكانات الإنتاجية:** إن لكل من الاحتياطات النفطية والإمكانات الإنتاجية المتاحة دور مهم وفعال في تحديد العرض النفطي في السوق العالمية للنفط، فزيادة الاحتياطات المؤكدة من النفط وضخامتها تؤثر على إمكانية الزيادة في الإنتاج، وذلك عن طريق رفع الإنتاجية للآبار القديمة، أو عن طريق تنمية الحقول المستكشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على استخراج النفط، وذلك في حدود الاعتبارات الفنية بما لا يؤثر سلبا على مدى عمر الحقل النفطي.

ب- **حجم الطلب النفطي:** يعتبر حجم الطلب النفطي من المحددات الأساسية المؤثرة في العرض النفطي في السوق العالمية للنفط، مهما كان حجمه ومعدل نموه، سواء كان مرتفعا أو متوسطا أو منخفضا. ويرجع هذا إلى العلاقة الطردية التي تحكم كل من العرض والطلب على النفط، فكلما زاد معدل الطلب على السلعة النفطية، يؤدي هذا بطبيعة الحال إلى زيادة عرض السلعة النفطية في السوق. إذا فزيادة حجم الطلب على النفط تؤثر إيجابيا في مستوى العرض النفطي.

ت- **السعر النفطي**: إن للسعر دور فعال في تحديد مقدار العرض النفطي، فارتفاع سعر السلعة النفطية يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منها بكميات متفاوتة ترجع تقديراتها إلى الأطراف الفاعلة في السوق من جانب العرض، والعكس في حالة انخفاض السعر.

ث- **السياسة النفطية**: هي مجموعة الإجراءات التي تتبعها جهات معينة، سواء كانت منتجة أو مستهلكة للنفط في كيفية التحكم بالنفط في السوق، بحيث نجد أن لهذا العامل تأثير كبير على عرض السلعة النفطية وتحديد اتجاهها سواء بالزيادة أو النقصان أو الثبات أو الانعدام الكلي أو الجزئي، ويدخل في هذا الإطار السياسة الاحتكارية للشركات النفطية العالمية في ظل سياستها شبه المطلقة، التي كانت تمارسها على السوق النفطية العالمية في فترة زمنية سابقة، بحيث كان حجم الإنتاج يتحدد بما تقرره تلك الشركات استجابة للطلب العالمي المتسارع، وسياسة منظمة الأوبك من خلال تحديدها لسقف الإنتاج، وتوزيع الحصص بين الأعضاء، وكذا التزامهم بتلك الحصص، وكذا السياسة المتبعة من طرف الدول المستهلكة فيما يخص التخزين الاستراتيجي والتجاري الذي تقوم به.

ج- **سعر السلع البديلة**: مع الاهتمام الكبير التي أصبحت تحظى به هذه السلع من طرف الدول الصناعية، نتيجة للأزمات الاقتصادية الكبيرة التي وقعت فيها هذه الأخيرة والتي كان سببها النفط، لقد أصبحت هذه السلع تنافس النفط بالرغم من قلة بعضها، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي، وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة، إلا أن تأثيرها على جانب العرض النفطي لا يظهر في المدى القصير وإنما يبرز بشكل كبير في المدى البعيد (سمية، 2009-2010، صفحة 75)

الفرع الثالث: العوامل الأخرى المحددة لأسعار النفط: هناك عوامل أخرى تؤدي تحديد أسعار النفط نذكر منها :

(خالدية، 2015-2016، صفحة 48)

1 - **العوامل السياسية**: تلعب العوامل السياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط، نتيجة التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره، والتي تهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع بأسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملا آنيا ومرحليا مرهونا بظروف سياسية معينة.

2- **العوامل المناخية**: وتتمثل في الأعاصير والزلازل وغير ذلك، وهي عوامل متعلقة بتقلبات فصول السنة مثل إعصار (كاترينا) الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت نتيجته الارتفاع الهائل لأسعار النفط وغيرها من التقلبات الجوية التي كانت السبب الرئيسي في ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية للنفط.

3- **عامل المضاربة**: المضاربة هي ظاهرة بدأت تبرز في السنوات العشرين الأخيرة. ويعتقد أنها ظاهرة تسحب على جميع أسواق البورصات العالمية. فالمتعاملون في هذه الأسواق لا يكتفون بالسعر الحقيقي، بل بالصعود والهبوط للنفط، وذلك حتى يستطيعوا مواصلة عمليات البيع والشراء، ويذكر أنه حتى عقد السبعينات من القرن الماضي لم يكن هناك متعاملون حقيقيون في الأسواق

النفطية، بل مجرد جيوب للتعاملات في بورصة نيويورك، غير أن الظاهرة انتشرت بشكل كبير وتم استنباط أفكار جديدة مثل التعامل بالبراميل الورقية والشحنات الورقية.... إلخ، كل ذلك من أجل المضاربة وهي أمور تؤثر على أسعار النفط.

وقد أدت المضاربة خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذ آمن لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجس الأمنية في السوق، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقة.

المبحث الثالث : مراحل تسعير النفط

يعتبر النفط سلعة استراتيجية ذات أولوية تتداول في الأسواق مثلها مثل بقية السلع الاقتصادية الأخرى، ان عملية تسعير النفط وتطوره وطرق تحديده تخضع لعدد من العوامل الاقتصادية والسياسية وسياسات الدول المنتجة والمستهلكة لها بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الدولية وطبيعة سوق النفط السائدة ، ومن المعروف ان النفط ليس سلعة متجانسة ، فهناك انواع مختلفة من النفط المتداول دوليا بصفات مختلفة لها تأثير على غلة التكرير، واسعار النفط هذه عادة ما يتم بحصم او علاوة على السعر المرجعي وفقا للجودة والعرض والطلب، حيث يوجد بما يقارب (11) نوعا من النفط الخام يتم تداولها في جميع أنحاء العالم، ولكن اربعة منها يعتمد عليها دولياً في تسعير النفط و هي (نفط خام برنت Brent crude oil، نفط خام غرب تكساس WTI ، نفط خام دبي Dubai و سلة خامات اوبك (OPEC) ، و لقد مرت عملية تسعير النفط بعدة مراحل :

الفرع الأول : مرحلة تسعير النفط في ظل احتكار القلة المطلق (قبل سنة 1950)

اعتمدت تسعير النفط الخام في هذه المرحلة على الاسعار المعلنة من قبل الشركات النفط العالمية الكبرى المتعددة الجنسيات او (الشقيقات السبع) التي كانت تسيطر على صناعة النفط في الشرق الاوسط لأنها كانت شركات نفط الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى التي حصلت على اتفاقيات الامتيازات باعتبارها غنائم حرب وعلى اساسها اتخذت تسعير النفط الطابع الاحتكاري لأنه كان يتم تحديده وفقاً لمصالح الشركات النفطية ، وبحسب «اتفاقية الخط الاحمر 1 الشهيرة في سنة (1928) قامت شركات النفط المتعددة الجنسيات في ذلك الوقت بتقسيم معظم منطقة الشرق الاوسط، وكذلك اتفقهم على عدم قيام الشركات بمنافسة بعضها البعض على موارد (النفط) في تلك المنطقة، بهدف الحفاظ على قواهم الاحتكاريه وعملية تسعير النفط في هذه المرحلة يتم تقسيمه إلى عدة مراحل ايضاً وهي:

1- مرحلة نظام نقطة الاساس الوحيدة The Single Basing Point Pricing System

منذ اكتشاف النفط فان الولايات المتحدة الأمريكية كانت واحدة من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ولذا تأثرت اسعار النفط بشكل كبير بسياساتها ومصالحها، وفي هذه المرحلة فرضت الشركات النفطية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الاساس الوحيدة والتي تم على اساسها تسعير جميع النفط المنتجة في جميع المناطق بالأسعار المعلنة. وقد تحددت اسعار النفط عالمياً في تلك المدة بالأسعار المعمول بها في خليج المكسيك باعتبارها نقطة الاساس الوحيدة مضافاً إلى كلفة النقل والاجور والتأمين من نقطة الاساس إلى مكان تسليم، فمثلاً فلو افترضنا ان سعر النفط للبرميل في خليج المكسيك هو 1

دولار وأن اجور الشحن و التامين في خليج المكسيك إلى بكين في الصين حوالي (0.50) فان سعر النفط الخليجي المصدر إلى الصين يكون $(1.50=0.50+1)$ دولار مما يعني ان تسعير النفط لم يأخذ بنظر الاعتبار عوامل العرض والطلب ، لقد اعترضت الحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية على طريقة تسعير نقطة الاساس الوحيدة مطالبة بان يكون سعر النفط الخام المسلم في منطقة معينة مساويا للسعر المعلن في الخليج العربي لكن هذا النظام فقد اهميته على اثر انتباه البحرية البريطانية لارتفاع غير مبرر في اسعار النفط المورد اليها خلال الحرب العالمية الثانية، وتدخلت الحكومة البريطانية على ممارسته الضغط على الشركات للاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط .

2- مرحلة نقطة الاساس المزدوجة (1945-1939) The Dual Basing Point Pricing System

بحسب هذا النظام تم تحديد اسعار النفط على اساس منطقتي خليج العربي وخليج المكسيك وهذا بعد ان لاحظت بريطانيا ارتفاع غير المبرر لأسعار النفط التي كانت تستوردها . مما دفعها بالمطالبة بالاعتراف بالخليج العربي كنقطة أساس ثانية ، وذلك لأن معظم وارداتها النفطية كانت تأتي من هذه المناطق، وهذا ما حدث فعلا حيث تم تسعير النفط في عبدان بإيران بنفس السعر المعتمد في خليج المكسيك، بالإضافة إلى احتياجات الولايات المتحدة الامريكية للنفط المناطق الشرق الاوسط نتيجة انقطاع امدادات النفط الامريكي بسبب العمليات العسكرية المستمرة خلال الحرب العالمية الثانية هذا من جهة وانخفاض تكاليف انتاج النفط الخام في الدول الشرق الاوسط من جهة اخرى ولذا طالبت الحكومتين البريطانية والامريكية بتثبيت نقطة اساس الثانية في منطقة الخليج العربي، وقد تمت موافقة الشركات النفطية عليه في سنة (1945) و باختيار الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على مستوى دولي ، وتم تحديد اسعار نفط الخليج العربي في الاسواق كما اعتبر ميناء نابولي في ايطاليا نقطة تتعادل فيها اسعار النفط الواصلة من خليج المكسيك او الخليج العربي نظرا لتساوي المسافة بين هاتين النقطتين في تلك الميناء، وفقا لهذا النظام لدينا نقطتين للتسعير ، واحدة في الخليج العربي والثانية في خليج المكسيك والسعر المعلن في النقطتين هو واحد ، أي موحد بينهما مضافاً اليه تكاليف النقل من الخليجين الى ميناء الاستيراد و حددت اسعار النقطة الجديدة في الخليج العربي بمحدود مقارنة لأسعار النقطة الاساسية السابقة في خليج المكسيك فاصبح بإمكان المستوردين لنفط الشرق الاوسط والخليج العربي ان يدفعوا منذ ذلك الوقت اسعارا معلنه محددة مضافا اليها اجور الشحن والتامين .

3- المرحلة نقطة الاساس الواحدة المتعادلة: بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ونتيجة لتحول الولايات المتحدة من دولة مصدر

النفط إلى مستورده بالإضافة إلى حاجة اوروبا المتزايدة للطاقة و خاصة لتنفيذ مشروع مارشال مع تصاعد التطور الصناعي في هذه المنطقة تم استحداث نقطة اخرى للتتعادل سنة 1948 في ميناء (نيويورك) في الولايات المتحدة الامريكية حيث عادت هذه نقطة النفط العربي مع نفط البحر الكاريبي فضلا عن كلفة النقل والشحن و التامين ، وتحسب في هذه المرحلة اسعار النفط بالاعتماد على سعر نفط الخليج العربي كما يلي: سعر نفط الخليج العربي مضافا اليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساوثمينغتون بالجملة (صبر، 2010، صفحة 156) .

الفرع الثاني : مرحلة تسعير النفط في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980)

فقد تم تسعير النفط خلال هذه الفترة على اساس ثلاث قواعد وهي:

- 1- قاعدة صافي المتحقق (190-1950): وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر النفط الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الاسعار المعلنة للنفط. وتم التعامل بهذا السعر بدلاً من السعر المعلن لأن الصفقات كانت طويلة الأجل وبكميات كبيرة جداً ، وكان هذا ساريا قبل تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (الايوبك).
- 2- قاعدة سعر الإشارة: (190-1970): في سنة 190 تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط والتي كانت تهدف إلى منع انخفاض اسعار النفط و تدني عوائد الدول النفطية بالإضافة إلى تزايد هيمنتها و حجم احتياطاتها خلال هذه الفترة فقد أصبحت منظمة الاوبك و الشركات النفطية الاحتكارية هما اللذان يحددان الاسعار .
- 3- قاعدة السعر الرسمي (1970-1980) : عرفت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا لسعر النفط من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط وخاصة الدول العربية وهذا دفع بالأمر إلى ارتفاع السعر المعلن وفقا لمصالحهم، وخلال هذه الفترة قررت دول الخليج العربي و ايران وقف امداداتهم النفطية، وهذا ما تسبب في ارتفاع أسعار النفط بنسبة (70%) ، وقد أصبح تسعير النفط مسألة تنفرد بها أوبك من خلال القاعدة السعرية الرسمية التي بموجبها يتم تحديد السعر على أساس الخامات المكونة لسلة الأوبك.

الفرع الثالث : مرحلة تسعير النفط في ظل المنافسة الحرة (1980- لحد الآن)

في هذه المرحلة انخفضت هيمنة الشركات النفطية العالمية المحتكرة في سوق النفط وانتقلت هذه الهيمنة إلى منظمة الاوبك والدول المنتجة للنفط والتغيرات التي شهدتها السوق النفطية العالمية جعلت العمليات التجارية فيها تتم اما في سوق حرة او من خلال عقود طويلة الاجل. وتأسست السوق الحرة قبل نصف قرن من قبل شركات النفط العالمية الهادفة إلى ضمان توزيع المنتجات النفطية لأنفسهم وتوفير احتياجات السوق الاوروبية منها ولم يكن هذا السوق ابدا سوقا للنفط الخام منذ سنة 1983 الا ان تغير اتجاهها بعد الحصار النفطي حيث لجأ بعض المنتجين و المستوردين لاستغلال سوق روتردام ليكون النفط الخام في قبضتهم.

هذه التغيرات في هيكل الصناعة النفطية جعلت من السوق الحرة سوق مرجعية للنفط الخام كون الوضع القانوني للشركات النفطية تغير وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكبر مستورد لها، كما انشأت الدول المستهلكة هيئة تسمى بالوكالة الدولية للطاقة كهيئة تراعي مصالحهم، بالإضافة إلى ظهور دول نفطية جديدة كالنرويج و الهند (صير، 2010، صفحة 157)

في ظل المعطيات السابقة لا يمكن لنا إهمال دور أكبر منظمة ساهمت و ما زالت تساهم في تحديد أسعار النفط خاصة من الفترة 1980 إلى حد الآن و هي منظمة الأوبك

دور الشركات النفطية ومنظمة اوبك في تسعير النفط.

لقد كانت صناعة النفط حتى أواخر الخمسينات تحت هيمنة شركات نفط متعددة الجنسيات و المعروفة باسم (الاخوات السبع) ، ولم تشارك حكومات الدول المضيفة لها في انتاج او تسعير النفط الخام بل تصرفوا فقط كبائعين متنافسين للتراخيص او الامتيازات

النفطية، مقابل تلقيهم تدفق الدخل من خلال الإتاوة وضرائب الدخل، ولكن بحلول اواخر الخمسينات من القرن الماضي تم تحدي هيمنة تلك الشركات من خلال وصول شركات النفط المستقلة التي كانت قادرة على الاستثمار في عمليات المنبع و الحصول على النفط الخام خارج سيطرة (الشقيقات السبع) ، ولقد تمخضت عملية تسعير النفط عن الآتي:

- 1- لم تعكس الأسعار حقوق الدول التي تمتلك منابع النفط بل كانت تحت سيطرة شركات النفط الكبرى.
- 2- لم تواكب اسعار النفط التغيرات في المستويات العامة للأسعار فقبل تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط سنة 190 كانت تسيطر شركات النفط الدولية على صناعة النفط في العالم أفقياً وعمودياً، ولكن مع ظهور منظمة أوبك بدأت أسعار النفط بالارتفاع (الكريم، 2010، صفحة 74).

ولا شك ان منظمة الدول المصدرة للنفط لها دوراً رئيسياً في سوق النفط الدولية وكذلك تحقق استقرار وتوازن في الاسعار لاعتبارها اداة فاعله في الامدادات النفطية وانها تتحكم بأكثر من ثلث إنتاج النفط في العالم. فمنذ تأسيس منظمة الاوبك وفي قرارها الاول وجهت دعوات صريحة بشأن استقرار الاسعار المعلنة للنفط الخام والعربي بالذات في الاسواق العالمية بشكل عام والدول الأعضاء بشكل خاص .ولقد حققت هذه المنظمة منذ تأسيسها عام 190 عدة انجازات ايجابية لصالح دول الاعضاء كاحتفاظهما على مستوى ثابت لأسعار النفط الخام لأعضائها ومنع انخفاضها حتى سنة 1970 فكان متوسط سعر برميل خام القياس السعودي 1.70 دولار طول عقد الستينات ولكن وبسبب دعم الولايات المتحدة لإسرائيل في الصراع العربي الإسرائيلي وفي سنة 1973 قررت المنظمة أوبك زيادة اسعار النفط من جانب واحد ، وفي أكتوبر سنة 1973 فرضت الاوبك حظراً على الولايات المتحدة وأوقفت صادراتها إليها مما تسبب في احداث أزمة وقود حادة في الولايات المتحدة، حيث ارتفع سعر الغالون من 3 سنتاً في محطات الوقود إلى أكثر من 50 سنتاً، ولكن بعد 5 أشهر عدلت المنظمة عن قرارها ورفعت الحظر، وفي الصدمة النفطية سنة 1979 اعتمدت الاوبك تحديد سقف الانتاج للتحكم في الاسعار، ولكنها لم تستطع من مواجهة ارتفاع الأسعار نتيجة لاختلال التوازن بين العرض والطلب على النفط في بداية الثمانينيات بسبب اندلاع الحرب العراقية -الإيرانية، بينما خفضت الاوبك انتاجها في صدمة النفطية سنة 1989 لأجل اعادة التوازن في الاسعار او رفعها بعد انخفاضها نتيجة لتلك الصدمة ، على الرغم من الدور البارز الذي تلعبه منظمة اوبك في تسعير النفط لأنها كانت تحت مظلة تغيرات الاقتصاد الدولي فانخفاض الطلب على النفط في منتصف الثمانيات من القرن الماضي بسبب الانكماش في الاقتصاد العالمي وتسبب في تخلي اوبك عن نظامها الاداري في تسعير النفط، و قد اصبحت نظام تسعير النفط مرتبطاً بسعر السوق وتم الاعتماد على هذا النظام لأول مرة من قبل شركة النفط الوطنية المكسيكية (PEMEX) سنة 198 والذي تلقى قبولاً واسعاً بين منتجي النفط. وتعتمد الاوبك على مجموعة معايير للمحافظة على الاسعار وتوزيع الحصص على الدول الاعضاء وهذه المعايير وهي الاحتياطي النفطي المؤكد بالنسبة لعدد السكان، مقدار الانتاج النفطي، الاستهلاك المحلي، كلفة الانتاج و حجم الدين الخارجي : (موسى، 2015، صفحة 9)، فمثلاً بعد انخفاض أسعار النفط إلى 40 دولاراً للبرميل في مارس من سنة 2008 نتيجة لتأثير الأزمة المالية العالمية ، وتأثيرها على مستوى الطلب العالمي على النفط قررت اوبك في مؤتمرها الذي عقد في مدينة وهران في الجزائر في ديسمبر 2008 خفض الإنتاج بمقدار 4.2 مليون برميل يومياً وفي بعض الأحيان تتفاوض أوبك مع دول نفطية خارج نطاق المنظمة وذلك لتقليل إنتاج النفط وزيادة أسعاره أو لمنع انخفاضها فعلى

سبيل المثال اتفاقية جوان 2017 والتي قررت خفض إنتاج النفط المشترك بمقدار 1.8 مليون برميل يوميا ، لجميع دول أوبك وروسيا بمساعدة كازاخستان وغيرهم من الدول المنتجة الأخرى، لكن طهران رفضت المشاركة في هذه الاتفاقية متعلقة بأن الحصار الاقتصادي الذي فرض عليها قبل 2015 حرّمها من جزء من إيراداتها. (عبدو، 2009).

المبحث الثالث : أهم الأزمات المالية و تأثيرها على أسعار النفط :

لقد شهدت أسعار النفط تغيرات و تقلبات على مدى العقود التي تم فيها اكتشاف النفط إلى يومنا هذا و لقد شهدت سوق النفط عدة أزمات أثرت على أسعاره و كانت لها تأثيراتها على الاقتصاد العالمي و هو ما سنحاول عرضه من خلال هذا المبحث :

المطلب الأول : أهم الأزمات المالية للفترة (1973 – 1998)

الفرع الأول : الأزمة النفطية الأولى 1973 : لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيحية للأسعار البترولية و تقييم سعر البرميل الواحد بقيمته الحقيقية و التي كانت متدنية بسبب الاحتكار من طرف الشركات البترولية العالمية من الفترة الممتدة من الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينيات ، حيث بدأت الأزمة في 15 أكتوبر 1973 حيث قامت مجموعة من الدول العربية المنظمة تحت لواء منظمة أوبك و إضافة إلى دولة مصر و سوريا العمل على رفع أسعار النفط و هذا لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة في حرب 1973، وجاءت حرب 1973 لتزيد الوضع تأزما ، حيث شهدت السوق النفطية اختفاء نسبة كبيرة من النفط السعودي و العراقي المصدر من موانئ شرق البحر الأبيض المتوسط و هذا مما شكل حالة من الذعر و الترقب و هذا مما أدى إلى اجتماع ممثلو ستة دول هي العراق السعودية ، إيران ، الكويت ، قطر و الإمارات ، و قرروا زيادة أسعار النفط من جانب واحد بنسبة 70 % و بذلك أصبحت تحديد أسعار النفط لدى منظمة أوبك تخضع لأزمة السيادة الوطنية تمارسه دون الرجوع إلى الشركات البترولية (ناصر، 1977، صفحة 31).

و استمرت أسعار النفط في الارتفاع إلى غاية جويلية 1977 حيث عقد مؤتمر إستكهولم تضمن زيادة في سعر برميل النفط إلى حدود 12. دولار للبرميل ، وتوالت القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مظلة الانتصار في حرب أكتوبر، إلا أن هذا السبب لم يكن وحده كفيل برفع أسعار النفط حيث هناك عوامل أخرى نذكر منها :

1- **تدهور القيمة الحقيقية لسعر النفط :** (هي قيمة معبرة عنها بقيمة التبادل التجاري) نتيجة للتضخم النقدي الذي أصاب أسعار المنتجات الصناعية المستوردة من الدول الصناعية أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي ، و التي حلت محلها فيما بعد منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار الناتج القومي الإجمالي لتلك المجموعة الصناعية خلال 1948-1970 من 10 إلى 20 ، و بصورة بسيطة يتضح أن سعر النفط قد انخفض في صورته الحقيقية من 2.18 دولار إلى 0.9 دولار خلال الفترة المذكورة (العيس، صفحة 9)

- 2- **انخفاض قيمة الدولار** : شهدت قيمة الدولار الأمريكي انخفاضاً في سنة 1970 بسبب تحلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى الذهب ، حيث استمر في الانخفاض حتى سنة 1973 بسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط .
- 3- **المنافسة العالمية على الطاقة** : إن ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص و الذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي و الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي جعلها تجد نفسها أمام وضعية صعبة نتيجة تقلص التموينات النفطية ، فأصبحت تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية حاجياتها مقابل السعر المحدد في الدول المنتجة
- 4- **تضاعف قوة أوبك** : مع بداية السبعينيات عرفت منظمة الأوبك على أنها منظمة ذات قوة عالمية حيث أصبح عدد أعضائها 13 دولة منها 07 دول عربية لها طاقة إنتاجية كبيرة أهمها السعودية بإنتاج يومي يقدر ب 10 مليون برميل و هذا ما مكن منظمة الأوبك من أن تكون لها قوة و القدرة على التأثير على المعروض النفطي في السوق العالمية ، و لقد كان لموقف الدول العربية ضد قيام الحرب الإسرائيلية على الأراضي المحتلة الأثر الكبير في ارتفاع أسعار النفط و هذا مما أدى بالدول الصناعية الكبرى و المتكونة من 21 دولة من إنشاء الوكالة الدولية للطاقة و هذا من أجل الضغط و العمل على خفض أسعار النفط بإتباع مجموعة من القرارات نذكر منها :
- أ- **التخفيض في استهلاك الطاقة** : قامت الدول الصناعية الكبرى على اتخاذ مبادرة و هي العمل على تخفيض استهلاك النفط بنسبة كبيرة أي إلغاء تبعيتها لمنظمة الأوبك و بالفعل تم تخفيض نسبة استهلاك الدول الصناعية للنفط من 590 مليون طن سنة 1973 إلى 51 مليون طن سنة 1974.
- ب- **تكوين مخزون استراتيجي** : بسب ما خلقته الأزمة النفطية من تداعيات على الدول الصناعية الكبرى جعلتها تجد نفسها مجبرة على شراء النفط بأسعار مرتفعة ناهيك على نقص المعروض، مما أدى بهذه الدول على التفطن لفكرة تكوين مخزون استراتيجي نفطي يكفي لمدة 90 يوماً لحماية نفسها من الضغوط
- ت- **تعويض النفط بمصادر الطاقة البديلة** : أكد أعضاء الوكالة على تطوير التكنولوجيا للاستفادة من المصادر البديلة للطاقة خاصة الفحم ، و تشجيع عملية البحث عن هذه المصادر فقد ارتفعت الواردات الأوروبية من الفحم من 28 مليون طن سنة 1973 إلى 4 مليون طن سنة 1975
- ث- **تشجيع الاستكشافات النفطية** : حرص أعضاء الوكالة على التشجيع و البحث عن المصادر الطاقة النفط و هذا من اجل منافسة دول الأوبك حيث تم تخصيص استثمارات كبيرة و هائلة من اجل التنقيب عن النفط و اكتشاف آبار جديدة في مختلف دول العالم . (سمية، 2009-2010، صفحة 75)

الفرع الثاني : الأزمة النفطية الثانية 1979: أزمة النفط الثانية في الولايات المتحدة وقعت في أعقاب الثورة الإيرانية، وسط احتجاجات ضخمة، في البلاد في أوائل عام 1979 وأعقبها الثورة الإيرانية في البداية والذي سمح لآية الله الخميني بالسيطرة على إيران، والاحتجاجات المتواصلة للعمال في مصافي النفط منذ نوفمبر 1978، أدت لتعطيم قطاع النفط الإيراني مما أدى إلى نقص الامدادات من مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل مما دفع بالأسعار على الارتفاع ، إلى غاية استئناف النظام الجديد صادرات النفط، لكنها كانت بحجم أقل، مما أدى على بقاء الأسعار تسير في منحى تصاعدي حيث كان سعر البرميل الواحد في حدود 12.7 دولار في مارس 1979 ليرتفع إلى 24.5 دولار للبرميل من نفس السنة ، وواصلت الارتفاع إلى حدود 3 دولار للبرميل في ديسمبر 1980، و قد تدخلت المملكة العربية السعودية ودول أخرى في أوبك حيث تم اتخاذ قرار بزيادة الإنتاج لتعويض الانخفاض، ومع ذلك، أدى إلى زعر واسع النطاق أسفر عن دفع سعر أعلى بكثير من المتوقع أن يكون عليه في ظل الظروف العادية، و يمكن أيضا تلخيص أهم الأسباب التي أدت على حدوث أزمة 1979 في النقاط التالية. (الله ح.، 2010، صفحة 171)

1- **تدهور قيمة الدولار الأمريكي :** جاء التدهور في قيمة الدولار بعد إلغاء اتفاقية " بروتن ووتر " في 15 جانفي 1975 و اختيار قاعدة صرف الذهب ، وانخفضت القوة الشرائية لإيرادات منظمة الأوبك أمام تآكل القدرة الشرائية للدولار مقابل العملات المنافسة و هي الين الياباني و المارك الألماني و الفرنك الفرنسي و الجنية الأسترليني و انخفض سعر النفط كون الدولار هو الوحدة الحسابية ، و هذا ما حتم على الدول الأعضاء في الأوبك العمل اتخاذ إجراءات حاسمة في اجتماع أوبك المنعقد بجنيف من الفترة 2 إلى 28 جويلية 1979 على الانتقال على سلة من العملات كوسيلة لتعويض الخسائر الناتجة عن تآكل قيمة الدولار .

2- **انخفاض الإنتاج الإيراني و العراقي :** شهد الربع الأخير من سنة 1978 ارتفاع الطلب على النفط و كان من المتوقع أن يقابله عرض جديد و خاصة في إنتاج دول منظمة أوبك بدلا من ذلك انخفض إنتاج إيران من مليون برميل يوميا في شهر سبتمبر 1978 إلى 505 مليون برميل في أكتوبر 1978 و مليون برميل في نوفمبر من نفس السنة و توقفت صادرات النفط واقتصر الإنتاج على حوالي 700 ألف برميل لأغراض الاستهلاك المحلي لا غير ، و نفس المنحى الإنتاجي عرفته العراق حيث انخفض الإنتاج العراقي بمقدار 01 مليون برميل ليصل إلى 2. مليون برميل سنة 198 مقارنة بسنة 1979 و هذا الانخفاض في كمية إنتاج النفط صاحبه زيادة في أسعار النفط حيث بلغت حدود 33 دولار للبرميل في سنة 1981 بعدما كانت لا يتعدى قيمته 13 دولار للبرميل (موسى، 2015، صفحة 131)

الفرع الثالث : أسباب الأزمة النفطية لسنة 198:

لقد جاءت هذه الأزمة معاكسة للأزميتين السابقتين حيث في تلك الأزمتين كان التأثير الكبير من نصيب الدول الصناعية باعتبار ان أسعار النفط كانت تشهد ارتفاعا و قلة الإمدادات و أما أزمة 198 فكانت عكسية حيث تدهورت أسعار البترول عام 198 إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتبار من مارس 1983 وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة

1988 إذ لم يتعد سقف الخام في الربع الأول من سنة 1988 حوالي 14.95 دولار للبرميل، كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال فترة الثمانينات أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عدة لأسباب سياسية (الموسوي، 2005، صفحة 13) فيما يلي نتناول الأسباب التي أدت على ظهور هذه الأزمة:

1- استراتيجية الدول الصناعية بعد أزمة الطاقة لسنة 1973 : إنشاء الوكالة الدولية للطاقة و تعتبر الوكالة الدولية للطاقة

أهم أداة أقامتها الدول المستهلكة للبتروال قصد تحقيق أهدافها الاستراتيجية فبعد نشوب حرب أكتوبر وقيام الدول العربية بوقف إمدادات البتروال إلى الولايات المتحدة و تخفيض إنتاجها الإجمالي سارعت الولايات المتحدة بدعوة الدول الصناعية إلى مؤتمر الدول الغربية واشنطن 11-13 فيفري 1974 لمناقشة قضايا الطاقة وتم الاتفاق على إنشاء وكالة الطاقة الدولية بهدف (الله ح.، 2010، صفحة 9)

- أ- إيجاد الوسائل المشتركة لتوفير البتروال.
- ب- إحداث ضغط هبوطي على الأسعار .
- ت- تقليل الاعتماد على البتروال المستورد.
- ث- وضع خطة لاقتسام مصادر البتروال في حالة حدوث طوارئ .
- ج- تنمية البرامج والبحوث الرامية إلى إيجاد بدائل البتروال.
- ح- تكوين مخزون ضخمة لمواجهة حالات وقف الإمداد.
- خ- التعاون مع شركات البتروال العالمية لتحقيق هذه الأهداف.

إضافة إلى هذه العامل فهناك أسباب أخرى أدت إلى نشوب أزمة 198 نذكر منها (موسى، 2015، صفحة 12)

1- عدم التزام أعضاء الأوبك بحصصها: في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على اسعار بما

يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي و حددت سقف إنتاج ب 17 مليون برميل يومي، إلى أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة و رفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا و ليبيا حصصهما بزيادة قدرها 200.000 برميل في اليوم كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر ب 25.1 مليون بقيمة 3 مليون برميل في اليوم.

2- المنافسة: إن ظهور دول جديدة منتجة للبتروال و بطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج إلى جانب تشجيع

الاستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي .

3- اللجوء إلى مواد بديلة : عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقة بديلة كالفحم، ففي كندا مثال تراجع نسبة استهلاك النفط من 41 % سنة 1979 إلى 30 % سنة 1985 ، في مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال نفس السنة من 8 % إلى 13 % سنة 1985.

الفرع الرابع : الأزمة النفطية 1998 :

أدت الأزمة الآسيوية عام 1998 إلى كساد اقتصادي، خصوصاً في دول جنوب شرقي آسيا التي تعتمد على استيراد النفط، خصوصاً من دول الشرق الأوسط وأهمها السعودية، فنتج من الكساد الاقتصادي انخفاض حاد في الطلب على النفط، وهوت أسعاره إلى مستويات متدنية وصلت إلى نحو 10 دولارات للبرميل، و لو رجعنا للوراء بقليل و بقراءة موجزة لوجدنا ان ما حدثت زيادة مطرودة في الطلب على النفط بمعدل 1.5 سنويا في عام 1997 و بلغت الزيادة بمقدار مليوني برميل و قد وفرت هذه الزيادة مجالا لكميات إضافية من كل الدول المنتجة في أنحاء العالم ، بما في ذلك دول أوبك و إضافة إلى هذا العامل الأساسي (موسى، 2015، صفحة 13) فهناك عوامل أخرى نوجزها في النقاط التالية :

1. عودة الصين والاتحاد السوفياتي كقوى منتجة: بين العوامل والأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة نجد أن الصين كان ينتج 1732 ألف برميل يوميا في 1977 ثم أصبح ينتج 3200 ألف برميل يومي، أما الاتحاد السوفياتي فوصل إنتاجه إلى 7200 ألف برميل في اليوم بعد التعاون بين الوكالة الدولية للطاقة وروسيا.
2. زيادة إنتاج دول خارج الأوبك: ومن بينها النرويج الذي بلغ إنتاجها في 1997 بـ 3280 ألف برميل يوميا، كل هذا المعروض لم يقابله طلب مماثل بسبب انخفاض استهلاك النفط من طرف دول شرق آسيا التي عانت من أزمة مالية، كذلك أزمة روسيا الداخلية خلال تلك الفترة.
3. عدم احترام نظام الحصص في أوبك: إذ عملت دول منظمة الأوبك في كل مرة على رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج لكنها لم تستطع في ظل عودة العراق كمنتج قوي الذي تزامن مع افتتاح فنزويلا للاستثمارات الأجنبية مع تجاوزها حصتها في الأوبك خلال الفترة 1995-1998 لكنها لم تتردد في خفض الإنتاج عند انخيار الأسعار في 1998 وخفض الإنتاج لا يساعد الدول ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة كالجنازير وقطر وهذا ما أدى إلى انخفاض الأسعار حيث وصلت إلى 12 دولار للبرميل لسلة خامات الأوبك، وهذا ما خلق أزمة أخرى للدول المنتجة. (موسى، 2015، صفحة 13).

المطلب الثاني : الأزمات النفطية خلال الفترة من 2000 إلى 2010 :

تعتبر هذه الفترة من بين الفترات التي عرفت فيها أسعار النفط استقرار لمدة معينة إلى غاية ظهور بوادر الأزمة المالية لسنة 2007 حيث كان لها التأثير على أسعار النفط وقبل التطرق على الأزمة المالية لسنة 2007 يجب الحديث عن انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على أسعار النفط .

الفرع الأول : انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على أسعار النفط :

1- الأوضاع سوق النفط قبل أحداث 11 سبتمبر

كان من المفترض أن تقوم "أوبك" بخفض الإنتاج لدعم أسعار النفط خلال سنة 2001 إلا أن أحداث 11 سبتمبر اضطرت "أوبك" وقتها لأسباب سياسية ودبلوماسية إلى إلغاء ذلك الخفض، إلا أنه أصبح ضرورياً لاحقاً بسبب انخفاض الطلب على النفط الناتج من وقف حركة الطيران بالكامل في الولايات المتحدة، وانخفاض حركة الطيران عالمياً، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وتجتمع "أوبك" عادة مرتين في السنة، إلا أن انهيار أسعار النفط في عامي 1998 و1999 جعلها تقرر أن تجتمع أربع مرات أو أكثر في السنة، بحسب الحاجة، ونتيجة لذلك اجتمعت "أوبك" ست مرات عام 2001، وقررت خفض الإنتاج في ثلاثة منها، وأكدت الخفض الأخير في اجتماع نهاية العام في القاهرة، وأسست تلك الفترة لأمرين أساسيين و هما المرونة في التعامل مع أوضاع السوق وتعدد الاجتماعات من جهة، والتعاون بين دول "أوبك" ودول خارج "أوبك" من جهة أخرى، وانخفضت أسعار النفط بداية عام 2001 بعد تضاعفها بنحو ثلاثة أضعاف بين الربع الأول من عام 1999 وصيف 2000، وكان سبب الانخفاض تباطؤ نمو الاقتصاد الأميركي، أكبر اقتصاد في العالم، وأكبر مستهلك للنفط وأكبر مستورد له، فقررت "أوبك" خفض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً في اجتماعها الذي عقده يوم 17 جانفي 2001، إلا أن الأمور زادت سوءاً مع إعلان حال الركود رسمياً في مارس 2001، وهذا الركود الاقتصادي انتهى في نوفمبر بسبب خفض الضرائب وأسعار الفائدة، ثم بسبب الإنفاق الهائل على الأمن وبداية التحضير لغزو أفغانستان والعراق، ومع إعلان الركود رسمياً اضطرت "أوبك" إلى خفض الإنتاج مرة أخرى بمقدار مليون برميل يومياً، وهو ما يمثل خفضاً نسبته 4% من إجمالي الإنتاج، بدءاً من أبريل 2001، وهذا يعني أن إجمالي الخفض المعلن بلغ 2.5 مليون برميل يومياً، إلا أن الأوضاع لم تتحسن كثيراً بسبب الركود الاقتصادي من جهة، وبسبب بدء كازاخستان بتصدير النفط إلى الأسواق العالمية للمرة الأولى، وإضافة 00 ألف برميل يومياً كما قامت إدارة جورج دبيلو بوش بالإعلان عن سياستها في الطاقة، والتي تضمنت دعماً كبيراً لصناعة النفط المحلية، إلا أن الأمر الذي عدّل الأمور وقتها هو إعلان العراق وقف صادرات النفط احتجاجاً على قرار مجلس الأمن تمديد اتفاق "النفط مقابل الغذاء" لمدة شهر بدلاً من الأشهر الستة المعتادة، ضمن هذا الجو من الشد والجذب قررت "أوبك" عدم تغيير سقف إنتاجها في اجتماعها الذي عقده يوم الخامس من جوان، وقررت تأجيل أي قرار يتعلق بالإنتاج إلى اجتماعها يوم الثالث من جويلية، إلا أن استمرار توقف إنتاج النفط العراقي جعل الدول الأعضاء توافق على

إبقاء الإنتاج على ما هو عليه في اجتماع الثالث من جويلية، على أن يعاد النظر في هذا القرار إذا عاد الإنتاج العراقي إلى الأسواق. (الحجي، 2021، صفحة 1)

2- أحداث 11 سبتمبر 2001 : تأتي أحداث الحادية عشر من سبتمبر بعد خمسة أسابيع من الانقطاع بعد أن عاد إنتاج النفط العراقي يوم 11 جويلية، بعد خضوع الأمم المتحدة لمتطلبات الحكومة العراقية بتمديد اتفاق النفط مقابل الغذاء، ومع استمرار أسعار النفط في الانخفاض قررت "أوبك" أن تجتمع لخفض الإنتاج، إلا أن حادثة 11 سبتمبر منعتها من ذلك، وعندما اجتمعت "أوبك" رسمياً يوم 27 سبتمبر في فيينا، قررت إبقاء الإنتاج على حاله، وكما ذكر سابقاً لأسباب سياسية ودبلوماسية، وكانت دول "أوبك" وعدت في اليوم التالي للحادثة أنها ستقوم بإمداد الأسواق العالمية بأي كميات إضافية من النفط بهدف استقرار الأسعار، وارتفعت أسعار النفط في الأيام الأولى من حادثة نيويورك بسبب إغلاق الموانئ الأميركية وإغلاق خط أنابيب "الاسكا" من جهة، وبسبب تخوف المتعاملين من عملية أميركية عسكرية في الشرق الأوسط، ولكن الأسعار عاودت الانخفاض لتعود إلى مستويات ما قبل الأحداث حادثة سبتمبر 2001 وقد عرف الطلب على النفط انخفاضاً كبيراً بسبب وقف حركة الطيران بالكامل في الولايات المتحدة لأيام عدة، وانخفاض حركة الطيران عالمياً بعدها، فقد أشارت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية إلى انخفاض الطلب على وقود الطائرات بمقدار 400 ألف برميل يومياً، الأمر الذي نتج منه ارتفاع المخزون، وكان يمكن أن يكون الموضوع أكثر سوءاً لولا كثرة الطلعات الجوية لسلاح الطيران الأميركي على مدار الساعة فوق واشنطن ونيويورك ومناطق أخرى، والذي عوض انخفاض الطلب على الوقود من الطائرات المدنية، وكان الطيران المدني وقتها يستهلك 1.7 مليون برميل يومياً، ثم استمرت أسعار النفط بالانخفاض بسبب الركود الاقتصادي واقتناع تجار النفط بأن "أوبك" مكتوفة الأيدي بسبب حادثة سبتمبر، ووصلت الأسعار إلى أدنى مستوى لها خلال عامين في نوفمبر حين انخفضت إلى أقل من 20 دولاراً للبرميل، وعندها بدا واضحاً أن على دول "أوبك" خفض الإنتاج، على الرغم من أن الأوضاع السياسية والدبلوماسية جعلت قراراً كهذا صعباً للغاية.

3- التعاون مع دول خارج "أوبك" : اجتمعت "أوبك" يوم 14 نوفمبر في فيينا لمناقشة أوضاع السوق، وقررت خفض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً إضافية، بدءاً من أول 2002، بشرط أن تقوم دول خارج "أوبك" بخفض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يومياً، وعند الحديث عن دول خارج "أوبك" هنا علينا أن نتذكر أن بذور "أوبك+" بدأت نهاية التسعينيات، واشترطت "أوبك" مشاركة دول خارج "أوبك" أدى إلى مزيد من الاحتكاك بين المجموعتين والتشاور وتبادل الآراء، الأمر الذي تطور مع الزمن إلى ما نراه من تعاون بين هذه الدول اليوم، ومع انعقاد اجتماع "أوبك" في القاهرة في نهاية ديسمبر (كانون الأول)، كان ارتفاع أسعار النفط يوم 2 ديسمبر ضمن الأعلى في تاريخ الصناعة، بعد تسرب معلومات بوصول دول "أوبك" وخارج "أوبك" إلى اتفاق لخفض الإنتاج، وبالفعل تم الاتفاق يوم 28 ديسمبر على خفض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً بعد موافقة روسيا والنرويج والمكسيك على خفض الإنتاج بنحو 42.5 ألف برميل يومياً، وجاء أغلب التعهد بالخفض من النرويج، 200 ألف

برميل يومياً، كما قررت "أوبك" خلال الاجتماع المنعقد في مارس 2002 لمناقشة أوضاع السوق، وفيه قررت "أوبك" الإبقاء على إنتاجها كما هو، وبعدها قررت روسيا تمديد الخفض الذي أقرته في ديسمبر والذي بلغ 150 ألف برميل يومياً، ونتج من انتهاء الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة وخفض "أوبك" ودول خارج "أوبك" إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2002، حتى عادت إلى 28 دولاراً للبرميل بنهاية أبريل 2002.

الفرع الثاني : أثر الحرب الامريكية البريطانية ضد العراق على أسعار النفط :

2003 ارتفاعاً متواصلاً ، واستطاعت ان تسلك اتجاهها تصاعدياً حيث وصلت سعر سلة أوبك الى حدود 28.1 دولار للبرميل في مارس 2003 ، الا ان الحرب الامريكية البريطانية على العراق اثرت على أسعار النفط والسوق النفطية بصفة عامة على الرغم من تعويض السعودية و ايران و بعض البلدان النفطية لجزء كبير من كميات النفط المسحوبة من السوق والمتمثلة في النفط العراقي الا ان نعود الى تحليل خلفية الاعتداء على العراق من طرف أمريكا و بريطانيا و هو ان الولايات المتحدة الامريكية تستهلك ما يقارب ربع الاستهلاك العالمي و تستورد ثلثي هذا الاستهلاك وان أي اضطراب في سوق النفط قد يؤثر على الولايات المتحدة بنسبة كبيرة ، هذه الوضعية جعلت الولايات المتحدة الامريكية تسعى الى تأمين إمداداتها من النفط العربي و بتزول الأوساط بصفة خاصة ، من خلال احتلال العراق بذريعة وجود أسلحة نووية واسلحة الدمار الشامل محظورة دولياً و الحقيقة هي حرب بتزولية بامتياز حيث اهم النتائج التي خرجت بها هذه الحرب والعمل على خوصصت قطاع البترول العراقي بما يسمح للشركات النفطية الامريكية السيطرة الكاملة على النفط العراقي ، والتأثير على الإنتاج لإبقاء على الأسعار في حدود 20 دولار للبرميل و النزول به الى اقل من هذا السعر .

الفرع الثالث : الأزمة المالية العالمية 2007 و تأثيرها على أسعار النفط :

خيمت على النظام المالي العالمي منذ شهر فيفري من العام 2007 أزمة تعثر المصارف العالمية لمواجهة طلبات السيولة، كنتيجة لسلسلة الخسائر المترتبة عن عجز في رهونات العقارية، وما تمخض عن ذلك من انعدام ثقة المستثمرين في المؤسسات المالية وما تحدته من آليات مالية حديثة كآليات تحويل القروض إلى سندات مركبة، وشهادات الجدارة الائتمانية، وغيرها من الآليات الحديثة الأخرى، فضلاً عن انعدام الثقة فيما بين المؤسسات المالية نفسها، المقلق في هذه الأزمة هو سرعة امتدادها من مركزها في الاقتصاد الأمريكي إلى بقية الاقتصاد العالمي كنتيجة لترباط الأسواق العالمية، وما انطوى عن ذلك من تداعيات على أكثر من مستوى، والتي أكدت بشأنها العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين بأنها ستطول اقتصاد جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة و أيضاً ستطول جميع الاسواق بما فيها سوق النفط، وفي ضوء التداعيات المشار إليها ، يكمن القلق المتزايد بشأن هذه الأزمة في تحولها إلى اضطراب يطرأ على التوازن الاقتصادي في الأسواق، أي في انتقالها من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي وما يتمخض عن ذلك من اختلال التوازن بين الطلب والعرض من السلع والخدمات، ذلك أن الأزمات المالية تظهر بداية

وبسرعة في أسواق رأس المال (الأسهم والسندات)، ثم تنتقل بعد فترة (تتراوح بين شهرين إلى ثلاثة شهور) لأسواق السلع والخدمات، ثم تنتقل بعد فترة أطول (من ثلاثة إلى أربعة شهور) إلى سوق العمل ، وحيث أن سوق النفط كغيره من الأسواق الأخرى ليس بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية طالما أنها انتقلت إلى القطاع الحقيقي. فالنفط الخام سلعة شأنها شأن السلع الأخرى تتأثر بالتطورات التي تحدث في سوقها، وأن العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الدول المصدرة للنفط (Opec) أكدت في تقاريرها الشهرية التي تهتم بمراقبة أداء السوق وأسعار وكميات إنتاج النفط والطاقة بشكل عام، على أن أهم الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية على سوق النفط تمثلت في تذبذب الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة لتطورات الاقتصاد العالمي، وعليه وللتعرف على التطورات التي طرأت على أسواق النفط الخام، سيتم تحليل التغيرات التي طرأت على أسعار النفط الخام، وكذلك التغيرات التي طرأت على العرض والطلب العالميين على النفط الخام إبان ظهور الأزمة المالية العالمية المعاصرة، وبالتحديد خلال الفترة (فيفري 2007 - ديسمبر 2008).

1- تحليل تقلبات أسعار النفط في ظل الأزمة المالية العالمية 2008

شهدت أسعار سلة خامات أوبك ارتفاعاً في مستوياتها منذ بداية سنة 2008 بنسبة قدرت ب 3% مقارنة بسنة 2007 حيث شهد السعر الفوري لسلة أوبك ارتفاعاً حيث قدر ب 94.45 دولار للبرميل في سنة 2008 بعد ان كان في حدود 9.08 دولار للبرميل في سنة 2007، الا ان الازمة المالية العالمية التي شهدتها العالم في سنة 2007 و استمرت تداعياتها الى غاية سنة 2010 حيث شهدت أسعار النفط تراجعاً قياسياً في نهاية سنة 2008 لتتخفص بنسبة 33.4 % حيث سجلت أسعار النفط هبوطاً قدر ب 1.0 دولار للبرميل حيث سجلت أسعار النفط خلال الربع الرابع من سنة 2008 حدود 52.5 دولار للبرميل بعد ان كانت خلال الثلاثي الثالث من سنة 2007 تشهد أسعار قدرت ب 113.50 دولار للبرميل ، واستهل الاقتصاد العالمي عام 2009 بمزيد من التدهور و الفوضى المالية و أصبح واضحاً في بداية العام ان العالم يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي منذ ثلاثينيات القرن الماضي مما انعكس على السوق النفطية خلال الأشهر الأولى من العام ، و مع مرور الوقت عرفت أسعار النفط بوادر التحسن و الانتعاش الاقتصادي خاصة في النصف الثاني من سنة 2009 لتستقر أسعار النفط عند مستويات تراوحت ما بين 5 دولار للبرميل على أكثر ، وارتفعت أسعار النفط 75 دولار للبرميل خلال الستة أشهر الأخيرة بعد ما كانت لا تتعدى حدود 40 دولار للبرميل بداية العام .

2- العوامل المؤثرة على انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2008 و بداية 2009

هذا الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام خلال فترة قصيرة طرح من جديد التساؤل حول العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام وتؤدي إلى تذبذبها، حيث كان عدد ليس بالقليل من المحللين يفسرون التذبذب في أسعار النفط الخام بأنه نتيجة لتضافر عوامل عديدة أهمها:

- أ- **المضاربة:** وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة في ظل الأزمة المالية العالمية .
- ب- **الاضطرابات السياسية والأمنية في دول منتجة للنفط:** ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات في دول منتجة للنفط شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض، والعكس صحيح في حال عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط.
- ت- **الكوارث الطبيعية وخصوصا ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك:** حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشأة النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار، والعكس صحيح في حال عدم حدوث كوارث طبيعية.
- ث- **الطلب على النفط:** ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض، أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب، يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية، وتبرهن التطورات التي شهدتها أسعار النفط خلال السنوات السابقة لسنة 2007 ، بأن الطلب على النفط هو العامل الرئيس الذي يمكنه أن يفسر التذبذب الحاد الذي شهدته أسعار النفط الخام خلال الفترة الماضية، ذلك أن التأثير على أسعار النفط الخام والمرتبط عن العوامل الثلاثة الأولى، يعتبر تأثيرا محدودا ومؤقتا.

المطلب الثالث : أهم الأزمات المالية و تأثيرها على الاقتصاد العالمي للفترة (2010 -2022)

لقد شهدت هذه الفترة أهم أزميتين و شهدت فيها أسعار النفط تدهورا كبيرا و أزمة النفط في سنة 2014 و تأثيرات فيروس كورونا على النشاط الاقتصادي العالمي و على أسواق النفط بصفة خاصة و هو ما سنحاول استعراضه :

الفرع الأول : أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 2014 :

- هناك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا و عجلت بخفض أسعار النفط وهذه العوامل تعد عالمية أثرت بطبيعة الحال على كامل أسواق النفط وأهمها:

- 1- **الزيادة في العرض مقابل التراجع في الطلب:** إن تراجع الطلب على النفط مع الزيادة في العرض من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، لقد زاد إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط منذ العام 2008 حتى أواخر 2014 بنسبة 70% تمثل زيادة في العرض بمقدار 4 مليون برميل يوميا، فالسوق الأمريكي وهو أكبر مستهلك للنفط منتعش ، فحسب تقرير الوكالة الطاقة الدولية يعود انخيار الأسعار إلى قفزة في المعروض منه خارج دول أوبك إلى أعلى معدل نمو له على الإطلاق مع انكماش في الطلب وكانت الأسواق تتوقع أن تنخفض أوبك إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيء في اجتماعها في نوفمبر 2014 ، ولقد امتنعت المملكة العربية السعودية عن التخلي عن حصتها في الأسواق، حيث أبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا وكان ذلك مفاجئا للأسواق، فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار أسعار النفط انخيارها من 80 إلى 0 دولار للبرميل الواحد خلال ديسمبر 2014 ، وفي جانفي 2015 وصل إلى 50 دولار للبرميل (زهير، 2017، صفحة 18)
- 2- **ارتفاع سعر الدولار:** عرف سعر الدولار ابتداء من جوان 2014 انتعاشا بما يزيد على 15% عن قيمته الحقيقية مقابل العملات الرئيسية وعادة ما يؤدي ارتفاع سعر الدولار إلى ارتفاع تكلفة النفط بالعملة المحلية في البلدان التي تستخدم عملات غير مربوطة بالدولار، مما يؤدي إلى ضعف الطلب في هذه البلدان، وزيادة المعروض في البلدان المنتجة التي تستخدم عملات أخرى بخلاف الدولار، مثل روسيا والتي تقوم تكاليف مداخلاتها غالبا بالعملات المحلية (الكويت، 2015، صفحة 9).
- 3- **ارتفاع إنتاج النفط الصخري:** إنتاج النفط الصخري الذي أتاحتها تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر النفقي، أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 2.4 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث تحمة من المعروض العالمي، فقد بلغ إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في شهر أكتوبر سنة 2014 ما يقارب 97.8 مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعدل 3 ملايين برميل من سوائل الغاز الطبيعي بسبب تزايد إنتاج النفط والغاز الصخري.
- 4- **التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك:** تعتبر منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمي، يقدر إنتاجها ب 3.32% مليون برميل وبهذا تتحكم المنظمة في ثلث الإنتاج العالمي للنفط المقدر ب 97 مليون برميل، نظريا يمكن لأوبك بسهولة أن تقلل الإنتاج لدفع الأسعار إلى الارتفاع، هذا متوقع إلا ان هذه المنظمة أنشئت كي تكون اتحاد احتكاري يقوم على إبقاء أسعار النفط العالمية مرتفعة كي تنتفع منها الدول المنتجة على حساب المستهلكين، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغير في السلوك الاستراتيجي في المنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار، فقد جاءت المنظمة في اجتماعاتها الأخيرة، باتخاذها قرار بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار، وهذا القرار جاء على العكس ما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية 2008-2009 عقب انخيار أسعار النفط حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.

5- عامل التكنولوجيا: إن معدل استخراج النفط من البئر في العالم "Averge" هو 34% إلى 35% في بحر الشمال تستخرج 55% في خليج المكسيك تستخرج 50% بينما في العالم ككل 35%، فالتكنولوجيا استطاعت أن ترفع هذا المعدل فإذا ارتفع عامل الاستخراج بنسبة 1%.

6- أسباب سياسية: أرجع بعض المحللين الاقتصاديين والخبراء الانحياز الحالي للأسعار المحروقات إلى التفسير السياسي البحت، وانطلق هذا التفسير من مقالة الكاتب توماس فريدمان بعنوان "حرب المضخات"، حيث بنى فيها تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا وإيران على اعتبارهما من أكثر المتضررين من هذا الانخفاض، ففي روسيا كان انخفاض النفط العامل الأبرز في تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 8.4% في 2015، بالإضافة إلى هبوط العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل الدولار، فتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق عجزا بقيمة 8. مليار دولار في 2014 نتيجة هبوط أسعار النفط.

الفرع الثاني : أزمة كورونا و الحرب الأوكرانية الروسية وتأثيراتها على أسواق النفط :

فيروس كورونا المستجد هو نوع من الفيروسات جديد من نوعه يصيب الجهاز التنفسي، وهو مجهول السبب الى الآن، ظهر في مدينة ووهان الصينية في أواخر العام 2019 ، وفي 8 فيفري عام 2020 ، أطلقت لجنة الصحة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية تسمية فيروس كورونا المستجد او الجديد على الالتهاب الرئوي الناجم عن الإصابة بفيروس كورونا، ثم غيرت في 22 فيفري الاسم الإنجليزي الرسمي للمرض الناجم عن فيروس كورونا الجديد الى covid 19-، قبل أن تعتمد هذه التسمية رسميا، ويختلف فيروس كورونا عن باقي الأوبئة والأمراض التي أصابت العالم على مر التاريخ، التي انحصرت تفشيها في نطاق جغرافي محدود حول العالم ودولة بعينها مثل وباء سارس في الصين، ووباء ايولا في غرب افريقيا والأنفلونزا الخنازير.... الخ، حيث لم تترك هذه الأمراض والأوبئة نفس الأثر الذي نتج عن فيروس كورونا خلال فترة قصير، وبما أن فيروس كورونا بعد أن تفشى في البداية على مستوى مدينة ووهان تحول إلى وباء عالمي -جائحة- بعد ان انتشر على مستوى مساحة جغرافية كبيرة شملت الصين وأغلب دول العالم وفي مختلف القارات (امال، 2021، صفحة 251)

و لقد كان لفيروس كورونا الأثر على جميع البلدان حيث أدى إلى الإغلاق الشامل لجميع ميادين الحياة الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية ، ولقد كان لهذا الإغلاق تأثير على اقتصاديات جميع البلدان و مس مختلف القطاعات ومنها السوق النفطية و قبل أن نستعرض تأثير جائحة كورونا على السوق النفطية نتطرق إلى واقع الطلب على النفط خلال سنة 2019 .

الفرع الأول : الطلب على النفط خلال سنة 2019 و بداية سنة 2020

كان الطلب العالمي على النفط في ارتفاع مستمر طوال سنة 2019 رغم أن فيروس كورونا ظهر في الصين في أواخر هذه السنة إلا أن عدم انتشاره خارجها وكذا عدم تطبيق أي إجراءات احترازية في دول العالم لم يؤثر ذلك على الطلب ، ولكن

الطلب العالمي على النفط بدأ في الانخفاض في بداية سنة 2020، حيث انخفض في ربيعها الأول الى 93.1 مليون برميل في اليوم مقارنة بـ 8,100 مليون برميل في اليوم في الربع الأول لسنة 2019 أي بنسبة نقصان 4,7 ويرجع هذا الانخفاض نتيجة للتأثيرات السلبية لجائحة كورونا على عدد من القطاعات الاقتصادية التي تستهلك الطاقة، بالإضافة إلى أن الصين كما قلنا سابقا هي مركز الوباء وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ودخولها في الركود بعد تفشي الفيروس فيها يؤدي بالضرورة الى انخفاض طلبها على النفط والوقود بكل أنواعه، وفي الربع الثاني من عام 2020 واصل الطلب العالمي على النفط انخفاضه بنسبة 74,10 % مقارنة بالربع السابق، ما يؤكد أن انتشار جائحة كورونا في العالم له دور كبير في انخفاض الطلب على النفط نتيجة الإجراءات الصارمة للحد من تفشيه أكثر، ومن بين الإجراءات التي اتخذت في هذا السياق والتي من شأنها أن تخفض من استهلاك والطلب على النفط نذكر :

- ✓ تعليق رحلات الطيران وبالتالي عدم استهلاك الطائرات للوقود يخفض من الطلب عليه.
- ✓ الحجر الصحي الذي نشأ عنه تعطيل حركة جميع المركبات والتي هي الأخرى تستغني بذلك عن الوقود خلال فترة الحجر، وبقية الإجراءات المتخذة للحد من تفشي فيروس كورونا مساهمة ولو بسيطة في خفض الطلب على النفط.

و كان من المتوقع أن تكون صدمات العرض والطلب السلبية المرتبطة بفيروس كورونا قصيرة الأجل نسبياً، ولكنها شديدة وستؤثر على العديد من القطاعات والبلدان. حالما تخفت حدة الجائحة، سيتعافى الطلب والعرض - وتعتمد سرعة حدوث هذا التعافي على طول وعمق التعطل، بالإضافة إلى الصدمة الناجمة عن جائحة كورونا أدى انهيار المفاوضات بين منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها إلى انهيار دائم في أسعار النفط على الأرجح. ففي 5 مارس، اقترحت أوبك خفض الإنتاج 1.5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من عام 2020، منها مليون برميل من إنتاج أعضاء أوبك، ونصف مليون من بلدان غير أعضاء في المنظمة أبرزها روسيا. وفي اليوم التالي، رفضت روسيا الاقتراح مما دفع السعودية، أكبر مُصدر للنفط في العالم، إلى رفع الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل طاقتها الإنتاجية القصوى. كما أعلنت المملكة خصومات غير مسبقة وصلت إلى 20% في الأسواق الرئيسية. وكانت النتيجة هبوطاً فورياً في الأسعار بنسبة تزيد على 30% واستمرار الانخفاضات منذ ذلك الحين. فوصل سعر خام غرب تكساس الوسيط القياسي إلى مستوى منخفض بلغ 22.39 دولار للبرميل في جلسة منتصف اليوم في 20 مارس آذار 2020 - أي أقل من نصف السعر في بداية الشهر، بتداخل الصدمة المزدوجة الناجمة عن تفشي الوباء وانهيار أسعار النفط، ولكن إحداها تختلف عن الأخرى. فمن ناحية، يرتبط عنصر الطلب في الصدمة النفطية بالانخفاض الحاد في استهلاك النفط نتيجة التدابير الاحترازية لوقف انتشار الفيروس، بما في ذلك إغلاق المدن، وهو ما أدى إلى توقف النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. ووفقاً لشركة الأبحاث النرويجية Rystad Energy، فإن الانخفاض بنسبة 10% في استهلاك النفط من عام 2019، أو حوالي 10 مليون برميل في اليوم، هو نتيجة انخفاض السفر جواً وبراً. وفي حين أن عمق ومدّة الصدمة الوبائية غير مؤكد، فمن المتوقع أن

تكون قصيرة الأجل. والواقع أن شدة الصدمة أثارت تدابير محلية غير مسبوقه في البلدان المتقدمة والنامية، ومن المؤمل أن يسود التنسيق العالمي الخمتي للقضاء على الفيروس.

وحالما يتوقف انتشار الفيروس، ستتراجع التدابير الوقائية التي تمثل الأسباب الرئيسية للركود الاقتصادي. وستعتمد سرعة التعافي على سرعة وحسم الحكومات في اتخاذ إجراءات للتخفيف من حدة الاضطرابات الاقتصادية والمالية الناجمة عن الأزمة الصحية. لكن من المرجح أن يستمر عنصر العرض في الصدمة النفطية ويدفع أسعار النفط إلى الانخفاض لفترة أطول. تختلف الصدمتان في مدتهما وكذلك في عواقبهما المحتملة وما يرتبط بهما من مخاطر التقاعس عن التحرك.

الفرع الثاني : تعافي الاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا سنة 2021 و تأثيره على أسعار النفط :

تعافى أداء الاقتصادات العالمية خلال عام 2021 من تداعيات جائحة فيروس كورونا، غير أنه شهد تبايناً ملحوظاً مرتبطاً بوتيرة توزيع اللقاحات وحجم الدعم المقدم من السياسات النقدية، كما تأثرت وتيرة الأداء بالسلاسل المتحورة سريعة الانتشار من فيروس كورونا والتصدّعات الاقتصادية المزمنة التي أحدثتها الجائحة العالمية من عام 2021 وصل سعر البرميل الواحد إلى حدود 0 دولاراً للبرميل، بدعم من التطورات الإيجابية في أساسيات سوق النفط وأسواق العقود الآجلة. رغم هذا التحسن الذي عرفته أسعار النفط إلا ان يبقى تحسنا يشوبه نوع من التخوف ، بسبب نقص امدادات النفط الخام حيث واصلت الدول المنضوية تحت لواء منظمة أوبك بخفض الإنتاج في مقدمتهم السعودية حيث قامت بخفض طوعيا وإضافيا لإنتاجها بمقدار مليون برميل يوميا و هذا خلال شهر فيفري و مارس 2021 ، كما تعطلت الإمدادات الأمريكية بشكل قياسي بسبب موجة الطقس الغير مسبوقه التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية و إضافة الى ذلك تعطلت تدفقات النفط الخام الى الأسواق العالمية بسبب مؤقت بسبب جنوح حاويات عملاقة في قناة السويس كل هذه العوامل جعلت أسعار النفط لا تتعدى عتبة 5 دولار للبرميل الى غاية شهر جوان 2021، وخلال الربع الثاني من عام 2021 واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها، ليصل متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك إلى 7.3 دولاراً للبرميل، بدعم من قوة أساسيات سوق النفط الفورية وأسواق العقود الآجلة، إذ ارتفعت عمليات الشراء لمصافي تكرير النفط في آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا، واستمر انتعاش عمليات تشغيل المصافي وتراجع مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية، وسط توقُّع المزيد من التعافي في الطلب في قطاع النقل خلال موسم السفر والقيادة الصيفي، تزامناً مع تسارع وتيرة حملات التطعيم ضد جائحة فيروس كورونا المستجد وتخفيف القيود على التنقل المرتبطة بتلك الجائحة يأتي ذلك إلى جانب البيانات الاقتصادية القوية من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، استمرت قوة أساسيات سوق النفط الفورية خلال الربع الثالث من عام 2021، على الرغم من التقلبات في الأسواق الآجلة خلال شهر أوت ليرتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك 7.2 دولاراً للبرميل، وهو أعلى مستوى له منذ الربع الثالث من عام 2018.

الفرع الثالث : تأثير الحرب الأوكرانية الروسية على أسعار النفط :

كان لتعاطي الظروف السياسية للحرب الروسية الأوكرانية تأثيره أكبر من التعاطي الاقتصادي وتحركات أسعار النفط وهذا راجع لنسبية محدودة تأثير العقوبات الاقتصادية وفرض سقف سعري على إمدادات النفط الروسية، حتى وإن حاولت بعض القوى استغلال الأزمة الروسية الأوكرانية لتفكيك تحالف "أوبك +" بعد مطالبات عدة بزيادة الإمدادات للمساعدة في تهدئة التقلبات الحادة في الأسعار بالرغم من عدم وجود نقص في الإمدادات يستدعي زيادة الإنتاج أو سد أي فجوة مزعومة لإمدادات روسيا، ويعود ارتفاع أسعار النفط فوق حاجز المائة دولار في عام 2022 كان في الأساس قبل بدء الحرب مع التصعيد السياسي ولم يكن الارتفاع مستدام رغم كثير من التوقعات، ولهذا يُستبعد احتمال تأثير العوامل الجيوسياسية في ارتفاع أسعار النفط فوق حاجز المائة دولار للمرة الأولى من سبع سنوات في مطلع شهر مارس عام 2022، لان هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً :

-الانخفاض الحاد في استثمارات المنبع

-التحول غير المدروس للطاقة المتجددة عند كبار المستهلكين

-تراجع المخزونات العالمية للنفط ومشتقاته.

-تسارع تعافي الطلب على النفط بعد انحصار تأثيرات الجائحة

-نضوب الكثير من الحقول التقليدية وغير التقليدية للنفط

كانت أسعار النفط بالأساس في طريقها إلى الصعود فوق حاجز الـ 100 دولار حتى من قبل الحرب الروسية الأوكرانية قبل عام، بصرف النظر عن ما حصل من عوامل الجيوسياسية والتي كانت مؤقتة في التأثير ولكنها فاقمت من ارتفاع الأسعار إلى ذروة سبع سنوات عند 128 دولار لخام برنت ثم تراجعت الأسعار بعد أن تلاشت مخاوف تأثير العقوبات الاقتصادية ضد روسيا في إعاقه السلاسل العالمية لإمدادات النفط، حيث لا يستطيع عملاء روسيا من النفط والغاز الاستغناء الكامل عن امداداتها . وقد وصل متوسط سعر خام برنت لعام 2022 عند نحو 103 دولار، وهو أعلى متوسط منذ عام 2013، في النصف الثاني من عام 2022 هبطت أسعار النفط تحت حاجز المائة دولار، مما يعكس محدودية تأثير الأزمة الأوكرانية على الأسعار وعدم تأثيرها على إمدادات النفط الروسية، حيث بات من الواضح تحييد نظام الطاقة العالمي من الأزمة الروسية الأوكرانية وعدم إمكانية اختراق نظام الطاقة العالمي ، جاءت السحوبات القياسية غير المسبوقة من احتياطي المخزون الاستراتيجي بسحب إجمالي 240 مليون برميل من احتياطي البترول الاستراتيجي (الأكبر على الإطلاق تاريخياً)، مع النصف الثاني للضغط على أسعار النفط هبوطاً ولكنها لم تستطع إحداث ضغط هبوطي كبير على أسعار النفط، كما فشلت أيضاً في الضغط على "التراجع" المنحني الأمامي الذي يعكس السوق المادي القوي للبرميل الفورية، ولكن التداعيات المستقبلية على الدول المستهلكة خاصة في أوقات الأزمات بعد التراجع الحاد في المخزونات الاستراتيجية، سيكون من الصعب تعويض البراميل في المستقبل المنظور ، في الجهة المقابلة هبطت أسعار النفط دون المائة دولار في النصف الثاني من العام الماضي جراء مخاوف التباطؤ الاقتصادي وتراجع الطلب بعد اغلاقات الصين. كما أن التضارب الواضح في إشارات السوق مع ارتفاع حالة عدم اليقين لا يُشجّع على زيادة أنشطة المضاربة ويدفع أسعار النفط إلى الانخفاض مع

تفانم مخاوف حدوث ركود اقتصادي قد يؤثر على الطلب على النفط، لذلك منذ الصيف الماضي لم تستطع أسعار النفط اختراق حاجز المائة دولار بل ويتحرك خام برنت في نطاق ضيق بين 77-88 دولار على مدى قرابة شهرين متتالين من سنة 2023 (نيوز، 2023).

الفرع الرابع : هل كانت العقوبات الأوروبية الأميركية على روسيا فعالة

في عام 2021، ذهب أكثر من نصف صادرات النفط الروسي الى أوروبا، و الملاحظ لحجم الصادرات التي استفدت منها اوروبا كان من المتوقع ان تشهد العقوبات الامريكية الأوروبية على روسيا انخيار في أسعار النفط و بالفعل في عام 2022 تراجعت بشكل كبير صادرات النفط الروسي الى اوروبا الا ان النفط الروسي عرف وجهة أخرى بحيث عززت الهند والصين وارداتها من النفط الروسي لسنة 2022 وهم يشكلون معاً نحو 70% من إجمالي تدفقات النفط الروسي عن طريق البحر بسعر أقل من خام برنت يُقال أنه عند نحو 50 دولار للبرميل، وهذا يعني أنه عند تصدير روسيا 5 مليون برميل يوميا من النفط الخام فإن نحو 3.5 برميل يوميا يذهب إلى الصين والهند، وهذا يعني أن موسكو تخسر يوميا حوالي 105 مليون دولار يوميا من صادرات، تدفقات النفط الروسي لم تتأثر بفرض سقف أسعار على نفطها حتى وإن تم بيعه بخصومات كبيرة، وفي الجهة المقابلة أصبح إعادة توجيه نفطها إلى آسيا زاد من فرص تجارة النفط الروسي في السوق الفورية وأصبح ارتباطات أكبر بالسوق المادي كل هذه العوامل كانت لها الدور الكبير في المحافظة على توازن السوق النفطي و لم تؤثر العقوبات الأميركية الأوروبية على روسيا و أسعار النفط بصفة عامة . أما صادرات المشتقات البترولية الروسية فلم تتضح الصورة إلى الآن ولكن قد يكون لها نفس التأثير والتغيير جراء التغيير الجذري الكبير في ديناميكية وموسمية السوق ، تكونت شراكة قوية بين روسيا والصين والهند في النفط الخام، بل وحتى أن أصبحت هناك منافسة في سوق المنتجات البترولية المكررة، بإمكانهم توظيف هذه التنافسية ضد المستهلكين، مما يجعل التكتل الروسي - الصيني - الهندي بحجم هائل يستطيع أخذ السوق إلى دهاليز مجهولة و مصير مجهول .

خلاصة الفصل الأول :

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، وبالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول إلا أن اكتشاف مكامن النفط لم يحدث إلا في منتصف القرن التاسع عشر، ليتم التوصل إلى اكتشاف هذا السائل أثناء عملية الحفر عند البحث عن الماء في الولايات المتحدة الأمريكية حيث حفرت أول بئر هناك عام 1859، من خلال هذه الدراسة اتضح لنا بأن النفط هو من أهم المصادر الطاقوية في العالم، ولقد لعب الاقتصاد النفطي دورا فعالا في عملية تنشيط وتطوير عملية التبادل التجاري وسواء أكان على النطاق الدولي أو المحلي فالسلعة النفطية بصورتها خاما أو كمنتجات نفطية التي يتم تبادلها وتحركها إلى جميع مناطق وبلدان العالم ، و إضافة إلى ما تم تداوله فإن تسعير النفط يخضع لعدة اعتبارات منها السياسية أو الاقتصادية و يبقى لمنظمة الدول المصدرة لنفط الدور البارز في تحديد أسعاره خاصة في الألفية الماضية إلى جانب هذا فقد كانت هناك عدة أزمات نفطية أصابت العالم عرفت فيها أسعار النفط تراجعاً كبيراً في أسعاره و هذا الذي جعل نصل على استنتاج أن يمكننا القول بأن النفط يساهم بنسبة عالية في عملية التراكم الرأسمالي خاصة في البلدان المنتجة والمصدرة للسلع النفطية بأشكالها المختلفة ، و هو الذي يجعلنا في الفصل الثاني و الثالث اللجوء إلى دراسة أثر تغيرات أسعار النفط على الاحتياطات النقدية الأجنبية في الجزائر و أثر هذه التغيرات على المتغيرات الاقتصادية الكلية

الفصل الثاني :

الاحتياطات الأجنبية

و واقعها في

الاقتصاد الجزائري

تمهيد :

تسعى الدول لتكوين الاحتياطات الأجنبية والتي تشكل في مجموعها حلقة تفاعل بين مجالات النشاط الاقتصادي التي يتم السعي من خلالها إلى التكييف الزمني بين تيارات العجز داخل الاقتصاد الوطني، مع تيارات الفائض مراعاة في ذلك طبيعة حركة الاقتصاد الدائمة، حيث تقوم بتمويل التنمية الاقتصادية و تقديم القروض و التسهيلات الائتمانية المختلفة معتمدة في ذلك على الموارد الخارجية المشكلة أساسا من الودائع و على الموارد الذاتية المشكلة من رأسمالها و احتياطاتها الأجنبية مع مخصصاتها و أرباحها، وقد تعاضم دورها في تطوير و تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و أصبحت تشكل أداة فعالة في تحقيق التوازن المالي.

وتعد إدارة الاحتياطات الدولية من الأمور التي تتسم بالتعقيد، لما تتطلبه من احترافية وصرامة في التسيير وكذا وضع استراتيجية للمحافظة على قيمة هذه الاحتياطات عند مستوياتها المستهدفة، و حمايتها من التآكل خاصة بسبب تقلبات أسعار الصرف واختيار التوليفة الملائمة المكونة لبنيتها ، وتخضع كفاية الاحتياطات على عدة نظريات و تسعى جميع الدول منها الجزائر المحافظة على هذه الاحتياطات و عدم تأكلها في ظل النظريات المفسرة لكفائتها . و هو ما سنحاول عرضه في هذا الفصل :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي احتياطات النقد الأجنبي

المطلب الأول : ماهية احتياطات النقد الأجنبي

لقد تعددت تعاريف الاحتياطات النقدية الأجنبية التي تحوزها الدولة ، كانت جميعها تصب في مفهوم واحد حيث يعرف صندوق النقد الدولي الاحتياطات النقدية لدولة ما على أنها الأصول الخارجية المتاحة في أي وقت للسلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها وتستعمل هذه الاحتياطات لتمويل المباشر لاختلال ميزان المدفوعات ، ويتم استعمالها بطريقة غير مباشرة في التدخل في أسواق الصرف وذلك لمعالجة الاختلالات في أسعار العملات والتأثير عليها ، إلى جانب هذا فيجب أن تكون الاحتياطات النقدية سائلة ومحرة بالعملة الأجنبية وقابلة للتداول ويجب أن تكون تحت السيطرة الفعلية لجهاز إدارة الاحتياطات أو قابلة للاستخدام جاهزة للجوء إليها عند الضرورة و بالسرعة المطلوبة . (الدولي، 2010، صفحة 15)

وبالمعنى الصحيح أن تكون الاحتياطات النقدية ملك للسلطة النقدية الحيازة الرسمية للعملات الأجنبية زائد ما يملكه البنك المركزي من رصيد ذهبي ووحدات حقوق السحب الخاصة ، فضلا عن صافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي .

و يجب التمييز بين الاحتياطات الدولية واحتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي ، وهي ما تشترطه القوانين من نسبة الاحتياطي القانون التي تلزم كل بنك تجاري أن يحتفظ به لدى البنك المركزي بنسبة معينة من رأس مال البنك التجاري وهي أرصدة لا يملكها البنك المركزي و لا يمكن له استخدامها عند الضرورة عكس الاحتياطات النقدية الأجنبية التي هي ملك للبنك المركزي و يتم اللجوء إليها عند الضرورة.

و تعرف على أنها العملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك المركزية أو السلطات النقدية الأخرى المحتفظ بها بعملات احتياطية مختلفة مثل الجنيه الإسترليني واليورو والدولار والين وما إلى ذلك، وتسمى أيضًا احتياطات العملات الأجنبية أو العملات الأجنبية، وفي المقام الأول يتم استخدام هذه العملات الاحتياطية المودعة لتمويل التزامات البنك المركزي. بينما يرى Gereziher أن الاحتياطي النقدي الاجنبي هو عبارة عن تلك الاصول التي تقبلها جميع الوحدات الاقتصادية الدولية وفي كافة الأوقات .

كما أن الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية ينطوي عن تكلفة حيث يجب أن تكون هذه الاحتياطات سائلة وأقرب للسيولة حتى تكون جاهزة لاستعمالها عند الضرورة وهذه التكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني نتيجة احتفاظها بهذه الاحتياطات. و التي تتمثل في التضحية بالاستخدامات وأو الفرص البديلة للموارد التي تمثلها هذه الاحتياطات .

للإشارة فقد حدد الاقتصادي "إسكامل" أربعة شروط أساسية حتى تكون العملة مكون من مكونات الاحتياطات النقدية :

- يجب ان تكون هذه العملة ذات مكانة دولية كبيرة في مجال التجارة العالمية، بحيث يمكن ان تكون لهذه العملة سوق عالمية تعمل على توفير العملة عن طريق العرض والطلب .

- يجب ان تتمتع هذه العملة بقدر كبير من الثبات أو على الأقل بقدر كبير من الاستقرار الذي تتميز به عملات الدول الأخرى، وأي بالمعنى الصحيح تتميز بقدر من الثبات في المحافظة على قيمتها بالقياس إلى سائر العملات الأخرى .
- يجب ان تكون هذه العملة مرتكزة في بلدها الأصلي على نظام نقدي و مصرفي متطور و على درجة كبيرة من التقدم و الخبرة .
- يجب ان تخضع العملة إلى الندرة النسبية .

المطلب الثاني: العناصر المكونة للاحتياطات النقدية و طرق تكوينها

الفرع الأول : العناصر المكونة للاحتياطات النقدية :

1- احتياطي الذهب النقدي : احتياطي الذهب الذي يحتفظ به البنك المركزي أو كمستودع للقيمة و ضمان لتخليص الوعود لدفع المودعين و حاملي الأوراق المالية أو أقرانهم التجاريين أو لتأمين العملة و يعتبر الذهب من اهم الاحتياطات الدولية فقد استعمل من خلال قاعدة الذهب عام 1790 حتى بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914 آلية التبادل النقدي ، و في ظل قاعدة الذهب اعتمدت دولة واحدة او أكثر بعد ان حددت قيمتها بالذهب بوصفه عملة احتياطية (عملة قائمة) ترتبط بها العملات الأخرى و يتم الاحتفاظ بها بوصفها احتياطيا نقديا ، و تستطيع الدولة تحويل العملة الى ذهب من خلال مصارف الدولة صاحبة تلك العملة ، و قد اتبعت معظم دول العالم قاعدة الذهب بوصفه نظاما للتداول النقدي و المدفوعات الدولية و حتى قيام الحرب العالمية الأولى بسبب التغيرات الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية التي افرزتها تلك الحرب فقد تغير دور الذهب بوصفه قاعدة التعامل النقدي عندما اختلف سعر الذهب الرسمي (النقدي) عن سعره السوقي التي أخذ في الارتفاع الامر الذي زاد من تكاليف استخراج الذهب (جابر، 2012، صفحة 209).

2- احتياطي العملات الأجنبية : هي موجودات الدولة من عملات الدول الأخرى و التي تشمل أوراق النقد الأجنبي و الودائع تحت الطلب و لأجل بعملات هذه الدولة ، و تشمل أيضا موجوداتها من عملات الدول الأخرى و تشمل أيضا أية التزامات على الدول و الهيئات الدولية و الإقليمية يمكن تحويلها الى نقود جاهزة ، و تظهر أهمية التعامل بالعملات الأجنبية إلى حاجة الدولة إلى التعامل مع العالم الخارجي سواء من حيث حاجتها لاستيراد السلع و الخدمات من الدول و الخدمات الأخرى أو استثمار بعملات الدول الأخرى .

3- حقوق السحب الخاصة : تعرف اختصاراً بـ **Special drawing rights** ، هي أصل احتياطي دولي أنشأها صندوق النقد الدولي في أكتوبر عام 1991 (بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه) نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية. وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب ودولار الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يشأ الأعضاء أن تعتمد الاحتياطيات العالمية على إنتاج الذهب بما ينطوي عليه من تقلبات كامنة، وعلى العجز المتواصل في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي كان مطلوباً لتحقيق نمو مستمر في الاحتياطيات بالدولار الأمريكي. وتم استحداث

حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد الدولي "تخصيصه" للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة. كما يمكن له إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة، وفي حقيقته قرض، أو بتعبير أدق هو عبارة عن فتح اعتماد للبلد الساحب لدى صندوق النقد الدولي. وهو في طبيعته لا يختلف عن طبيعة الاعتمادات التي تفتحها المصارف التجارية لزبائنها من الشركات التجارية. وحقوق السحب الخاصة - التي تعرف أحياناً باسم "الذهب الورقي" رغم تجردها من الوجود المادي - يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء (في صورة قيود دفترية) كنسبة مئوية من حصصها. وقد خصص الصندوق حتى الآن 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 29 بليون دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء، وكان آخر تخصيص هو الذي تم في عام 1981 عندما تم تخصيص 4.1 بليون وحدة حقوق سحب خاصة 141 بلداً كانت هي أعضاء الصندوق في ذلك الحين، ومنذ عام 1981 لم يرى الأعضاء حاجة لإجراء تخصيص عام آخر لحقوق السحب الخاصة، وهو ما يرجع في جانب منه إلى نمو أسواق رأس المال الدولية. ولكن في سبتمبر 1997، مع ازدياد عدد البلدان الأعضاء في الصندوق - التي تضمنت بلداناً لم تكن قد تلقت أي تخصيص بعد - اقترح مجلس المحافظين إدخال تعديل رابع على اتفاقية تأسيس الصندوق. وعند الموافقة على هذا التعديل بالأغلبية المطلوبة من أصوات الحكومات الأعضاء، فسوف يصرح الصندوق بإجراء تخصيص خاص لمرة واحدة "للتحقيق المساواة" بمقدار 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يتم توزيعها على نحو يرفع نسبة محصنات كل الأعضاء من حقوق السحب الخاصة التراكمية إلى حصصها لتصل إلى مستوى معياري مشترك، يقوم صندوق النقد الدولي بإدارة حقوق السحب الخاصة بتنظيم حساب خاص يتضمن توزيع الحصص، وكيفية سحبها، وتحديد معدلات الفوائد والعمولات عليها، من أصوات الدول الأعضاء في الصندوق، وهو الذي يقوم بتحديد البلدان التي عليها تقديم عملاتها، أو العملات القابلة للتحويل لغيرها من البلدان التي ستستخدم هذه الحقوق، ويقوم الصندوق بالنظر في مخالفات الأعضاء، وفرض العقوبات التي رآها مناسبة. وغالباً يختار الصندوق الدول التي تقدم عملاتها من بين الدول التي يحقق ميزان مدفوعاتها فائضاً أو يكون متوازناً على الأقل. ويستطيع البلد الذي يحدده الصندوق أن يرفض قبول الحقوق المحولة إليه، إذا ما بلغت موجوداته منها، ضعفي حصته الأساسية .

الفرع الثاني: طرق تكوين الاحتياطات الأجنبية:

هناك ثلاثة طرق متعارف عليها لتكوين الاحتياطات لكل منها اثره المختلف على السوق المالية المحلية وسوق الصرف ، وتتمثل هذه الطرق فيما يلي: (العربي، 2014، الصفحات 11-12)

1- شراء عملات اجنبية مقابل عملات محلية من خلال اسواق المبادلات (Fx Swap Markets): يؤثر هذا

الاجراء وقتياً على سوق الصرف على الرغم من انه ينطوي على عملية بيع للعملة المحلية مقابل حيازة عملة اجنبية الا ان هناك في المقابل تعامل سوف يتم في المستقبل ويتمثل في استرداد جزء من العملة الاجنبية بدفع مقابل الصادرات بالعملة المحلية للمصدرين والحفاظ على حصيلة الصادرات لدى المراسلين الاجانب او تكوين مراكز بالعملة الاجنبية لديهم تدخل ضمن الاحتياطات ، كما يمكن تخفيف الضغوط على سعر صرف العملة المحلية من خلال استخدام جزء من ما تمت

حيازته من العملة الاجنبية لتمويل الواردات ، وفي ضوء ذلك فان المحصلة النهائية لهذا الاجراء هو ان المستوى العام لسعر الصرف ، وعلى المدى المتوسط قد لا يشهد تأثيراً جوهرياً وتلجأ البلدان الى هذا المصدر في تكوين الاحتياطيات عندما تتسم مصادر العملة الاجنبية لديها بالموسمية وعدم الانتظام .

2- الشراء المباشر للعملة الاجنبية مقابل العملة المحلية: وهو ما قد يؤثر على سعر الصرف ومعدل التضخم بالتبعية في حالة البلدان التي يسجل الميزان التجاري بها عجزاً مزمناً وخاصة اذا ما تبع هذا الاجراء زيادة عرض النقود من العملة المحلية ولم يتم اتخاذ الاجراءات المقابلة لامتناع السيولة الفائضة نتيجة التخلي عن العملة المحلية في الاسواق بهدف حيازة العملة الاجنبية ، وفي هذه الحالة يكون من الضروري ان تقوم البنوك المركزية بامتصاص السيولة الفائضة من خلال قبول ودائع من المصارف المسجلة لديها بفائدة على ان يراعى عدم التأثير سلباً على حجم الائتمان المتاح للقطاع الخاص وذلك من خلال قبول هذه الودائع بأسعار فائدة متدنية .

3- الاقتراض من الخارج سواء بإصدار سندات بالعملة الاجنبية او الحصول على قروض مباشرة من اسواق المال الدولية : وهذا الإجراء في حد ذاته ليس له أثر أي مباشر على سعر الصرف العملة المحلية ، و عن كان يتوقع ، على المدى البعيد و أن يؤثر هذا الاجراء في تنفيذ السياسات الاقتصادية ، وذلك بحكم زيادة أعباء خدمة الدين و عليه فمن من الضروري التخطيط المسبق للوفاء بها من خلال موارد حقيقية بالعملة الأجنبية و لا يؤثر على سعر الصرف الأجنبي بالدولة المعنية (العربي، 2014، الصفحات 15-14)

المطلب الثالث : مزايا و عيوب و اسباب الاحتياطيات النقدية الاجنبية

الفرع الأول : مزايا و عيوب تكوين الاحتياطيات النقدية الاجنبية:

تنص النظرية الاقتصادية على أن الدول تهدف بشكل عام من بناء احتياطاتها الأجنبية إلى التخفيف من الاختلالات غير المتوقعة والظرية في المدفوعات الدولية .وكذا ضمان التوازن في ميزان مدفوعاتها والإيفاء بالتزاماتها ديونها الخارجية بالعملات الأجنبية، وإيجاد مبالغ بالعملة الأجنبية تضمن لاقتصادها الصمود أمام الهزات الاقتصادية والمالية. وتجنّب الدولة انتهاج بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة في حالة عدم وجود أو كفاية تلك الاحتياطيات، فضلا عن دورها في الحيلولة دون تدهور سعر صرف العملة، كما أن مستوى الاحتياطيات الدولية يعد من العوامل المحددة لثقة الدائنين في الدولة، بحيث توفر مناخ من الاطمئنان للمستثمرين الأجانب في جدوى الاستثمار في هذه الدول بعد تطبيق حزمة من الحوافز والامتيازات المقررة لرأس المال.

ونشير في هذا الإطار إلى أن هناك مجموعة من المبادئ تحكم تنوع تشكيلة العملات المكونة للاحتياطي الدولي في دولة ما وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

✓ تركيبة العملات المكونة للاحتياطي الدولي في دولة ما هي نتاج لنوع النظام المنتهج، إذا لم يكن نظام التعويم الحر فان اختيار عملة الربط أو سلة عملات يعتبر أمراً حاسماً.

- ✓ هناك عدد كبير من العملات الآسيوية مرتبطة بمنطقة الدولار باعتبار أن هناك علاقات تجارية محدودة في المنطقة، مما يجعل وزن الدولار الأمريكي جد مرتفع في سياسة سعر الصرف السائدة في الدول الآسيوية .
 - ✓ الاحتياطات الرسمية خاصة في الدول السائرة في طريق النمو لديها حظوظ قليلة للدخول إلى الأسواق الدولية لرؤوس الأموال، وتستعمل أيضا كمحرك ضمان لتسوية الواردات و خدمة الدين الخارجي بالعملات الأجنبية، في حين أن تشكيلة العملات الأجنبية المكونة للاحتياطي الدولي دائما ما ترتبط بالتدفقات التجارية والمالية.
- إدارة العلاقة بين الخطر و العائد من خلال البحث عن تخصيص أمثل للأصول يبدو انه يأخذ أهمية بالغة.

مزايا وعيوب تكوين الاحتياطي النقدي

يسمح الاحتياطي الكبير من العملات الأجنبية للحكومة بالتلاعب بأسعار الصرف - عادة لتحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات الأجنبية لتوفير بيئة اقتصادية مواتية على وجه أكبر من الناحية النظرية، يوفر التلاعب في أسعار صرف العملات الأجنبية استقرارا يوفره معيار الذهب، ولكن في الواقع هذا غير صحيح. هناك ثمن للحفاظ باحتياطي ضخ من العملات تؤدي التقلبات في أسعار الصرف في الأسواق إلى مكاسب وخسائر في القوة الشرائية للاحتياطي. وحتى في غياب أزمة في العملة، فقد تؤدي التقلبات إلى خسائر ضخمة. على سبيل المثال، تحتفظ الصين برصيد ضخ من الأصول المقيمة بالدولار الأمريكي، ولكن الدولار قد ضعف في أسواق الصرف، مما يؤدي إلى خسارة نسبية للثروة. بالإضافة إلى التقلبات في أسعار الصرف، فإن القوة الشرائية للنقود الإلزامية (النقود الورقية) Fiat money تنخفض باستمرار نتيجة لتخفيض قيمة العملة عن طريق التضخم. لذا يجب على المصرف المركزي باستمرار زيادة كمية الاحتياطي للحفاظ على نفس القدرة على التلاعب في أسعار الصرف. ويوفر احتياطي العملات الأجنبية عائدا صغيرا من الفائدة. ولكن هذا قد يكون أقل من الانخفاض في القوة الشرائية لهذه العملة خلال نفس الفترة من الزمن بسبب التضخم، مما يؤدي فعليا إلى عودة سلبية تعرف باسم "شبه التكلفة المالية - علاوة على ذلك، يمكن استثمار الاحتياطي الضخم من العملات في الأصول ذات العوائد المرتفعة. (إبراهيم، 2019، صفحة 121)

بالرغم ما تم الإشارة إليه من أهمية الاحتياطات النقدية إلا ان هذا لا يمكن لنا إهمال الانعكاسات السلبية لتراكم الاحتياطات النقدية نذكر منها :

- إمكانية تعرض الدولار للانخفاض
- التسارع في نمو السيولة الدولية، وحتى و ان أصبحت البنوك المركزية لدول منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي أكثر حذرا وبالتالي المزيد من الفقاعات في أسعار الأصول
- الارتفاع الحاد في الطلب على السندات الحكومية، والتي تعتبر جزء هام من مكونات الاحتياطات الدولية، والتي تعتبر من أهم الأدوات التي تعتبر سهلة في تمويل العجز العام وحتى وان كان مرتفع جدا (خيار، 2014، صفحة 322).

الفرع الثاني : اسباب تكوين الاحتياطات الاجنبية:

توجد ثلاث اسباب رئيسة لتكوين الاحتياطات الاجنبية و هي :

- 1- استقرار سوق الصرف الاجنبي: يعد استقرار النظام المالي أحد المصالح الرئيسة لسياسة البنك، ويرتكز اهتمام السياسة النقدية باستقرار النظام المالي على مفهومين الاول، ان الاسواق المالية ربما تكون بطبيعتها أكثر عرضة للصدمات والازمات من الاسواق الاخرى وثانياً، التكاليف الاجتماعية الخارجية الكبيرة يمكن ان تحدث عندما تنهار بناءً على هذه الاعتبارات.
- 2- البنية الدقيقة لسوق الصرف الأجنبي: استجابة للصدمات الشديدة وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأسواق المالية هشة إلى حد ما على الأقل. لا يتقاربان دائماً بسلاسة في توازن يتوافق مع الموقف الأساسي للاقتصاد. على مر القرون لوحظت فقاعات المضاربة في العديد من الأسواق المختلفة في الأشهر الأخيرة في آسيا على وجه الخصوص.
- 3- وجود العوامل الخارجية قد يحتفظ مستخدمو العملات الأجنبية بأرصدة غير كافية من العملات الأجنبية وخطوط ائتمان بالعملة الأجنبية للتغلب على أنفسهم خلال فترات الاضطراب في أسواق العملات الأجنبية.

المبحث الثاني : ادارة الاحتياطات الاجنبية ومستوى الاحتياطات الاجنبية في الجزائر: في هذا المبحث ستناول

مفهوم و غدارة الاحتياطات الأجنبية و اهم المخاطر المرتبطة بها إلى جانب ذلك ستناول تحليل لنظريات كفاية الاحتياطات الأجنبية و مدى كفايتها في الجزائر وفق هذه النظريات .

المطلب الأول : مفهوم إدارة الاحتياطات الدولية و المخاطر المرتبطة بها

الفرع الأول : تعريف إدارة الاحتياطات النقدية :

إدارة الاحتياطات هي عملية تكفل إتاحة قدر كاف من الأصول الأجنبية الرسمية المملوكة للقطاع العام للسلطات المختصة بصفة دائمة، كما أنها عملية تكفل سيطرة السلطات عليها لتحقيق طائفة محددة من الأهداف لبلد أو اتحاد .وفي هذا السياق يعهد إلى الجهاز المعني بمسؤولية إدارة الاحتياطات وجميع المخاطر المصاحبة لفشل إدارة الاحتياطات النقدية الأجنبية. والمتعارف عليه هو الاحتفاظ باحتياطات النقد أجنبي رسمية لدعم مجموعة متنوعة من الأهداف من بينها: (زكي، 1994، صفحة 84)

- 1- دعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف، بما في ذلك القدرة على التدخل لدعم العملة الوطنية، أو عملة الاتحاد؛
- 2- الحد من التعرض للأوضاع الخارجية المعاكسة عن طريق الحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية لامتناع الصدمات في أوقات الأزمات أو عندما يكون الحصول على القروض مقيداً،
- 3- شاعة درجة من الثقة لدى الأسواق في قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته الخارجية؛
- 4- البرهنة على وجود أصول خارجية مساندة للعملة المحلية؛
- 5- مساعدة الحكومة على تلبية احتياجاتها من النقد الأجنبي والوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الدين الخارجي؛

6- الحفاظ على احتياطي لمواجهة الكوارث أو الطوارئ القومية؛

تعرف إدارة الاحتياطات النقدية على أنها العملية التي تدار بها أصول القطاع العام على نحو يكفل إتاحة الموال للاستخدام في أي وقت و إدارة المخاطر بحكمة و توليد عائد معقول على الأرصدة المستثمرة ، و عادة ما تسمح قوانين البنوك المركزية بتوظيف

استثمارات هذه الاحتياطات في مجموعة من الشرائح الاستثمارية أهمها :

1- ودائع لدى بنوك مركزية أخرى او لدى بنك التسويات الدولية

2- ودائع لدى بنوك تجارية أجنبية ذات تصنيف ائتماني عالي وجيد

3- الاستثمار بأوراق و سندات حكومية بأجل استحقاق لا يتعدى عشر سنوات (مثل سندات الخزانة الأمريكية) و التي

تخضع بتصنيف ائتماني دولي يضع اوراقها المالية المتداولة في السوق العالمية في التصنيف الائتماني المطلوب و التي لا يقل

عن درجة (AA) و هذا ما يمثله لضمان عدم خسارتها و سيولتها العالية .

4- التعامل مع بعض أنواع المشتقات المالية

5- الاستثمار في أدوات أو لدى هيئات أخرى تسمح بها قوانين البنك المركزي .

ينبغي أن تسعى إدارة الاحتياطات إلى التأكد مما يلي: كفاية احتياطات النقد الأجنبي لتلبية طائفة محددة من الأهداف القومية

إضافة إلى ذلك السيطرة على مخاطر السيولة والسوق والائتمان بأسلوب حكيم وتوليد عائدات معقولة على المدى المتوسط إلى

الطويل على الأموال المستثمرة، مع أخذ قيود السيولة والمخاطر الأخرى في الاعتبار.

الفرع الثاني : أهم المخاطر المرتبطة بإدارة الاحتياطات النقد الأجنبي : تعرف المخاطر على أنها امكانية حدوث خسائر

مالية أو غيرها نتيجة لمواطن الانكشاف المالي لدى البيئة المعنية أو الفشل نظم المراقبة الداخلية بها أو لكليهما ، اما مفهوم إدارة

المخاطر فيعني إدارة و مراقبة الانكشاف للمخاطر المالية و التشغيلية التي ترافق توظيف هذه الاحتياطات و ذلك وفقا لأفضل

الممارسات الدولية و الأهداف السياسية النقدية ، استنادا لذلك يعتمد البنك المركزي معايير دولية في إدارة الاحتياطات بما يكفل

تجنّبها كافة اشكال المخاطر الاستثمارية و يضمن سيولتها و يمكن تقسيم المخاطر المرتبطة بإدارة احتياطات النقد الأجنبي على

النحو التالي : (الإقتصادي، 2009، صفحة 2)

1- المخاطر الائتمانية : هي مخاطرة عدم الأداء أو التخلف في الأداء من جانب المقترضين للقروض أو غيرها من

الأصول المالية ، او عدم الأداء أو التخلف في الأداء من جانب الطرف المقابل لالتزاماته في العقود المالية ، و لقد

تجلى هذا الخطر بشكل كبير و ملفت للانتباه منذ الازمة المالية العالمية 2008 و التي أظهرت أهمية الحرص على

توظيف احتياطي النقد الأجنبي لدى الهيئات التي لديها تصنيف ائتماني جيد من الدرجة لا تقل عن (AA) أو

يمثلها لضمان عدم خسارتها و الحفاظ على قوة سيولتها ، و في هذا السياق يعتبر الاستثمار لدى بنك التسويات

الدولية ذو خطر ائتمان منعدم تقريبا (مرغيب، 2016، صفحة 216).

2- المخاطر المرتبطة بالأسواق: وهناك مجموعة من المخاطر المرتبطة بالأسواق نذكر منها :

أ- مخاطرة السيولة: نتيجة لرهن احتياطات كضمان إضافي لدى مؤسسات مالية أجنبية لمساندة القروض المقدمة إما إلى أجهزة محلية أو لفروع خارجية تابعة لجهاز إدارة الاحتياطات، أصبحت الاحتياطات غير سائلة إلى أن تم سداد القروض. كذلك نشأت مخاطر السيولة من إقراض الاحتياطات مباشرة إلى مثل هذه المؤسسات في وقت أدت فيه الصدمات التي واجهت الاقتصاد المحلي إلى عجز المقرضين عن سداد التزاماتهم ومن ثم تعطيل إمكانية تسهيل الأصول الاحتياطية.

ب- مخاطرة الائتمان: نجمت خسائر عن استثمار الأرصدة الاحتياطية في أصول مرتفعة العائد دون إيلاء الاعتبار الواجب لمخاطر الائتمان المرتبطة بجهة إصدار هذه الأصول. كذلك أدى إقراض احتياطات لبنوك محلية، وفروع خارجية تابعة لجهاز إدارة الاحتياطات، إلى تعرض بعض أجهزة إدارة الاحتياطات لمخاطر الائتمان.

ت- مخاطرة العملة: قد يتعذر اجتناب بعض عناصر مخاطرة العملة في حوافظ الأصول الاحتياطية. إلا أنه قد حدثت حالات تم فيها اتخاذ مراكز كبيرة بعملات بلدان أخرى توقع حدوث تغيرات مواتية في أسعار الصرف المشتقات الرئيسية مستقبلاً، ولكن ما حدث هو تحرك أسعار الصرف في اتجاه معاكس مما تسبب في وقوع خسائر كبيرة.

ث- مخاطر أسعار الفائدة: تعرضت الأصول الاحتياطية في بعض الحالات لخسائر ناجمة عن زيادات في عائدات السوق أدت إلى انخفاض قيمة الاستثمارات المتداولة إلى مستوى دون تكلفة الحصول عليها. كذلك وقعت خسائر في بعض الحالات نتيجة لعمليات شملت أدوات مالية مشتقة، بما في ذلك اتخاذ مراكز كبيرة فيها، فتأثرت المحافظة بالحركات المعاكسة الكبيرة والحادة التي شهدتها عائدات السوق. وفي بعض الحالات، ربما افتقر مديرو الاحتياطات إلى الفهم الكافي لجميع خصائص الأدوات المستخدمة و مخاطرها، وربما أيضاً إلى المهارات الفنية اللازمة لإدارة حالات الانكشاف للمخاطر.

3- المخاطر التشغيلية: وتشمل أنواعاً من المخاطر تنشأ عن عدم كفاية الضوابط و الإجراءات الداخلية أو فشلها أو عدم مراعاتها على نحو يهدد سلامة النظم العمل و سيرها و يمكن إنجازها فيما يلي :

أ- مخاطرة انهيار نظم المراقبة: ظهرت بضع حالات سافرة من الاحتيال، وغسيل الأموال، وسرقة الأصول الاحتياطية، سهلها ضعف إجراءات المراقبة أو عدم وجودها، وعدم كفاية المهارات المتوفرة، وضعف الفصل بين الوظائف

ب- مخاطرة الأخطاء المالية: أدى الخطأ في قياس صافي مركز العملات الأجنبية إلى تعرض أجهزة إدارة الاحتياطات لمخاطر أسعار الصرف بصورة كبيرة وغير مقصودة، وترتبت عليه خسائر ضخمة عندما تغيرت أسعار الصرف في اتجاه معاكس. وقد حدث ذلك أيضاً في حالات اعتمد فيها قياس المخاطرة على مجرد الإشارة إلى تركيبة عملات الاحتياطات التي تديرها مباشرة وحدة إدارة الاحتياطات دون أن يشمل القياس الأصول والخصوم الأخرى المقومة

بالعملة الأجنبية سواء المسجلة في الميزانية العمومية لجهاز إدارة الاحتياطات أو غير المسجلة فيها. تواطؤ بين موظفي جهاز إدارة الاحتياطات.

ت- مخاطرة أخطاء القيد المالي: عند قياس الاحتياطات الرسمية المحررة بالنقد الأجنبي وإبلاغ بياناتها، أخطأت بعض السلطات بأن أدرجت في الاحتياطات أرصدة تم إقراضها إلى بنوك محلية أو إلى فروع خارجية لبنوك محلية. وفي حالات أخرى، أخطأ جهاز إدارة الاحتياطات بأن أدرج في الأصول الاحتياطية أموالا قام بتحويلها إلى مؤسسية فرعية خارجية لتوظيفها.

ث- خسارة الدخل المحتمل: في بعض الحالات، أدى عدم القيام في حينه بإعادة استثمار الأرصدة المتراكمة في حسابات مقاصة مفتوحة لدى بنوك أجنبية إلى خسارة إيرادات كبيرة كان يمكن أن تتحقق. وتنشأ هذه المشكلة نتيجة لعدم كفاية الإجراءات المتعلقة بمراقبة وإدارة التسويات والتدفقات النقدية الأخرى، وكذا عدم كفاية الإجراءات المتعلقة بمطابقة الكشوف الواردة من الأطراف المقابلة مع السجلات الداخلية.

المطلب الثاني : التحليل النظري لمستوى كفاية الاحتياطات الأجنبية

للكم على مدى كفاية الاحتياطات الأجنبية في اقتصاد أي دولة ما بحثت العديد من الدراسات في مدى تحقق الغرض الذي من أجله تم الاحتفاظ بالاحتياطات الأجنبية الدولية ، و لقد درت مختلف الدراسات حول المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد الحجم الأمثل للاحتياطات الدولية ، و عليه نجد عدة مقاييس مقترحة في الأدب الاقتصادي كمؤشر على كفاية الاحتياطات نذكر منها :

الفرع الأول : نسبة الاحتياطات الدولية إلى الواردات : اقترح ترينفن في عام 1947 نسبة الاحتياطات على الواردات

كمؤشر على كفاية الاحتياطات الأجنبية ، و هذا المقياس يعتبر من أهم المقاييس التقليدية لسبب أن الواردات من أهم المتغيرات في بنود ميزان المدفوعات إضافة على ذلك تعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها صلة وثيقة بمستويات الاستهلاك و الإنتاج المحلي و النمو الاقتصادي ، و يرى أنصار هذه الصيغة أن اللجوء الى استخدام الاحتياطات ، في أحوال الطوارئ يضمن لدولة تدفق وارداتها و يجنبها السياسات الاقتصادية و الاجتماعية الغير مرغوب فيها و التي تلجأ الدولة الى تطبيقها في حالة عدم كفاية الاحتياطات و أهم نتيجة يتم الوصول إليها لاستعمال هذا المؤشر هو التناسب بين الطلب على الاحتياطات الدولية و قيمة الواردات أي بالمعنى ان الطلب على الاحتياطات تتزايد بمعدل زيادة الواردات و الدافع الاساسي لتكوين هذه الاحتياطات هو دافع المعاملات ، و يرى أنصار هذه الصيغة أن نسبة تغطية الاحتياطات الى الواردات تقدر ب 30 % سنويا أو تغطية حجم الاحتياطات مدة ثلاثة اشهر من الواردات و تعد مستوى ملائما للاحتياطات . وتقوم بعض الدول أحيانا خاصة المتقدمة منها برفع حجم احتياطاتها كلما زاد حجم وارداتها من يجعل تأثير الواردات على الاحتياطات تأثيرا إيجابيا و يسمى هذا ب " احتياطات الأمان "

الفرع الثاني : استخدام نسبة الاحتياطات الى عجز ميزان المدفوعات : الدافع من تكوين هذه الاحتياطات و هو من

اجل التحوط من عجز الطارئ في ميزان المدفوعات و التي تنشأ بسبب تدهور الحصيلة الصادرات أو زيادة أسعار الواردات أو إخلال

بأحد شروط التبادل التجاري أو أي سبب آخر لعجز الميزان التجاري ، الاحتياطات هنا يمكن اعتبارها رصيذا لمواجهة العجز و لتجنب ما عسى ان تضطر إليه الدولة من سياسات غير مرغوبة ، و الهدف من تأمين العملات و إنما باب التحوط و الائتمان و الالتزام بهذا المؤشر يعني ان الاحتياطات الدولية يجب ان تتغير بنفس معدلات التغير المتوقع في العجز بميزان المدفوعات ، فاذا كان منحى العجز هو التزايد فان الاحتياطات يجب ان تنمو بنفس معدلات نمو هذا العجز ، اخذا بعين الاعتبار سلسلة زمنية معقولة لتوضيح اتجاه العجز و توقعات حدوثه في المستقبل، فمثلا إذا أخذنا متوسط عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات في فترة سابقة معقولة (خمس أو عشر سنوات) ، فلو كان متوسط هذا العجز يساوي "س" من الدولارات فإنه يتعين أن يكون حجم الاحتياطات مساويا لهذا المقدار .

الفرع الثالث : نسبة الاحتياطات الدولية الى الديون قصيرة الاجل : يتم مقارنة الاحتياطات بحجم الديون الخارجية

خصوصا على المدى القصير فان الديون الخارجية قصيرة الجمل أكبر من الاحتياطات فهذا ينبا بوجود خطر فعلي و أكيد على الاقتصاد المعني ، لأنه عادة ما تتعلق الديون الخارجية القصيرة الاجل بالتعاملات التي يحتاج إليها الاقتصاد و لا يمكن ايقافها و الحد منها الا نادرا مثل تلك المتصلة بالائتمان التجاري و الخاصة بالواردات من السلع و الخدمات ، كما نقيس هذه النسبة في قدرة الدولة على الوفاء لالتزاماتها الخارجية و على الوفاء بهذه الالتزامات و بالمعنى الصحيح ان الدولة تعاني من نقص في السيولة مما يؤدي الى هروب رؤوس الأموال ، بالنسبة لحالة الجزائر، فانه ابتداء من 2002 ، أصبح حجم الاحتياطات يفوق المديونية.

الفرع الرابع : نسبة الاحتياطات إلى المعروض النقدي بمعناه الواسع (R/M2): و هو من المؤشرات التي تم

استخدامها كدلالة على كفاية الاحتياطات خاصة في الفترة الأخيرة في كثير من الدول ذات الأسواق الناشئة ، و هي ما أطلق عليه أنظمة التحذير المبكر لوقوع أزمة مالية ، و يمكن من خلال هذه النسبة معرفة درجة هروب رؤوس الأموال التي من شأنها هي الأخرى ان تضغط على الاحتياطات أو قياس درجة الثقة في العملة ، و مدى كفاءة النظام المصرفي . و لهذا فإذا كانت دالة الطلب على النقود مستقرة نسبيا و الثقة في عملة الدولة متوفرة فان الحاجة الى هذه النسبة غير مهمة كما ان هناك بعض الدراسات تعتبره كمؤشر للمكافحة من خطر الازمات ، كما ينظر اليه كمقياس للاحتياج المحتمل لدعم المصرف قبل أو بعد الازمة ، ويستخدم هذا المؤشر البلدان التي تعتمد أسلوب سعر الصرف المربوط أو نظام سعر الصرف الثابت و تكون النسبة من (10% الى 20%) مناسبة ، بينما البلدان التي تتبع نظام الصرف المعوم تكون النسبة من (05% الى 10%) و يؤخذ على هذا المؤشر ان نسبته قد تنخفض لأسباب لا تتعلق بوجود أزمات خارجية كزيادة الثقة في العملة المحلية أو لجوء القائمين على السياسة النقدية لاستخدام سعر الفائدة في تحقيق نسبة تضخم مستهدفة ، وبالتالي يتزايد الطلب على النقود.

المطلب الثالث : مستوى الاحتياطات الدولية الأمثل في الجزائر في ظل نظريات كفاية الاحتياطات الاجنبية

نسى في هذا المطلب الى تحليل مستوى الاحتياطات في الجزائر وفقا لنظريات كفاية الاحتياطات الأجنبية

الفرع الأول : تغطية الاحتياطات للواردات في الجزائر : بما أن الاقتصاد الجزائري يتميز بارتفاع درجة التركيز السلعي للصادرات و بدرجة عالية من التنوع للواردات، لذا من الملائم استخدام نسبة الاحتياطات الدولية إلى الواردات كمؤشر على مدى كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مع العلم بأننا سنعتبر أن عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات والتي تعتبر الاحتياطات من خلالها كافية في الاقتصاد الجزائري هي ستة أشهر، لقد ذكرنا أن المؤشر الأفضل لتحديد المستوى الأمثل لكفاية الاحتياطات بالنسبة للدول النامية هو المقياس الذي يشير إلى عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات. و يوضح الجدول الموالي عدد شهور و أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) .

جدول 1 يمثل تطور الاحتياطات و الواردات في الجزائر و شهور تغطيتها من (2000-2019)

السنة	الاحتياطات	الواردات	شهور تغطية الاحتياطات للواردات
2000	11.90	9.35	12.19
2001	17.9	9.48	18.08
2002	23.11	12.01	19.14
2003	32.94	13.32	24.34
2004	43.11	17.95	23.72
2005	5.18	19.57	27.87
2006	77.78	20.8	3
2007	110.10	2.35	39.93
2008	143.10	39.479	35.2
2009	148.90	37.402	3.4
2010	12.20	38.88	38.32
2011	182.20	4.92	3.7
2012	190.0	51.5	3
2013	194	54.99	42.33
2014	178.90	59.7	35.98
2015	144.13	52.5	32.85
2016	114.14	49.437	27.70
2017	97.33	48.981	23.84
2018	79.90	48.573	19.73
2019	2	41.935	13.8

المصدر : الاحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي الخاصة بالجزائر

ويوضح الجدول الموالي عدد شهور و أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) حيث تبين من حساب نسبة الاحتياطات إلى الواردات أن مستوى حيازة الاحتياطات في الاقتصاد الجزائري يعتبر أعلى من المعدل و الذي يقدر ب 0 أشهر، الذي يعتبر كاف في كل السنوات محل الدراسة، خاصة من السنوات 200 إلى 2013 إذ نلاحظ أن تغطية الاحتياطات للواردات وصلت الى حوالي 3. شهر عام 200 وإلى حوالي 42.24 شهرا عام 2013

، وهذه المدة مبالغ فيها كثيرا، مقارنة بمعايير كفاية الاحتياطيات في الاقتصاد الجزائري و يعود سبب ارتفاع شهور التغطية بالنسبة للواردات الى ارتفاع حجم الاحتياطيات الأجنبية و التي جاء مصاحبا لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، الا انه في السنوات الأخيرة عرفت فيه حجم التغطية تراجعاً حيث بلغت 19.73 شهراً و هي اذن تغطية منذ سنة 2003 و جاء هذا التدهور نتيجة تآكل الاحتياطيات الأجنبية و التي جاء نتيجة انخفاض أسعار النفط و الازمات العالمية التي اثرت على الأسواق المالية و النفطية

الفرع الثاني : تغطية الاحتياطيات لعرض النقود في الجزائر: يمكن توضيح هذا المؤشر بالنسبة للجزائر في

الجدول التالي:

جدول 2 يمثل تطور الاحتياطيات مقابل عرض النقود و سعر الصرف (2000-2019)

السنوات	الاحتياطيات	سعر الصرف	عرض النقود M_1	عرض النقود M_2	النسبة
2000	11.90	9.43	1048.2	0.18385	540.11
2001	17.9	9.20	1238.50	0.287	305.27
2002	23.11	75.34	1485.20	0.3288	707.21
2003	32.94	87.47	143.50	0.3981	8319.52
2004	43.11	89.4	215.0	0.47873	9033.48
2005	5.18	91.30	2437.50	0.5289	1049.53
200	77.78	91.24	3177.80	0.4123	12150.71
2007	110.10	94.99	4233.0	0.82959	13297.89
2008	143.10	95.8	494.90	1.04138	13755.11
2009	148.90	101.29	4944.20	0.9429	15455.93
2010	12.0	99.19	575.40	1.0187	15313.92
2011	182.20	102.1	7141.70	1.2998	1404.74
2012	190.0	102.1	781.50	1.35438	14124.32
2013	194	105.43	8249.80	1.4545	1338.8
2014	178.90	10.30	903	1.3452	10989.03
2015	144.13	111.44	921.10	1.30788	1101.94
201	114.14	121.17	9407	1.19539	959.34
2017	97.33	125.32	102.10	1.2529	7770.02
2018	79	137.8	11401.10	1.31012	123.71
2019	194	133.70	1135.10	1.21849	5194.79

المصدر : الاحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي الخاصة بالجزائر

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة المؤشر (الاحتياطيات / M_2) قد عرفت تطورا متواصلا حيث انتقلت من 540.11 بالمائة في سنة 2000 إلى ان وصلت حدود 14124.32 بالمائة في سنة 2012 وجاء هذا الارتفاع مصاحبا

لارتفاع أسعار النفط والذي بدوره اثر على حجم الاحتياطات النقدية الأجنبية ، الا ان هذه النسبة عرفت تراجعا ابتداء من سنة 2013 حيث بلغت 1338.8 بالمائة وواصلت انخفاضها الى غاية سنة 2019 حيث بلغت 5194.79 بالمائة و يعود سبب هذا الانخفاض الى التراجع في حجم الاحتياطات الأجنبية بداية من سنة 2014 و تأكلها بعدما عرفت أسعار النفط تراجعا كبيرا بسبب الازمة النفطية.

الفرع الثالث : تغطية الاحتياطات إلى الدين الخارجي القصير الأجل : تعتبر نظرية تغطية الاحتياطات للدين الخارجي خاصة الديون قصير الاجل بين النظريات التي تعتمد عليها الجزائر في تفسير كفاية احتياطاتها الأجنبية و الجدول ادناه يوضح تطور الاحتياطات الأجنبية و حجم الدين الخارجي قصير الاجل من الفترة (2000-2019):

جدول 3 تطور الاحتياطات النقدية الدين الخارجي قصير الاجل (2000-2019)

السنوات	الاحتياطات	الدين الخارجي القصير الأجل	النسبة
2000	11.90	25.53	0.4
2001	17.9	22.79	0.78
2002	23.11	22.99	1.005
2003	32.94	23.8	1.391
2004	43.11	22.38	1.92
2005	5.18	17.34	32.40
2006	77.78	02.	129.2
2007	110.10	5.91	182
2008	143.10	04.	239
2009	148.90	5.79	2571
2010	12.20	5.80	279
2011	182.20	4.44	410
2012	190.0	3.45	5524
2013	194	3.39	5723
2014	178.90	3.73	4797
2015	144.13	3.02	2773
2016	114.14	3.85	294
2017	97.33	3.99	2439
2018	79.90	4.04	1977
2019	2	3.83	118

المصدر : الاحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي الخاصة بالجزائر

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ان هذا المؤشر بداية من سنة 2000 كانت الاحتياطات الأجنبية لا تغطي قيمة الدين الخارجي و استمرت على هذا النحو الى غاية سنة 2004 والتي عرفت فيها الاحتياطات الأجنبية ارتفاعا حيث أصبحت تغطي الدين الخارجي و لو بنسبة ضئيلة و استمرت في الارتفاع الى ان وصلت نسبة تغطية الاحتياطات الأجنبية للدين الخارجي في سنة 2013 حدود 5723 مدعوما بزيادة حجم الاحتياطات الأجنبية و التي وصلت حدود 194 مليار دولار ، الا انه في السنوات الأخيرة مع ظهور الازمة النفطية سنة 2014 عرفت فيها أسعار النفط تدهورا كبيرا، و في ظل الازمات المالية لسنة 2018 و الازمة الصحية (كورونا) لسنة 2019 عرفت فيها تآكل الاحتياطات الأجنبية و التي أصبحت تغطيها للدين الخارجي تتناقص حيث وصلت في سنة 2019 قيمة التغطية 118 .

خلاصة لما تم التطرق اليه يمكن الجزم بأن المستويات الحالية لاحتياطات النقد الأجنبي في الجزائر كافية و مريحة و امنة كونها تتجاوز المعايير و المقاييس الدولية المستخدمة في تقييم كفاية الاحتياطات ، وبالتالي فان هذا الوضع من شأنه ان يساعد الجزائر في تعزيز قدرتها على امتصاص ومواجهة الصدمات الخارجية

المبحث الثالث : استخدامات الاحتياطات الاجنبية في الجزائر و واقعها و مدى ارتباطها بأسعار النفط:

المطلب الاول : استخدامات الاحتياطات النقدية في الجزائر

إن سلوك البنوك المركزية يختلف تمام عن سلوك المؤسسات الأخرى التي تسعى إلى تعظيم الربح من خلال ما تملكه من موارد و أصول، فكيف يتصرف البنك المركزي أمام هذا الحجم المعبر من احتياطات الدولية التي يحوزها؟ هناك العديد من الطرق المستعملة لاستخدام هذه الاحتياطات، إضافة إلى أن البنك المركزي هو المسؤول عن إدارة و تسيير هذه الاحتياطات و المحافظة على قيمتها الحقيقية و حمايتها من الاستنزاف و التآكل، فيمكن استخدام هذه الاحتياطات لمعالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية (تسديد الدين الخارجي، تنويع الصادرات و رفع مستواها خارج المحروقات، معالجة العجز في ميزان المدفوعات و التصدي للازمات المالية) إضافة إلى ذلك فقد تم توظيف جزء من الاحتياطات في السندات الدولية للخزانة. أما بالنسبة لحجم الاحتياطي الموظف في سندات الخزانة الأمريكية قد تضاربت الآراء حوله، و هي توظيفات متعددة اغلبها على شكل سندات خزانة أمريكية بنسب فوائد لا تتعدى الواحد في المائة لكنها تظل مؤمنة و بعيدة عن التقلبات التي تعرفها مختلف الأسهم و المؤشرات المالية ، و أهم أنواع السندات التي تتكون منها محفظة استثمار الاحتياطات بالنسبة للجزائر تشمل على سندات الخزانة Bonds Treasury و التي يطبق عليها معدل فائدة ثابت كل أشهر، بالإضافة إلى هذا النوع هناك Bills Treasury: هي سندات قصيرة الأجل مدتها لا تتجاوز 2 أسابيع، يمكن شراؤها بحوالي 970 دولار و بيعها بحوالي 1000 دولار و الحد الأعلى لها هو 5 مليون دولار. كما هناك Notes Treasury و يطبق على هذه السندات معدل فائدة ثابت كل ثلاثة أشهر ومدة استحقاقها تتراوح بين سنتين إلى عشرة سنوات، والمبالغ التي تصدرها تتراوح بين 1000 دولار و 5 مليون دولار. (مرغيب، 2016، صفحة 205)

- دور الاحتياطات الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية : تسعى اغلب الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي باعتباره عنصرا مكملا للاستثمار المحلي فضلا عن كونه قناة رئيسية لاكتساب أهم مقومات التنمية الاقتصادية التي يسعى أي دولة إلى تحقيق أولوياتها . فالاستثمار الأجنبي يمكن أن يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية في أي دولة عن طريق زيادة معدلات الاستثمار الإجمالي، و تعزيز قدرات الدولة التكنولوجية و مهاراتها الفنية والإدارية، و تحسين المركز التنافسي لصادراتها في الأسواق العالمية، و توفير فرص التوظيف، و حماية البيئة و المحافظة عليها، بالإضافة إلى الكثير من الفوائد الأخرى و منها توفير النقد الأجنبي و نظرا لأهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ساد الاعتقاد بين بعض الاقتصاديين في دول العالم الثالث، بأنه كلما كان حجم الاحتياطات مرتفعا و يفوق المستوى العادي والأمن، كلما زادت قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن هذا الاعتقاد ليس بالضرورة صحيحا، ذلك لان قوة جذب الاستثمار الأجنبي تتوقف بالدرجة الأولى على معدل العائد المتوقع الذي يمكن أن يغله الاستثمار الأجنبي و على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، فإذا كان معدل العائد المتوقع مرتفعا بسبب توافر مناخ جيد للاستثمار يتمثل في عوامل الأمان و الاستقرار و بيئة اقتصادية مواتية، فان قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية تزداد بغض النظر عن مستوى احتياطاتها النقدية . قد يرى البعض أن تكوين هذه الاحتياطات المرتفعة هي أمر مطلوب لإغراء المستثمرين الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر على أساس انه كلما كان حجم هذه الاحتياطات مرتفعا كلما اطمئن المستثمرون إلى إمكان تحويل أرباحهم للخارج

المطلب الثاني : تحليل تطور الاحتياطات النقدية الأجنبية في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط و الازمات

النفطية

لقد شهد تطور احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر مراحل متعددة ، إلا انه يبقى تطور الاحتياطات الأجنبية خاضعا لمدى لتغير أسعار النفط . يمكن إيجازها في ما يلي :

الفرع الأول : المرحلة الأولى مرحلة استقرار حجم الاحتياطات النقدية الأجنبية من سنة 198 إلى 1999 : و هي المرحلة التي عرفت فيها حجم الاحتياطات الأجنبية استقرار و لو انها في بعض الأحيان تشهد تقلبات و هذا ما توضحه معطيات الجدول أدناه :

جدول 4 يوضح تطور أسعار النفط و الاحتياطات الأجنبية من الفترة (198-1999)

السنوات	سعر النفط (الوحدة:دولار للبرميل)	قيمة الاحتياطات (الوحدة : مليار دولار)	السنوات	سعر النفط (الوحدة:دولار للبرميل)	قيمة الاحتياطات (الوحدة : مليار دولار)
198	-	-	1984	28.0	4.01
199	1.30	0.53	1985	27.20	3.19
1970	1.20	0.41	198	14.40	4.4

0.38	18.10	1987	0.35	1.70	1971
4.34	14.70	1988	0.54	1.80	1972
3.19	17.80	1989	0.4	2.80	1973
3.09	20.73	1990	1.53	11.00	1974
2.70	1.0	1991	2.47	10.40	1975
3.4	17.13	1992	1.90	11.0	197
3.17	14.19	1993	2.50	12.0	1977
2.0	14.83	1994	2.59	12.90	1978
2.10	1.12	1995	32.23	31.00	1979
4.20	18.53	199	5.52	3.90	1980
8.05	18.10	1997	7.0	35.50	1981
84.	12.09	1998	5.91	32.0	1982
4.40	17.05	1999	4.97	29.70	1983

من إعداد الطالب باعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات و البنك المركزي

يمكن لنا تحليل تطور حجم الاحتياطات النقدية في الجزائر من سنة 198 على غاية سنة 1999 على أنها الفترة التي كانت فيها حجم الاحتياطات في الجزائر تشهد تزايد ملحوظا من سنة إلى أخرى و هذا تبعا للزيادة في أسعار النفط، حيث أن حجم الاحتياطات النقدية في سنة 198 كانت لا تتعدى 0.53 مليار دولار وأخذت منحى تصاعديا الى ان وصلت قيمتها في سنة 1974 الى حدود 1.53 مليار دولار في ظل ارتفاع أسعار النفط و التي بلغت 11 دولار للبرميل ، وفي سنة 1980 وصلت حجم الاحتياطات الدولية الى حدود 7.0 مليار دولار في ظل ارتفاع المصاحب لأسعار النفط تقدر ب 3.90 ولار للبرميل و الذي لازمة ارتفاع حجم الصادرات من المحروقات التي أدى إلى جلب العملة الأجنبية إلا أن هذه الزيادة في حجم الاحتياطات النقدية لم تعرف الاستقرار حيث في ظل الازمة النفطية في سنة 1987 والتي عرفت فيها أسعار النفط تراجعا كبيرا في حدود 14 دولار للبرميل حيث هذا التراجع أثر بشكل كبير على حجم الاحتياطات الدولية حيث تراجعت على حدود 0.38 مليار دولار يعود سبب هذا التراجع إلى أن تهاوي قيمة الدولار و باعتبار ان تعامل الجزائر مع العالم الخارجي تعتمد على العملة الرئيسية الدولار وهذا شكل سببا رئيسيا لتهاوي حجم الاحتياطات الأجنبية إلا أنه في ظل تعافي الاقتصاد العالمي والأسواق المالية و استعادة الدولار لمكانته في الاقتصاد العالمي بعد سنة 1987 عاودت حجم الاحتياطات النقدية التعافي و تراوح مكانها حيث بلغت حجم الاحتياطات الدولية ما قيمته 84. مليار دولار في سنة 1998 .

الفرع الثاني المرحلة الثانية مرحلة وصول حجم الاحتياطات النقدية إلى مستويات كبيرة من سنة 2000 إلى 2013 :

جدول 5 يوضح تطور أسعار النفط و الاحتياطات الأجنبية من الفترة (2000-2013)

السنوات	سعر النفط (الوحدة: دولار للبرميل)	قيمة الاحتياطات (الوحدة : مليار دولار)
2000	2.08	11.90
2001	22.71	17.9
2002	23.73	23.11
2003	2.73	32.94
2004	33.45	43.11
2005	49.20	5.18
200	1.43	77.78
2007	8.8	110.10
2008	94.45	143.10
2009	1.0	148.90
2010	77.45	12.20
2011	107.45	182.20
2012	109.45	190.0
2013	105.87	194.00

من إعداد الطالب باعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات و البنك المركزي

وهي المرحلة التي شهدت فيها احتياطات النقد الأجنبية ارتفاعا كبيرا مقارنة بالمرحلة السابقة حيث كانت الاحتياطات لا تتعدى 11.90 مليار دولار في بداية الالفية الثالثة، إلا أنها شهدت تحسنا و هذا التحسن جاء بدعم من ارتفاع أسعار النفط حيث بلغت الاحتياطات الأجنبية حدود 43.11 مليار دولار في سنة 2004 و هذا الارتفاع جاء نتيجة الارتفاع في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد مبلغ 33.45 دولار للبرميل وزيادة صادرا النفط و نتيجة ارتفاع أسعار النفط و الاحتياطات الأجنبية جعل الوضع الاقتصادي للجزائر يعرف تحسنا ملحوظ حيث تم من خلالها إطلاق مجموعة من البرامج الاقتصادية منها برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (2001-2004) وأطلق هذا البرنامج في أبريل 2001، خصص له مبلغا يقدر ب 525 مليار د ج، أي حوالي 7 مليار دولار، من أجل تحقيق معدل نمو للنتائج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل سنويا عن 5%، وتوفير ما يقارب 850000 منصب شغل، وهو يعتبر برنامج ضخماً، حيث بلغ عدد المشاريع المدرجة فيه 15974 مشروع، وقد كان يهدف إلى: الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، خلق مناصب عمل والحد من البطالة وذلك عن طريق تنشيط الطلب الكلي، دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات وأنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث لصناعات الصغيرة والمتوسطة، واستمرت أسعار البترول

في الارتفاع حيث وصلت سعر البرميل الواحد في سنة 2008 حدود 94.45 دولار للبرميل و زيادة على ارتفاع الأسعار عرفت تلك الفيرة زيادة الطلب على البترول في الأسواق العالمية و التي عزز من صادرات الجزائر البترولية و التي بدورها عرفت ارتفاعا للاحتياطات الأجنبية حيث وصلت في سنة 2008 مبلغ 143.10 مليار دولار مما عزز ثقة الاقتصاد والتي بدورها عملت الحكومات الجزائرية العمل على دعم نموها و إطلاق مجموعة من البرامج التي جاءت دعما للبرنامج السابق و جاء برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) حيث خصص له 5.1908 مليار د.ج، وهو ما يمثل نسبة 42.45% من المبلغ الاجمالي لهذا البرنامج لدعم الظروف المعيشية للأفراد و تحسينها ، باعتبار أن الظروف المعيشية للأفراد تعتبر محددًا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية، ثم تأتي المحاور الأخرى بنسب متفاوتة، ليخصص في الأخير مبلغ 50 مليار د.ج فقط لتطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال، أي 2.1% من إجمالي مبلغ البرنامج.

و استمرت الاحتياطات الأجنبية في الارتفاع من السنوات 2009 على غاية سنة 2014 مدعومة من الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط حيث بلغت في سنة 2013 قيمتها 194 مليار دولار . حيث أطلقت الدولة برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 خصص له غلاف مالي قدر ب 21214 مليار د ج، ما يقدر ب 28 مليار دولار، وذلك من أجل استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالبنى التحتية و السكك الحديدية، الطرق، المياه... الخ والتي خصص لها مبلغ 9700 مليار د ج .

الفرع الثالث : المرحلة الثالثة مرحلة انهيءار حجم الاحتياطات النقدية في ظل الازمات النفطية و العالمية سنة

2014 إلى 2022 : لقد شهدت هذه المرحلة عدة أزمات اقتصادية أثرت على أسعار النفط منها الازمة النفطية لسنة 2014 حيث شهدت فيها أسعار النفط تراجعاً غير مسبوق حيث استقرت أسعار النفط عند حدود 0 دولار للبرميل بعدما وصلت أسعاره إلى حدود 120 دولار للبرميل في سنة 2008 وكان هذا لهذا الانخفاض الأثر الكبير على تطور الاحتياطات الأجنبية في الجزائر هو ما يوضحه الجدول أدناه :

جدول 6 يوضح تطور أسعار النفط و الاحتياطات الأجنبية من الفترة (2014-2022)

السنوات	سعر النفط	قيمة الاحتياطات
2014	9.29	178.90
2015	49.49	144.13
201	70.7	114.14
2017	52.43	97.33
2018	9.78	79.90
2019	4.04	2.00
2020	49.44	48.1

45.29	77.78	2021
00.	82.2	2022

من إعداد الطالب باعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات و البنك المركزي

باعتماد على معطيات الجدول أعلاه يمكن القول ان الاحتياطات الأجنبية في الجزائر عرفت تراجعاً بداية من سنة 2014 وجاء هذا التراجع في الاحتياطات الأجنبية نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية و إضافة الى تراجع الطلب عليه نتيجة الأوضاع السياسية و الركود الاقتصادي التي ساد العالم بعد أزمة 2014 ، و نتيجة لهذه الأوضاع حيث لجأت الجزائر الى مجموعة من الإجراءات قصد المحافظة على الاحتياطات النقدية الأجنبية و زيادة الإيرادات العامة و ترشيد الانفاق العام من أجل تفعيل سياستها المالية و مواجهة تقلبات في أسعار النفط و من مجمل هذا الإجراءات هي قيام الإصلاح الضريبي و العمل على خصوصية القطاع العام و تخفيض الانفاق العام الاستهلاكي و الاستثماري إضافة الى ذلك رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع و المنتجات الطاقة (الوقود) الكهرباء و تقليص المساعدات الموجهة الى القطاع العام و العمل على الحد من التوظيف في القطاع العام كل هذه الإجراءات جاءت من أجل عدم لجوء الدولة الى تغطيتها العجز في موازنتها من الاحتياطات الأجنبية ، الا ان هذه الإجراءات لن تكون كفيلة بتغطية العجز الموازني حيث لجأت الجزائر الى الاحتياطات الأجنبية من أجل تغطية ارتفاع إيراداتها و تغطية العجز المسجل في ميزان مدفوعاتها ، و تعتبر سنة 2014 هي السنة التي لجأت فيها الجزائر لاستغلال الاحتياطات الأجنبية ، و استمرت أسعار النفط في الانخفاض خلال سنة 2015 حيث وصلت فيها أسعار النفط الى حدود 50 دولار للبرميل و تعتبر هذه السنة هي عمق الأزمة البترولية في الجزائر ، و استمرت الأزمة الى غاية بداية سنة 2017 و التي عرفت فيها أسعار النفط انتعاشاً الا ان هذا الانتعاش لم يكن له الأثر الإيجابي على السياسة الاقتصادية في الجزائر بسبب الإبقاء على سياسة التقشف التي مارسها الجزائر في سنة 2015 و إضافة الى ذلك قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات الإضافية و جديدة منها المنع الإداري لبعض المواد الكيماوية و هذا من أجل التقليل من حجم نفقاتها و المحافظة على الاحتياطات الأجنبية و استمرت الأوضاع على ما هي عليه حتى بداية سنة 2018 و التي عرفت فيها أسعار النفط تحسناً و استقرار الا ان هذا الاستقرار لم يكن له التأثير على واقع الاقتصاد الجزائري ، و مع بداية ظهور الأزمة الصحة و المتمثلة في جائحة كورونا و ما صاحبها من غلق كلي و التي اثرت بدورها على الوضع الاقتصادي لجميع دول العالم و الأسواق النفطية بصفة عامة حيث أن الجزائر ما زالت تُراكم عجزاً مالياً ضخماً وصل إلى 1,5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020 و 14,8 في المئة في العام 2021، بسبب تراجع العائدات من صادرات النفط. وقد انهار الطلب على النفط و الغاز ، ففي الشهرين الأولين من العام 2020، انخفضت أحجام صادرات النفط الخام و المواد المكثفة بنسبة 27 في المئة على أساس سنوي فيما تراجعت أحجام صادرات الغاز بنسبة 2 في المئة. علاوة على ذلك، أثر فيروس كورونا المستجد بشدة في بعض أهم الدول التي تشتري الغاز من الجزائر، فحتى أبريل 2020، تراجعت صادرات الغاز بالأنايب إلى إسبانيا بنسبة 44 في المئة على أساس سنوي ، و تفاقم الوضع بسبب تراجع أسعار النفط التي انخفضت إلى سعر قياسي وصل إلى 1-17 دولاراً للبرميل في أبريل 2020 و بقي ما دون 45 دولاراً خلال السداسي الاول 2021. و عليه فتراجع الطلب على صادرات الوقود مقروناً بانخفاض الأسعار أدى إلى استنفاد احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية أكثر فأكثر. حيث بلغ الاحتياطي 44 مليار دولار

بجول نهاية العام 2020، متابعاً بذلك المنحى الانحدار الذي اتّخذه منذ العام 2014 عندما بلغ 195 مليار دولار ، حيث فقدت الجزائر من مارس 2014 إلى ديسمبر 2021 ما يعادل 132 مليار دولار من إجمالي احتياطها الأجنبي.

المطلب الثالث : تقييم سياسة الاحتياطات النقد الأجنبي في الجزائر

في هذا المطلب سنحاول تقديم بعض المعطيات حول سياسة توظيف الاحتياطات في الجزائر

الفرع الأول : سياسة توظيف الاحتياطات الأجنبية في الجزائر

بما أن احتياطات الجزائر دائما شديدة الحساسية لتقلبات أسعار البترول حيث أنه بارتفاع أسعار البترول دوليا تؤدي إلى زيادة الاحتياطات في الجزائر من العملة الصعبة ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار المحروقات، لذلك وجب على الجزائر الاحتراس من هذه المخاطر فعمدت إلى اتخاذ إجراءات مكنتها من ضبط التأثيرات الحساسة لاختلاف أسعار البترول في انتظار أن يأتي هذا الضمان من تغيير عميق لهيكل جهازها الإنتاجي، حيث عمدت الجزائر في هذا المجال إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات خلال سنة 2000 الذي يكون أداة ذات أهمية وكان على الجزائر تعزيز مصداقيته بالضبط في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار البترول، و عملت الجزائر على ضبط مجموعة من المبادئ التي ينتهجها بنك الجزائر من التسيير الحذر للاحتياطات الأجنبية تقوم على مجموعة من المبادئ و هي : الامن و السيولة و المردودية

-1 مبدأ الامن : يقضي الحفاظ على قيمة راس المال من خلال العمل على التقليل من خطر خسارة القيمة السوقية للأصول و هذا بتشكيل محفظة متنوعة من الأصول و ذات نوعية الرفيعة مع تطبيق ممارسات ملائمة لتخفيف المخاطر .

-2 مبدأ المحافظة على السيولة : و العمل على المحافظة على قدر عال من السيولة فيكون عبر توظيف الاحتياطات الأجنبية في أصول بتاريخ استحقاق قريب أو التي يمكن إعادة بيعها بسرعة دون الخطر فقدان القيمة .

-3 الحصول على مردود عال : تسعى البنوك المركزية الى توظيف الاحتياطات الأجنبية من اجل جلب مردود عال الا ان هذا التوظيف يبقى خاضعا لشروط السابقة الذكر و هي السيولة المتوفرة عند الحاجة ، و يقوم البنك المركزي بتوظيف الاحتياطات الأجنبية في البنوك المركزية و الهيئات المالية الدولية مثل : بنك التسويات الدولية و البنوك التجارية ذات التصنيف الجيد فيما يخص الملائمة و القرض ، و العمل على شراء السندات الحكومية و إضافة الى ذلك يسعى البنك المركزي الى توظيف هذه الاحتياطات في البلدان ذات نظام اقتصادي متطور و أوضاع سياسية امنة فالبنك المركزي الجزائر يعمل على توظيف 98% من الاحتياطات في بنوك الولايات المتحدة و اروبا، اما بالنسبة لعملات التوظيف هذه الاحتياطات تتم بالدولار الأمريكي و اليورو ، خلال الفترة (2004-2007) كانت اغلب الاحتياطات موظفة في شكل سندات الخزينة (القيم التي تصدرها الخزينة) و لقد شهدت تلك الفترة الارتفاع في معدلات الفائدة العالمية مما جعل هذه السندات تجلب عائدا سنويا متوسطا و ثابتا بلغ في سنة 2010 حدود 3%

الا انه بعد الازمة العالمية لسنة 2008 و ما صاحبه من انهيار لأكبر الاقتصاديات العالمية حيث شهدت أسعار الفائدة انخفاضاً مما جعل البنك المركزي الجزائر يعمل على تبني سياسة جديدة اتجاه توظيف الاحتياطات الأجنبية تكون أكثر حذراً و هذا من اجل المحافظة على راس مالها المستثمر و من بين القرارات التي اتخذها البنك المركزي و هي تقليص الايداعات لدى البنوك الدولية و العمل على تنويع الايداعات في عدد كبير من البنوك دون التركيز على بنك واحد فقط و هذا لحماية الاحتياطات من الصدمات الاقتصادية و هنا نحاول عرض اهم الازمات المالية و هي ازمة الرهن العقاري 2007 و تأثيرها على الاحتياطات الأجنبية في الجزائر (مرغيب، 2016، صفحة 141)

الفرع الثاني : احتياطات الأجنبية في الجزائر و تأثير الازمة المالية العالمية 2008 عليها : بحسب صندوق النقد

الدولي فقد حقق الاقتصاد الجزائري أداء قويا خلال العشر سنوات الماضية من سنة (2004 على غاية 2013) و يعود هذا الأداء الى اقتران أسعار النفط المرتفعة بالسياسات الاقتصادية الكلية الرشيدة ، حيث شهدت الجزائر ارتفاع في معدلات النمو و القضاء على الدين الخارجي و العمل على انشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يعمل على المساعدة في تسيير التنمية الاقتصادية و الذي ساعد بدوره على تجنب الجزائر ضرر انخفاض أسعار النفط في عام 2009 و ذلك في اعقاب الازمة المالية العالمية و يرى بعض الخبراء ان خصوصيات الاقتصاد الجزائري جعلته بعيدا عن تأثيرات الازمة المالية العالمية للأسباب التالية : (مرغيب، 2016، صفحة 226)

1- الملائمة المالية الخارجية الجيدة : ان الاحتياطات النقد الأجنبي المتراكمة نتيجة الارتفاع المتواصل في أسعار النفط

منذ عام 2001 مكن الجزائر من التوفر على إمكانيات مالية هائلة و التي تم من خلالها تسديد المسبق لديونها الخارجية في سنة 2005 ، إضافة الى ذلك توفر الاحتياطات الأجنبية و التي كانت تدر عوائد مالية نتيجة توظيفها في البنوك الأوروبية و الأمريكية و البيت ساعدت الجزائر في مواجهة صدمات انهيار أسعار النفط عقب الازمة المالية العالمية ، فالاحتياطات الأجنبية بلغت في سنة 2008 ما مداره 135 مليار دولار و هي التي تسمح للجزائر بالحفاظ على ملائمتها الخارجية الى غاية عام 2015 و بالفعل وهو ما حصل حيث ان الجزائر بدأت تفقد الاحتياطات الأجنبية مع بداية سنة 2014 .

2- ضعف انفتاح و ارتباط النظام المالية الجزائري بالأنظمة المالية العالمية : تعتبر عدوى الازمات المالية من اهم

الازمات التي تصيب اقتصاديات البلدان المتقدمة و هذا بحكم الترابط الاقتصادي الكبير بينها و هذا نتيجة تداول أدوات مالية ملوثة بين مختلف البنوك الدولية بفعل الية التوريق ، حيث ان ميزانية البنوك أصبحت تضم اصولا مالية مسمومة بمبالغ ضخمة ، أدى الى عدم القدرة على تحصيلها و مما أدى الى افلاس الكثير من البنوك ، و يعتبر النظام البنكي الجزائري بمنأى عن تلك التداعيات نتيجة لمحدودية علاقاته المالية و المصرفية خاصة مع بنوك الدول المتقدمة و المتضررة من تلك الازمة ، و يعتبر نشاط البنوك الجزائرية داخليا أكثر منه خارجيا و يتعامل بنظام تقليدي و أدوات مالية تقليدية و يسيطر عليه القطاع العام .

3- عدم تأثر احتياطات النقد الأجنبي الموظفة بالخارج : توظيف الاحتياطات النقدية على شكل ودائع بنكية مدرة

للفوائد في بنوك دولية ، او من خلال شراء سندات الخزنة العمومية الامريكية أو الفرنسية مقابل فوائد سنوية و عليه اذا لم يتأثر بنك الإيداع من الإفلاس فان الودائع غير معرضة لخطر عدم التسديد ، اما اذا قام البنك المركزي بالشراء من سندات الخزنة الامريكية فان هذه الأخيرة مضمونة الارجاع لان الدولة الأمريكية هي الضامن ، و بالنسبة للجزائر فان توظيفاتها لاحتياطات الأجنبية تستعمل في شراء سندات الخزنة الامريكية و هذا ما جعلها بعيدة عن خطر عدم التسديد ، ويبقى الخطر الذي يصادف هذه الاحتياطات وهو التغير في أسعار صرف العملات الموظفة بها ، و للتقليل من هذا الخطر يقوم البنك المركزي باعتماد مبدأ التنوع حيث يوظف الاحتياطات الأجنبية في أنحاء مختلفة من العالم و بعملات مختلفة .

4- عدم وجود خطر العجز في الميزانية العمومية : يعتبر صندوق ضبط الموارد من الصناديق السيادية، تزامنت ظروف

إنشائها مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط في الاسواق العالمية، ويصنف حاليا من بين الصناديق السيادية الـ 17 الأولى من مجموع 79 صندوق سيادي عبر العالم من حيث القيمة المالية ، تم إنشائه في سنة 2000 ، كإجراء لمواجهة تقلبات أسعار النفط وإدارة مداخيل الثروة النفطية ، ساهم منذ إنشائه بصورة فعالة ومباشرة في ظل ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي - بسبب تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي- في تمويل عجز الخزينة العمومية للدولة، وفي تخفيض المديونية الخارجية والداخلية إلى أدنى مستوى لها ، و في عام 2008 بلغت الفوائض المالية في الصندوق ما يقارب 4200 مليار دينار جزائري وهو ما يسمح للجزائر بضمان التوازن في ميزانيتها العامة في السنوات اللاحقة و بالتالي ضمان مواصلة تنفيذ مشاريع الاستثمارية العمومية المدرجة في الميزانية دون مخاوف من انعكاسات انخفاض أسعار البترول بسبب الازمة المالية او حتى انهيارها الى ما دون السعر المرجعي المعتمد في اعداد الميزانية و المحدد ب 50 دولار للبرميل

5- عدم انشاء الحكومة لصناديق سيادية قامت العديد من الدول النفطية التي تراكمت لديها احتياطات جد هامة

من النقد الأجنبي نتيجة الارتفاع المتواصل لسعر البترول ، والتي لم تكن لها القدرة على استيعاب هذه الفوائض المالية محليا من جهة ، و تفكيرها في مرحلة ما بعد النفط من جهة أخرى ، بإنشاء ما يعرف " بالصناديق السيادية " بغرض استثمار الفوائض المالية النفطية عن طريق شراء اسهم في بعض المؤسسات العالمية مثلا ، وذلك بهدف الحصول على أرباح أو الاستفادة من فائض القيمة الناتج عن ارتفاع سعر هذه الأسهم في البورصات ولكن بفعل تداعيات الازمة المالية انهارت اسهم العدي من الشركات العالمية وتكبدت هذه الصناديق خسائر فادحة بالنسبة للجزائر فان عدم توفرها على هذه الصناديق جعلها بعيدة عن مثل هذه التداعيات

الفرع الثالث : تقييم سياسة إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر:

من خلال تحليلنا السابق لاحتياطات الأجنبية في الجزائر فان سياسة إدارة الاحتياطات الأجنبية في الجزائر تعاني من بعض النقائص يمكن لنا ايجازها فيما يلي : (مرغيب، 2016، الصفحات 230-229)

- 1- غياب الشفافية و الإفصاح في تسيير هذه الاحتياطات نظرا لعدم وجود بيانات و تقارير سنوية أو نصف سنوية عن كيفية تسييرها وأماكن توظيفها ، والخسائر التي تتعرض لها على الرغم من ان قانون النقد و العرض في الجزائر يمنح مجلس النقد و القرض مسؤولية إدارة هذه الاحتياطات.
- 2- غياب المعلومات حول احتياطي البلد من الذهب مثل نسبته، اجمالي الاحتياطات و مكان توظيفه و العوائد المحققة من عمليات الشراء التي تتم من صندوق النقد الدولي أو من بلدان أخرى .
- 3- عدم وجود مصلحة مكلفة بتسيير احتياطات النقد الاجنبي في الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر عكس بعض الدول فوجود هذه المصلحة على مستوى البنك المركزي يعمل على رسم السياسات الملائمة لكيفية ادخار الاحتياطات الأجنبية و الوظيف الأمثل لها لجلب عوائد تخدم الاقتصاد الوطني .
- 4- ان مبدأ التنوع المعتمد في إدارة هذه الاحتياطات موجودة فقط على مستوى عملات التوظيف ولكن طرق التوظيف تبرز سيطرة سندات الخزينة التي تصدرها الدول يضاف الى ذلك غياب فكرة انشاء صناديق سيادية بشراء أسهم شركات اجنبية أو شراء شركات اجنبية بهدف الحصول على التكنولوجيا الضرورية لإرساء قاعدة وطنية ، وهو ما يعكس غياب الرؤية الاستراتيجية طويلة الاجل (الاتجاه الجديد : من السيولة الى العائد) في إدارة هذه الاحتياطات و التركيز فقط على المنافع و المكاسب اللحظية أو (الرؤية قصيرة الأجل) من خلال التركيز على مبدأ السيولة و الأمان .
- 5- غياب البيانات و المعلومات حول احتياطي البلد من الذهب مثل : نسبته ، اجمالي الاحتياطات و مكان توظيفه و العوائد المحققة عليه و عمليات الشراء التي تتم عليه من صندوق النقد الدولي أو أي بلد .
- 6- أن ارتفاع حجم الواردات في الجزائر يؤكد الى استنزاف العملة الصعبة و استنزاف الاحتياطات الأجنبية بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية المستوردات ، فالدولة تقوم بإدخال العملة الصعبة عن طريق صادرات النفط و يقوم السوق بإخراج تلك المدخلات و ذلك لتغطية وارداته المرتفعة .

خلاصة الفصل الثاني

مما سبق دراسته فان الاحتياطات الأجنبية تكتسب أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول حيث كلما كانت حجم الاحتياطات الأجنبية كبيرة فان اقتصاد الدولة يعيش ايجابية مقبولة ، أي بالمعنى الصحيح يمكن له مواجهة أي ظرف طارئ يظهر على الاقتصاد ولهذا تعتبر عملية إدارة الاحتياطات الأجنبية على الشكل الصحيح من أهداف أي دولة ، كلما عرفت الدول كيفية تسيير و إدارة احتياطاتها الأجنبية تجعل لها قوة اقتصادية ، والجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تكوين أكبر حجم للاحتياطات الأجنبية والعمل الى ادارتها و توظيفها الا ان المشكل الذي جعل الاقتصاد الجزائري لا يمكن له ضمان استقرار احتياطاته نتيجة ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز حيث ان كلما كانت أسعار النفط و حجم صادراته مرتفعة أدت الى تحسن الأوضاع الاقتصادية و رفع من حجم الاحتياطات الأجنبية و العكس صحيح و هذه الوضعية تشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري و عليه على الدولة الجزائرية إيجاد حلول كفيلة للقضاء على التبعية للنفط و هو ما سنحاول الاجابة عليه في الفصل الثالث من خلال دراسة قياسية بين تأثير تغيرات أسعار النفط على الاحتياطات الأجنبية في الجزائر و بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائر يو ماهي الحلول البديلة الكفيلة على الجزائر اتباعها للقضاء على التبعية للنفط .

الفصل الثالث : الدراسة القياسية لتأثير تغيرات أسعار النفط على الاحتياطات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (199-2022)

مقدمة الفصل الثالث :

تعد الجزائر من بين أهم الدول المصدرة للبتروول وأحد الفاعلين في السوق البتروولية، ولقد عرف القطاع النفطي الجزائري العديد من المحطات ولقد عبرت كل محطة عن الوضع السائد في البلاد ، و جاء هذا التعبير باعتبار ان النفط قد ساهم كثيرا في بناء الاقتصاد الجزائري حيث يعتبر هذا الأخير من الموارد التي تعتمد عليه الجزائر كليا في بناء اقتصادها مما جعلها في وضعية تبعية لهذا القطاع و دولة ريعية بامتياز ، يجعل اقتصادها و تطور متغيراته وتوازناته المالية خاضعة لتقلبات أسعاره و حجم صادراته الى العالم الخارجي ، و في هذا الفصل سنحاول تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث المبحث الأول خصص كمدخل للأدوات القياسية المستعملة في الدراسة ، المبحث الثاني خصص للدراسة القياسية التي من خلالها يتم دراسة درجة الارتباط الممكن في حالة تغير في أسعار النفط مقابل الاحتياطات الأجنبية و بعض المتغيرات الاقتصادية المساعدة ، اما المبحث الثالث خصص لدراسة الحلول البديلة للقضاء على التبعية للاقتصاد الجزائري للقطاع البتروولي لنهوض بالاقتصاد الوطني .

المبحث الأول : منهجية الدراسة وطرق الاقتصاد القياسي :

يعد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء أحد الاساليب الممنذجة الديناميكية المشترك التي شاع استخدامها في الآونة الأخيرة ، و عليه سيتم في هذا المبحث التطرق الى الدراسة النظرية لهذا النموذج :

المطلب الأول : مفهوم سكون السلسلة الزمنية و اختبارات جذر الوحدة :

البيانات متذبذبة حول وسط حسابي ثابت و بشكل مستقل عن الزمن ، وكذلك التباين يكون ثابتا عبر الزمن ، و يتحقق سكون السلسلة الزمنية عندما تكون الظاهرة خالية من الاتجاه العام ، إن إدخال السلاسل في نموذج الانحدار غالبا ما يفضي إلى نتائج مضللة مثل ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 حتى في ظل وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف و بسبب ذلك لا بد من التأكد من سكون هذه السلاسل الزمنية لكل متغير على حدى من خلال توظيف اختبارات جذر الوحدة إذ تعد الخطوة الأولى في تحليل البيانات (ملاوي، 2015).

الفرع الثاني: اختبارات جذر الوحدة (الاستقرار و السكون) :

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك ، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراره السلاسل الزمنية و معرفة خصائصها الإحصائية و كذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها و لقد تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور و اختبار فلييس بيرون لاختبار جذور الوحدة أو الاستقرار في جميع المتغيرات محل الدراسة ، وهذا الاختبار يفحص فرضية العدم بان المتغير المعني يحتوى على جذر الوحدة أي انه غير مستقر ، مقابل الفرضية البديلة بان المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة أي أنه مستقر (برقوي، 2016، صفحة 251)

المطلب الثاني : إختيار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ :

الفرع الأول : اختيار نموذج التكامل المشترك :

يعرف التكامل المشترك بأنه عبارة عن التزامن بين السلسلتين (X_t, Y_t) بحيث أن التقلبات في أي من السلسلتين تتسبب في إلغاء التقلبات الاخرى بطريقة تجعل النسبة التي قيمتها ثابتة ، أي أن بيانات السلاسل تكون غير ساكنة إذا ما أخذت على حدى و تكون ساكنة كمجموعة ، فهذه العلاقات الطويلة الاجل تكون مفيدة بالتنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة ، أي أن هناك علاقة بين مختلف المتغيرات على المدى الطويل حتى ولو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها في المدى القصير ، ويتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة (أي ان تكون البواقي الناجمة من تقدير العلاقة بينهما من الرتبة صفر) ،لذا فإن الهدف من اختبار جذر الوحدة هو لتحديد رتبة التكامل بين المتغيرات الدراسة من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات التي لا يمكن توضيحها ، إلا إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك تربط بينهما ، وحتى إذا كانتا السلسلتان من نفس الرتبة فليس هناك ما يضمن اتصافهما بالتكامل المشترك

و طالما أن السلاسل و المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة أو الرتبة الاولى ، يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك ، التي طورها جوهانسون (1988-1911) و جوهانسون وجوسليس (1990) و تعتمد طريقتهما على اجراء تقدير الإمكان العظم ، حيث

يتوقف على اختبارين وهما : معامل التحول الخطي الأعظم و اختبار الأثر و اللذان يستخدمان لتحديد عدد موجهاً التكامل المشترك ، ويؤديان الى رفض فرضية العدم ضد اختيار الفرضية البديلة و يعتبر هذا الاختبار توزيع فيشر F غير المعياري ، لذلك فان رفض أو قبول فرضية العدم يعتمد على مقارنة القيمة F المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية معين ، حيث يتكون الجدول من حدين : قيمة الحد الأدنى التي تفرض ان المتغيرات من الدرجة و قيمة الحد الأعلى والتي تفرض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة فاذا كانت F يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة أي وجود تكامل مشترك و اذا كانت يتم قبول فرضية العدم و عدم وجود تكامل مشترك أما اذا كانت F في هذه الحالة يعتبر الاختبار غير محسوم (منطقة الشك). (مریم، 2018، صفحة 63).

الفرع الثاني : نموذج تصحيح الخطأ : و يتم تقدير النموذج عند كون المتغيرين (X_t, Y_t) متكاملين تكاملاً مشتركاً لغرض بيان العلاقة بينهما في الاجل القصير و بعد ذلك بإدخال البواقي المقدرة في الانحدار طويل الأجل كمتغير مستقل متباطئ لفترة واحدة في نموذج العلاقة قصيرة الاجل بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير المستقرة كما توضحه المعادلة أدناه :

$$Y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + e_t$$

فنموذج تصحيح الخطأ يستخدم لتوضيح اقتراب السلسلة الزمنية من حالة التوازن في الاجل الطويل و المتغيرات التي تطرأ عليها في الجمل القصير ، واي أن نموذج تصحيح الخطأ لديه الامكانية في اختيار و تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في الاجل القصير و الطويل كما يتفادى المشكلات القياسية الناجمة على الانحراف الزائف .

المطلب الثالث : نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL وخصائصه:

الفرع الاول : نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL : قدم بيساران و أخرون سنة (2001) أسلوباً جديداً يعرف بأسلوب اختبار الحدود و الذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها (كما هو في التكامل المشترك) ،ويستخدم هذا الأسلوب لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في اطار نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL ، و هذا الأخير يعتبر أكثر مرونة و مناسب للاستخدام حتى عندما تكون جميع المتغيرات عند مستوياتها أو التكاملية من الدرجة الأولى أو خليط من الاثنين ، ان هذا النهج يوظف أيضاً عندما تكون العينات صغيرة ، ويعود السبب في تفضيل هذا النموذج الى مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية و درجة سكونها الامر الذي يصبح معه طريقة ARDL لاختبار الحدود هو الأمثل و تتمتع بخصائص أفضل .

الفرع الثاني : خصائص نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع :

يتميز نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL بمجموعة من الخصائص نذكرها كما يلي : (خليفة، 2018-2019، صفحة

(150)

1- ما يميز هذا النموذج أنه لا يشترط ان تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس المستوى قد تكون مستقرة عند المستوى الاول أو متكاملة من الدرجة الأولى أو خليط من الاثنين ، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ان لا تكون مستقرة

عند المستوى الثاني ، لأنه في ظل وجود متغيرات متكاملة عند المستوى الثاني لا يمكن تفسير قيم إحصائيات F المقدمة من قبل Pesaran و آخرون

- 2- تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى
- 3- العدد الكافي في الفترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الاطار العام ، كما ان نموذج ARDL يقدم أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل و ان الاختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.
- 4- يمكن هذا النموذج في فصل تأثيرات الاجل القصير عن الاجل الطويل ، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير في نفس المعادلة ،بالإضافة الى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير و الطويل أكثر اتساقا ، ولتحديد فترات الابطاء الموزعة نستخدم عادة معيارين هما معيار AKAIKE و معيار Schwarz حيث يتم اختيار طول الفترة التي تبني قيمة كل من SG و AIC
- 5- علاوة على ذلك تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي ،في حين تستطيع طريقة نموذج ARDL التمييز بين المتغير التابع و المتغيرات التفسيرية و القضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي و النمو الداخلي ، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذو كفاءة ، والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج ARDL هو ان يستند على اطار المعادلة الواحدة (الزهرة، 2017-2018، الصفحات 151-152).

الفرع الثالث : منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL:

- لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يستوجب القيام بالخطوات التالية :
1. الخطوة الأولى : تتمثل في اختيار فترة الابطاء المثلى للفروق الأولى و لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ، وذلك باستعمال اختبارات مختلفة لتحديد هذه الفترة و هي اختبار أكاي AIC و اختبار هانان و اختبار كيون HQ و اختبار شوارتز SC
 2. الخطوة الثانية : تتمثل في تقدير نموذج متجه لتصحيح الخطأ بواسطة طريقة OLS
 3. الخطوة الثالثة : تتمثل في اختبار المعنوية الاجمالية لمعاملات المتغيرات المبطة بواسطة اختبار F
 4. الخطوة الرابعة : يتم مقارنة قيمة F المحسوبة بقيمة F الجدولية و المحسوبة ، وهناك قيمتين جدوليتين لإحصاء F لأنه يمتلك توزيع غير قياسي ، قيمة الحد الأدنى و تفترض أن كل المتغيرات مستقرة في قيمتها الاصلية و قيمة الحد الأعلى ، وتفترض ان المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى لقيمتها ،ويكون الاستنتاج وفق الحالات الآتية :
 ✓ إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيمة F الجدولية ، فسوف يتم رفض فرضية العدم الصفرية يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات .

✓ إذا كانت F المحسوبة اقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة F الجدولية فيتم قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل بين المتغيرات .

✓ أما إذا كانت قيمة F المحسوبة تقع بين قيم الحد الأدنى والأعلى لقيم F الجدولية فإن النتيجة عدم إمكانية تحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات .

الفرع الرابع : تشخيص النموذج : قبل اعتماد نموذج ARDL المختار لاستخدامه في التقدير ينبغي التأكد من جودة أداء

هذا النموذج ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية

- اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي LM TEDT
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jaque –Bera
- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ARCH
- اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج المقدر من حيث الشكل Ramsey –Reset (بولكوار، 2019، صفحة 54)

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام احد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي CUSUM و كذا المجموع التراكمي للمربعات البواقي المعادة CUSUM OF SQUARES و يعد هذان الاختباران من اهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين و هما : تبيان وجود أي تغير هيكل في البيانات ، ومدى استقرار و انسجام المعلمت طويلة الأمد مع المعلمت قصيرة الأمد و يتحقق الاستقرار الهيكلية للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ، اذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من الصيغ CUSUM و CUSUM OF SQUARES داخل الحدود الحرجة. (طهراوي، 2015، صفحة 377)

المبحث الثاني : قياس أثر تغير أسعار النفط على تطوى الاحتياطات الأجنبية من الفترة (199-2022) من

خلال هذا المطلب سيتم الاعتماد على النمذجة القياسية لتحديد درجة التكامل بين تغيرات أسعار البترول والمتغير الثاني و هو الاحتياطات النقدية خلال السنوات 199 إلى غاية 2022 ، الا انه تم الاستعانة ببعض المتغيرات المساعدة للدراسة منها (أسعار الصرف – البطالة و التضخم).

المطلب الاول : توصيف النموذج القياسي و بيانات الدراسة : نخص هذا المطلب أولاً لتحديد متغيرات الدراسة

المتغير التابع و المتغيرات المستقلة ثم مصادر جمع البيانات :

الفرع الاول :تحديد متغيرات الدراسة

أ- أسعار النفط (المتغير المستقل) : و يرمز له بالرمز (P_PET) ، يعتبر النفط من أهم المتغيرات في الدراسة والتغير في أسعاره يؤثر على حجم الإيرادات التي تحصل عليها الدولة ويعتبر سعر البترول متغير مستقل في ظل استقرار المتغيرات الأخرى، كل تغير في أسعاره تؤثر على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باعتبار ان الاقتصاد الجزائري يعتمد على الجباية

البتروولية بنسبة كبيرة وهو ما سنحاول اثباته في هذه الدراسة القياسية ، ولقد شهدت أسعار النفط خلال فترة الدراسة عدة تغيرات و محطات حيث من سنة 199 إلى غاية سنة 1972 كانت أسعار البترول لا تتعدى مبلغ 2.80 دولار للبرميل، الا ان الحرب الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية وتدخل منظمة الاوبك لاسترجاع السيادة لدولة فلسطين جعلت أسعار النفط ترتفع الى غاية 11 دولار للبرميل و من الاقتصاديين من أطلق على هذا الارتفاع هو تصحيح للأسعار فقط بعد القضاء على احتكار الشقيقات السبع لإنتاج النفط، و ظلت الأسعار تراوح مكانها إلى غاية ظهور أزمة 1979 و هي الازمة الإيرانية التي عرفت فيها أسعار النفط ارتفاعا كبيرا حيث وصلت الى حدود 3.90 دولار للبرميل في سنة 1980 بعدما كانت لا تتعدى حدود 12.0 دولار في سنة 1978 و بالرجع الى منحنى تطور الأسعار نجد أن سنة 198 عرفت فيها أزمة نفطية معاكسة للازمات السابقة حيث شهدت أسعار النفط تراجعا حيث بلغ سعر البرميل حدود 14.40 دولار للبرميل عكس الازمات السابقة التي كانت فيها الأسعار تشهد ارتفاعا و تعود هذه الازمة الى مجموعة من العوامل التي تم التفصيل فيها في الفصل الاول ، و استمرت أسعار النفط من سنة 198 إلى غاية سنة 2010 تعرف ارتفاعا وانخفاضا في الأسعار و لكن بنسب مقبولة رغم ان هذه الفترة شهدت عدة أزمات سياسية و كان لها التأثير في أسعار النفط منها أحداث 11 سبتمبر ، الحرب الامريكية البريطانية على العراق و الأزمة المالية سنة 2007 كل هذه الاحداث كان لها نصيب من ارتفاع أسعار النفط لكن بنسب مختلفة ، الى غاية سنة 2011 وهي التي عرفت فيها أسعار النفط ارتفاعا كبيرا في حدود 105.87 دولار للبرميل بعدما كان لا يتعدى مبلغ 49.20 دولار للبرميل في سنة 2005 و كان لهذا الارتفاع التأثير على اقتصاديات البلدان المصدرة للنفط و استمر هذا الارتفاع الى غاية سنة 2014 و هي السنة التي بدأت فيها أسعار النفط تعرف تراجعا حيث بلغ سعر البرميل الواحد حدود 49.49 دولار للبرميل أي خسارة 50 % من سعره و ظل هذا الانخفاض الى غاية سنة 2018 حيث عرفت أسعار النفط انتعاشا طفيفا و بلغ سعر البرميل مبلغ 9.78 دولار للبرميل ، الا ان الازمة الصحية كورونا و الغلق الكلي كان سببا كفيلا بإعادة أسعار النفط الى ما كانت عليه خلال سنة 2015 حيث بلغ سعر البرميل في سنة 2020 حدود 49.94 دولار للبرميل ، وفي ظل اكتشاف اللقاحات في سنة 2021 عرفت فيها أسعار النفط تحسنا طفيفا إلا ان مازالت هناك بعض الازمات السياسية التي مازالت تؤثر على منحنى الارتفاع و الانخفاض في ظل الترقب و من عواقب الازمة الروسية الاكرانية.

ب- سعر الصرف : و يرمز له بالرمز (T_CHAN) ، يعتبر تدهور سعر الصرف من أهم محددات التي تتأثر باختيار أسعار النفط ، فهناك علاقة سببية متبادلة بين المتغيرين ، و بخصوص سعر الصرف المدرج في الدراسة و التي يعتبر متغير مستقل، فبخصوص تركيبة سعر الصرف فهو عدد الوحدات من الدينار الجزائري مقابل وحدة واحدة من العملة الاتحاد الأوروبي (الأورو).

ت- البطالة : و يرمز له بالرمز (CHO) ، تعتبر البطالة من أهم المشكلات التي تعاني منها جميع الدول و تسعى

جاهدة الى التقليل من حجمها لما لها من أضرار على الاقتصاد ، وتعتبر البطالة متغير مستقل في الدراسة حيث تتأثر .

ث- التضخم : و يرمز له بالرمز (INF) ، يخضع قياس التضخم في الجزائر الى عدد من المؤشرات أهمها تلك

المرتبطة بالمستوى العام للأسعار و هناك مؤشرين وهو المستوى العام لأسعار المستهلك والرقم القياسي الضمني ، و تعتبر التضخم متغير مستقل في الدراسة .

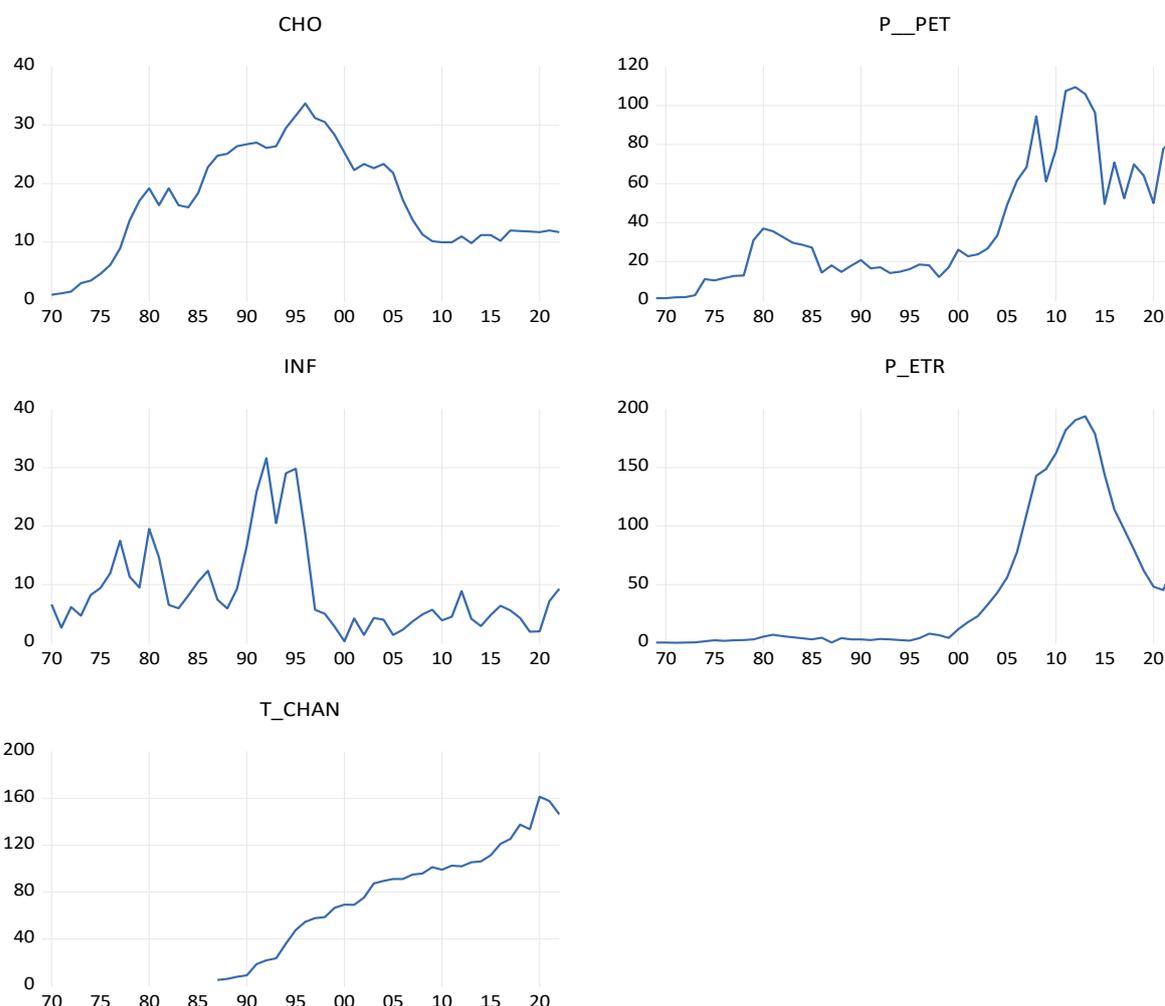
ج- المتغير التابع (الاحتياطات الأجنبية) : و يرمز له بالرمز (P_ETR) ، هي تشكيلة من الأصول الأجنبية التي

تحتفظ بها الدولة للجوء إليها عند الضرورة ، وتعتبر الاحتياطات الأجنبية متغير تابع للمتغير المستقل أسعار النفط أي كل زيادة في أسعار النفط تؤدي الى زيادة حجم الإيرادات التي تجعل الدولة تسعى الى توظيف جزء منها على شكل احتياطات اجنبية و العكس صحيح . ولقد عرفت فترة الدراسة (199-2022) عدة تطورات في حجم الاحتياطات النقدية الأجنبية في الجزائر حيث كانت قيمة الاحتياطات النقدية الأجنبية لا تتعدى 0.53 مليار دولار و ظلت تراوح مكانها و هذا يعود الى الوضعية الاقتصادية التي كانت تمر بها الجزائر باعتبار دولة مستقلة حديثا تسعى الى بناء اقتصادها حيث ان جميع مداخيلها توظف في بناء البنى التحتية و بناء الاقتصاد الحديث واستمرت على هذا الوضع الى غاية سنة 2000 و هي السنة التي عرفت فيها حجم الاحتياطات الأجنبية ارتفاعا ملحوظا وصلت الى حدود 9.43 مليار دولار و يعود هذا الارتفاع الى التحسن التي عرفته أسعار النفط و زيادة الطلب على النفط ، واستمرت في الارتفاع الى غاية 2013 حيث بلغت الى اعلى مستوى لها منذ قيام الدولة الجزائرية و بلغت 194 مليار دولار ، الا أنه مع ظهور الازمة النفطية سنة 2014 و انهيار أسعار النفط عرفت معه الاحتياطات النقدية الأجنبية انهيار و بدأت في التآكل و لجأت الدولة الى هذه الأخيرة لتغطية العجز في موازنتها حيث بلغ حجمها في نهاية سنة 2021 ما يعادل 45 مليار دولار أي فقدت ما يعادل ثلثي حجمها الذي كانت تحوز عليه منذ 2013.

الفرع الثاني : مصادر البيانات :

من خلال هذا المطلب سيتم الاعتماد على النمذجة القياسية لتحديد درجة التكامل بين تغيرات أسعار النفط والمتغير التابع و هو الاحتياطات النقدية خلال السنوات 199 إلى غاية 2021 ، الا انه تم الاستعانة ببعض المتغيرات المساعدة منها (سعر الصرف ، البطالة - و التضخم) لاعتبارها انها متغيرات تتأثر باهتبار أسعار النفط، لقد تم الحصول على البيانات من مصدرها والمتمثلة في التقارير السنوية و النشرات الثلاثية الصادرة من الجهات الرسمية ذات الاختصاص ، بنك الجزائر، (www.Banqued) (algérie.com) و من خلال المؤسسات الدولية (<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart> و البنك الدولي ، و الجدول التالي يوضح البيانات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة ، **الجدول رقم 01** المدرج في المرفقات يحتوي على جميع البيانات من الخاصة بتطور أسعار البترول - الاحتياطات النقدية الأجنبية - أسعار الصرف - البطالة و التضخم من سنة 199 إلى غاية 2022.

الفرع الثالث : منحنيات بيانية توضح تطور مؤشرات الدراسة من الفترة 199-2022



من إعداد الطالب باعتماد على برنامج EVIEWS 12
المنحني رقم (03- 01) منحنيات بيانية توضح تطور كل المتغيرات محل الدراسة من الفترة (199 2022)

المطلب الثاني : دراسة استقراريه النموذج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء ARDL و تحليل

النتائج : بعد ان تم ضبط و توصيف متغيرات الدراسة ، في الاتي سنقوم بتقدير و تحليل نموذج أثر تغيرات أسعار النفط و أسعار الصرف و البطالة و التضخم على تطور الاحتياطات النقدية الأجنبية في الجزائر .

الفرع الأول : دراسة استقراريه النموذج بعد السكون شرطا أساسيا في استقرار السلسلة الزمنية ، فإن لم تكن السلسلة

ساكنة فلا يمكن الحصول عى نتائج منطقية و صحيحة ، بل تكون النتائج زائفة و غير منطقية ، و نقطة البدء لدراسة استقرار

السلسلة الزمنية و الكشف عن جذر الوحدة في السلسلة الزمنية و نطلق من نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى الذي يأخذ الشكل التالي :

الجدول رقم (03-07) لدراسة استقراره السلاسل الزمنية

1 ^{ER} DIFFERENCE		LEVEL			السلاسل الزمنية
مستوى السلسلة بعد الفرق الاول		مستوى السلسلة 1			
8.8084	T.STATISTIC	1.4137	T.STATISTIC	INTRCEPT	البتول
2.9187	TEXTE 5%	2.917	TEXTE 5%		
0000	PROB	0.58	PROB		
8.724	T.STATISTIC	0.3111	T.STATISTIC	TREND AND SEPTE	
3.498	TEXTE 5%	2.534	TEXTE 5%		
0000	PROB	3.499	PROB		
8.739	T.STATISTIC	0.015	T.STATISTIC	NONE	
1.9472	TEXTE 5%	0.2223	TEXTE 5%		
0000	PROB	1.9471	PROB		
5.2328	T.STATISTIC	2.491	T.STATISTIC	INTRCEPT	الاحتياطات
2.92	TEXTE 5%	2.9281	TEXTE 5%	الحد الثابت	
0.0001	PROB	1.0000	PROB		
3420.	T.STATISTIC	0.275	T.STATISTIC	TREND AND SEPTE	وجود الحد العام
3.5130	TEXTE 5%	3.3513	TEXTE 5%		
0.0000	PROB	0.9893	PROB		
0.799	T.STATISTIC	3.5128	T.STATISTIC	NONE	لا يوجد الحد العام و الحد الثابت
1.9488	TEXTE 5%	1.9483	TEXTE 5%		
0.377	PROB	0.9998	PROB		
439.	T.STATISTIC	0.7972	T.STATISTIC	INTRCEPT	أسعار الصرف
2.9511	TEXTE 5%	0.8327	TEXTE 5%		
0.0000	PROB	2.9484	PROB		
329.	T.STATISTIC	0.3938	T.STATISTIC	TREND AND SEPTE	
3.5484	TEXTE 5%	2.3579	TEXTE 5%		
0.0000	PROB	3.5442	PROB		
4.558	T.STATISTIC	2.02	T.STATISTIC	NONE	
1.9510	TEXTE 5%	1.950	TEXTE 5%		
0.0000	PROB	0.9970	PROB		
4.280	T.STATISTIC	0.8410	T.STATISTIC	INTRCEPT	البطالة
2.9199	TEXTE 5%	2.9187	TEXTE 5%		

0.0004	PROB	0.7988	PROB		
5.0901	T.STATISTIC	1.4711	T.STATISTIC	TREND AND SEPTE	
3.5004	TEXTE 5%	3.498	TEXTE 5%		
0.0007	PROB	0.482	PROB		
4.751	T.STATISTIC	0.483	T.STATISTIC	NONE	
1.9473	TEXTE 5%	1.9472	TEXTE 5%		
0.0000	PROB	0.5005	PROB		
5.9993	T.STATISTIC	0.8023	T.STATISTIC	INTRCEPT	التضخم
2.9211	TEXTE 5%	2.925	TEXTE 5%		
0.0000	PROB	2.9199	PROB		
5.9291	T.STATISTIC	0.1385	T.STATISTIC	TREND AND SEPTE	
3.5023	TEXTE 5%	3.0144	TEXTE 5%		
0.0000	PROB	3.5004	PROB		
.05	T.STATISTIC	0.129	T.STATISTIC	NONE	
1.9475	TEXTE 5%	1.4750	TEXTE 5%		
0.0000	PROB	1.9473	PROB		

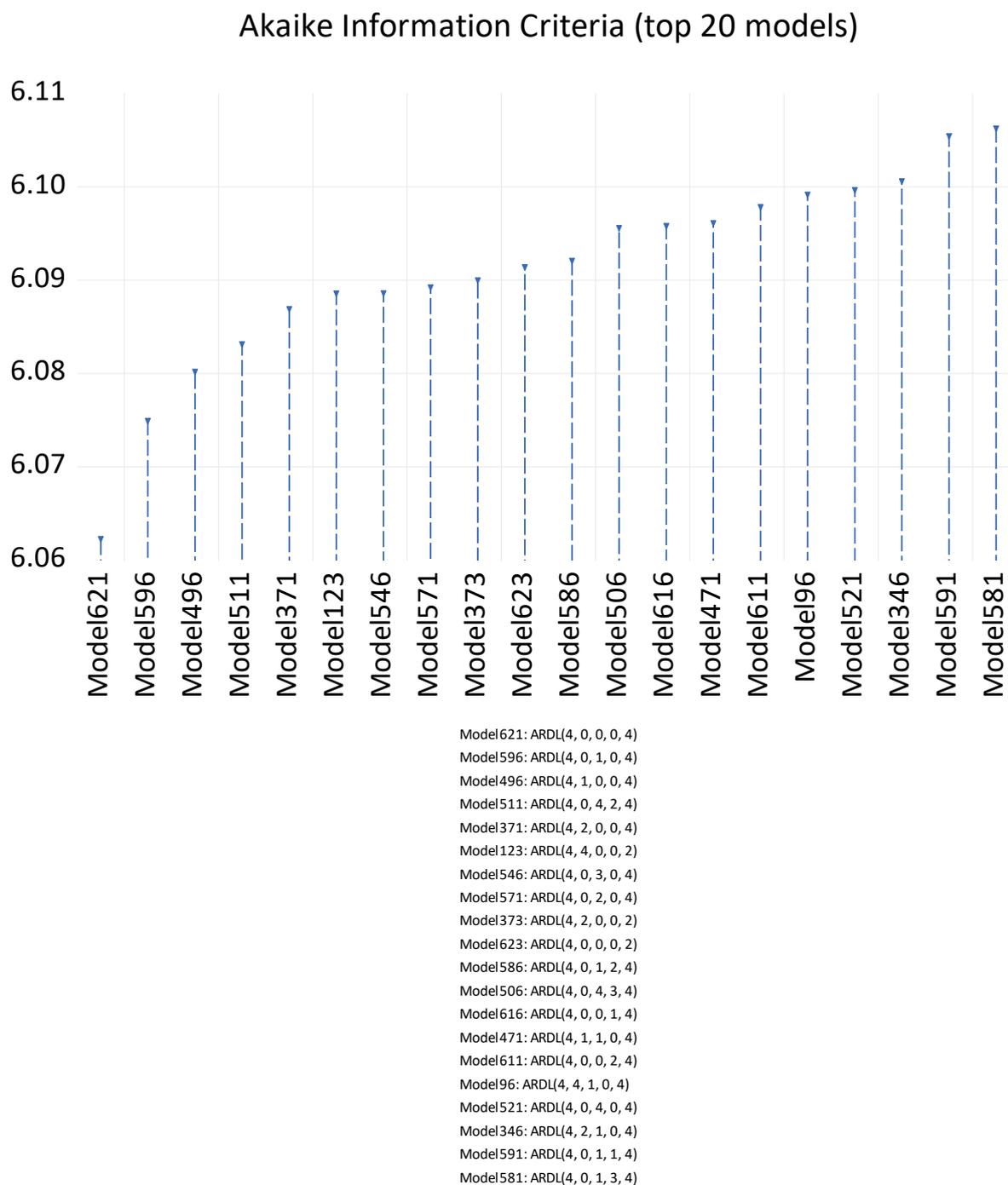
من إعداد الطالب باعتماد على برنامج 12 EVIEWS

من خلال الجدول رقم (03-07) نلاحظ ان كل المتغيرات المستقلة بالإضافة الى المتغير التابع هي سلاسل غير مستقرة عند المستوى، فالاحتمالية اكبر من 0.05 وذلك في النماذج الثلاث لاختبار فيليبس بيرون (في حالة وجود قاطع، في حالة وجود قاطع واتجاه عام، في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام)، وتستقر كل المتغيرات في الفرق الأول أي احتماليتها اقل من 0.05، اذن المنهجية المناسبة لدراسة اثر المتغيرات المستقلة خاصة أسعار البترول على الاحتياطات الأجنبية هي منهجية نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL)

الفرع الثاني : اختبار الفجوات الملائمة للنموذج : من بين الطرق الأكثر استعمالا لاختبار الفجوة الملائمة هو استعمال

دوال المعلومات ، ومن بين هذه الدوال دالة SIC و AIC .

الشكل رقم (03-02) يوضح فترات الابطاء للنموذج



نلاحظ من المنحنى رقم (03-02) أن ترتيب النماذج حسب الأفضلية في تحديد عدد التباطئات المناسبة و أقل قيمة لمعايير

المعلومات المستخدمة (AIC –BIC-HQ) في تحديد فترات التباطئ هي التعادل الانموذج الأفضل و هي النوع ARDL

(4.0.0.0.4) فضلا عن الملاحظة ان هذا النموذج يمتلك اعلى قيمة تفسيرية للمبادلات من خلال اعلى قيمة لمعامل التحديد المصحح والتي قدرت ب : $adj -R-sq=0.994725$.

الفرع الثالث : اختبار التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL

الجدول (03-08) اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
T_CHAN	0.378949	0.112524	3.3799	0.0018
INF	0.0813	0.44974	0.181509	0.8570
CHO	0.834243	0.448597	-1.85970	0.0709
P_PET	1.13051	0.23279	4.85815	0.0000
C	7.414333	10.91840	-0.7907	0.5013

EC = P_ETR - (0.3789*T_CHAN + 0.081*INF -0.8342*CHO + 1.1305 *P_PET - 7.4143)

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	5.5303 4	10%	2.2	3.09
		5%	2.5	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	50	Finite Sample: n=50		
		10%	2.372	3.32
		5%	2.823	3.872
		1%	3.845	5.15

يتبين من الجدول أن القيمة المحسوبة $F=5.530$ هي أكبر من القيم الجدولية للقيم الحرجة عند 5% و عليه نرفض فرضية العدم و التي تقول بعدم وجود علاقة طويلة بين متغيرات الدراسة و تقبل الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة بين متغيرات الدراسة. و عليه انطلاقا من اختبار الحدود اكتشفنا وجود علاقة توازنه بين متغيرات الدراسة فهي لا تبعد عن بعضها البعض في الاجل الطويل و تظهر سلوكا متشابها ، كما ينبغي ان نقدر نموذج تصحيح الخطأ لتحديد العلاقة التوازنية في الاجل الطويل و يعتبر اختبار **ARDL** شديد الحساسية لفترات الابطاء و يتم المفاضلة بين عدد من النماذج بمتباطات مختلفة حيث يقوم البرنامج بإعطاء لكل متغير تابع او مفسر عدد من الابطاءات .

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك اثر ذا معنوية احصائية لأسعار النفط على احتياطات الأجنبية وهذا ما تبينه معلمة الاحتمالية وهي اقل من 0.05 حيث كل تغير في سعر النفط ب 1% يؤدي الى زيادة حجم الاحتياطات الأجنبية بنسبة 113% و هو ما يتوافق بقوة مع النظرية الاقتصادية بمعنى كل زيادة في أسعار النفط تؤدي الى زيادة في حجم المداخيل باعتبار ان الجزائر دولة نفطية و الذي بدوره تعمل على توظيف جزء من هذه المداخيل في الاحتياطات النقدية الأجنبية لمواجهة الأزمات الاقتصادية ، من خلال دراستنا اتضح وفق اختبار التكامل المشترك على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين سعر الصرف و الاحتياطات الاجنبية، أي هناك علاقة طويلة الأجل بينهما حيث كل تغير في سعر الصرف ب 1% يؤدي الى تغير الاحتياطات النقدية الأجنبية بنسبة 37% وهذا منطقي بالرجوع الى التفسير الاقتصادي والمتضمن أن الفوارق بين أسعار الصرف العملات الرئيسية سبب تأكل الاحتياطات الوطنية في الجزائر، أثبتت الدراسة الاقتصادية أن سبب انخفاض الدولار الأمريكي أمام اليورو يشكل خسائر مالية معتبرة للجزائر، تؤثر على القيمة الحقيقية للاحتياطات وهذا راجع لمجموعة من العوامل الرئيسية تتمثل في اختلاف عملة الدفع والتحصيل في التجارة الخارجية حيث ان أكثر من 9% من الايرادات مقومة بالدولار الأمريكي، في حين نجد أغلب الواردات تدفع باليورو، والارتفاع المستمر في فاتورة الواردات وارتفاع درجة التركيز السلعي للصادرات على قطاع المحروقات مما يجعل الجزائر تلجأ الى احتياطاتها النقدية الأجنبية لمواجهة انهيار قيمة العملة امام العملات الأجنبية ، أما فيما يخص علاقة تطور البطالة مع تطور الاحتياطات الاجنبية هي علاقة طردية أي كل تغير في البطالة بنسبة 1% تؤدي الى التغير في حجم الاحتياطات الاجنبية بنسبة 83% والتفسير الاقتصادي ان زيادة حجم الاحتياطات النقدية الأجنبية في الجزائر يؤدي بدوره الى جلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر و كل زيادة في حجم الاستثمارات يؤدي الى زيادة الطلب على اليد العاملة و خفض نسبة البطالة و العكس صحيح ، اما فيما يخص علاقة التضخم بتطور الاحتياطات النقدية الأجنبية لم يكن هناك تأثير (لم تكن هناك معنوية إحصائية) وهذا ما تؤكد نسبة المعنوية المقدرة ب 0.8570 وهي أكبر من مستوى المعنوية 10% و يمكن تفسير اقتصاديا أسباب عدم التأثير حيث ان هشاشة الاقتصاد الجزائري و الذي يعتبر النفط مصدرا لاقتصاده و يعتمد عليه بنسبة 90% من إجمالي صادراته من العالم الخارجي و الاقتصاد يعتمد على تمويل استهلاكه عن طريق الاستيراد و منه يمكن القول ان التضخم في الجزائر هو تضخم مستورد .

الفرع الرابع : تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL:

الجدول رقم (03-09) نتائج تقدير علاقة المدى القصير لنموذج الحدار التكاملي المشترك:

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(P_ETR)
Selected Model: ARDL(4, 0, 0, 0, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/2/23 Time: 09:20
Sample: 199 2022
Included observations: 50

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(P_ETR(-1))	0.397507	0.143053	2.77874	0.0085
D(P_ETR(-2))	0.275299	0.173871	1.583353	0.1219
D(P_ETR(-3))	0.35095	0.13137	2.7159	0.0112
D(P__PET)	0.42150	0.05334	7.899747	0.0000
D(P__PET(-1))	0.12345	0.080380	2.019720	0.0507
D(P__PET(-2))	-0.1057	0.083093	-1.28211	0.207
D(P__PET(-3))	-0.15879	0.0272	-2.39113	0.0217
CointEq(-1)*	-0.229149	0.037227	-.155402	0.0000
R-squared	0.902303	Mean dependent var		1.30920
Adjusted R-squared	0.88020	S.D. dependent var		12.49398
S.E. of regression	4.218081	Akaike info criterion		5.82284
Sum squared resid	747.272	Schwarz criterion		.18208
Log likelihood	-138.5571	Hannan-Quinn criter.		5.978782
Durbin-Watson stat	2.191240			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.5303	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.5	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر : من اعداد الطالب مخرجات برنامج (EViews 12)

تحليل النتائج :

يدل اختبار ARDL على وجود علاقة معنوية في الاجل الطويل ، والتعبير عن هذه العلاقة إلى جانب العلاقة قصيرة الاجل ، يبينها الجدول رقم (03-11) نموذج تصحيح الخطأ ، إذ يتضح من الجدول أن معامل تصحيح الخطأ قيمة سالبة و معنوية و التي بلغت حدود (-0.229149) و بمستوى معنوية اقل بكثير من 1% أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة أو

بالأحرى وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير ، كما تبين لنا من خلال النتائج ان القيمة السالبة و المعنوية لمعامل تصحيح الخطأ تكشف عن سرعة عودة متغير الأداء نحو قيمة توازنه و التي يعد معامل تعديل (تكييف) أي بمعنى آخر عندما تنحرف مؤشرات الأداء خلال المدة القصيرة الاجل في الفترة السابقة عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل ، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 22 % من هذا الاختلال في المدة t الى أن يصل الى التوازن في المدى الطويل بعد أقل من سنة واحدة إذن تشير نتائج الاستجابة قصيرة الاجل ، بوجود استجابة قصيرة الاجل تتجه من المتغير المستقل إلى المتغير التابع و هذا يتوافق مع الواقع فالكثير من الظواهر لا تستجيب انيا لمحدداتها بل تكون نتيجة تراكمات تاريخية ، وهو ما جعل معامل التحديد جد كافي لتفسير النموذج بأكثر من 90%

المطلب الثالث : تشخيص البواقي :

لقد تم اجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للبواقي و الإحصائية و القياسية للحكم على مدى ملائمة النموذج المستخدم و كانت النتائج كما يلي :

الفرع الأول : اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي و اختبار التباين : ARCH :

الفجوات الزمنية واختلاف التباين للأخطاء على كفاءة المعلمات، أي يصبح ليس لها تباين اقل من كل المعلمات المقدرة المتاحة مما يؤثر على اختبار الفرضيات الخاصة بهذا النموذج ، واهم الاختبارات للكشف على هذه المشكلة على التوالي (اختبار التسلسلي للبواقي و اختبار اختلاف التباين) و يمكن تلخيصه في الجدولين (03-13) – (03-14) و يظهر من خلال الجدولين نستنتج أن النموذج خال من مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي وخال أيضا من مشكلة اختلاف التباين ، ما يؤكد ذلك قيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر (0.837-0.2279) على التوالي ، و التي هي اكبر مستوى المعنوية 5 % مما يؤدي الى رفض فرضية العدم (بوجود ارتباط تسلسلي و عدم ثبات التباين) و بالتالي فان المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

الجدول رقم (03-10) اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	3.973137	Prob. F(2,35)	0.2279
Obs*R-squared	9.251413	Prob. Chi-Square(2)	0.0098

الجدول رقم (03-11) اختبار عدم ثبات التباين : ARCH

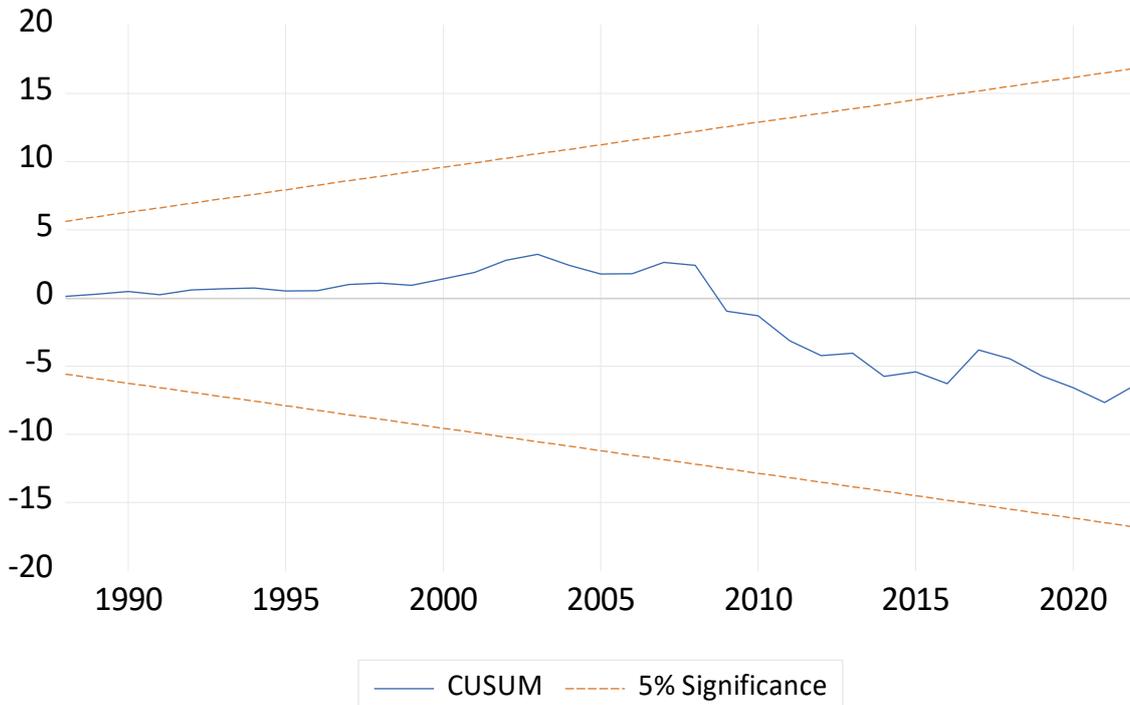
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.029815	Prob. F(1,47)	0.837
-------------	----------	---------------	-------

Obs*R-squared 0.03104 Prob. Chi-Square(1) 0.801

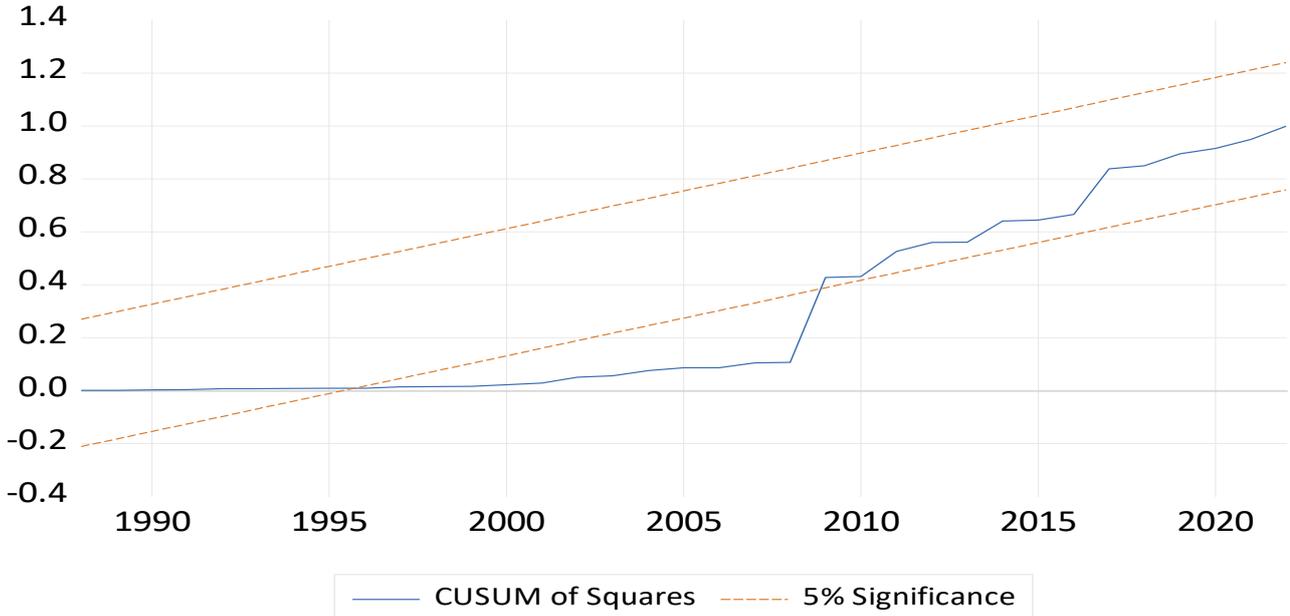
المصدر : من اعداد الطالب مخرجات برنامج (EIEWS 12) .

الفرع الثاني : اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج حسب معيار CUSUM



المصدر : من اعداد الطالب مخرجات برنامج (EIEWS 12)

المنحنى رقم (03 03) اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة



المصدر : من اعداد الطالب مخرجات برنامج (EViews 12)

المنحى رقم (04 03) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوودة.

كمرحلة أخيرة في هذه الدراسة و للتأكد من ان الجانب الحركي للمعادلة أسعار النفط تخلو من الفواصل الزمنية نقوم باختبار الاستقرار الهيكلي للمعادلات في الاجلين الطويل و القصير ، وذلك بالاستعانة باختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوودة وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوودة ، و هذان الاختباران من أهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الامدين القصير و الطويل و من الشكلين (03-03) و (04-03) نلاحظ ان القيم التجميعية أو المجموع التراكمي للبواقي المعاوودة هو عبارة عن خط وسطي (داخل حدود الثقة) بمعنى ان المقدرات ثابتة مع الزمن (أي لا تختلف) عند مستوى معنوية 5 بالمئة، أي لا يوجد لدينا أكثر من معادلة مما يؤكد أن (المتغيرات مستقرة عند الفترة الزمنية محل الدراسة) ، كما ان المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوودة هو أيضا عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة (حدود الثقة) لكن الخطين متوازيين (أي غير متباعدين) كما في الاختبار الاول ، و ما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين ان هناك استقرار في النموذج بين نتائج الأمد الطويل و نتائج الفترة قصيرة المدى.

مما سبق دراسته و من خلال التقييم الاقتصادي للنموذج المقترح ، يمكننا القول أنه مقبول اقتصاديا كون ان المتغيرات المستقلة هي متغيرات تفسيرية (توضيحية) للمتغير التابع ، ما عدا التضخم الذي لم يسجل له أي تأثير طول فترة الدراسة .

المبحث الثالث : الإجراءات البديلة و المتخذة لاحتواء الأزمات النفطية :

مما سبق يمكننا الجزم بصفة قطعية أن الاقتصاد الجزائري لازال اقتصادا ريعيا منذ فترة الاستقلال فقد أفرز عدة مؤثرات مباشرة على الوضع المالي والاقتصادي نظرا للمساهمة الكبيرة لعائدات البترول في تمويل النشاطات الاقتصادية، وفي ظل تقلبات اسعار النفط وكذا

الوضع الجيوبوليتيك والعلاقات الدولية بات من الضروري على السياسة الجزائرية خلق تحديات جديدة وإيجاد حلول بديلة لاحتواء الازمات النفطية من جهة ومن جهة أخرى الاستعداد إلى فترة ما بعد النفط وذلك بتعزيز سياسة الامداد الوطني بهدف الاستثمار في مصادر الطاقة المحلية.

ما بين الأزمة والاستعدادات ارتأت دراستنا إلى تبني مجموعة من الإجراءات تتمثل في خلق استراتيجية دفاعية حازمة في مواجهة الصدمات واستراتيجية هجومية استباقية تراهن على الزيادة بيع المحروقات لتمويل ميزان الطاقة بمراجعة سعر الصرف، بعبارة أخرى السؤال الذي يطرح نفسه هل الأولوية المعطاة للاستثمار في قطاع الطاقة الوطني أدت إلى إزاحة الآثار المترتبة عن انخفاض اسعار البترول فيما يتعلق بالقطاعات الصناعية الأخرى أم لا؟ خاصة وأن بعض الخيارات يمكن تعديلها أو حتى إعادة النظر فيها في ضوء الطاقة الجديدة والسياق السياسي، هذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول : الاستراتيجية الهجومية في الاجراءات البديلة:

لا أحد يمكنه اخفاء مساهمة هذا المورد في تحسين وتطوير حياة الانسان عبر الزمن، خاصة على مستوى الدول التي أحسنت استغلاله مثل الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا وبعض الدول الأوروبية ومن الدول التي استطاعت التحكم في الايرادات الناتجة من استغلال النفط النرويج وإندونيسيا، يرجع ذلك إلى وجود مؤسسات داعمة وذات توعية جيدة وقوية وسياسة حكومية تجعلها تحكم في إدارة مواردها بنجاح وتحويل إيراداتها لمصلحة الاقتصاد الوطني فاكتشاف النفط في البلدان يعد بمثابة فرصة للقفز إلى الأمام في مجال التنمية لصالح العام

دراسة استراتيجية استغلال الطاقة النفطية والبدائل:

- سياسة إدارة الطاقة: وهي سياسة التسعير الحقيقي للطاقة مع استخدام التدابير التنظيمية ومعلومات حول المستهلك الأفضل مثل تسويق الغاز المسال بأسعار معتبرة في ظل الأزمة السياسية الحالية (روسيا -أوكرانيا) تعتبر كمنزلة استراتيجية للدول المصدرة للطاقة قبل الشروع في استغلال الغاز الصخري من طرف دول الغرب.
- سياسة تنويع العرض: وهي سياسة تهدف إلى إحلال واردات الغاز أو الفحم أو الكهرباء محل واردات النفط وضمن واردات النفط لتوسيع استغلال الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة لتقليل من مخاطر الطاقة النووية حسب التوزيع الجغرافي لها
- سياسة تعزيز الطاقة: وذلك بتوسيع استغلال المجال الطاقوي أي تستثمر الايرادات النفطية في التنقيب واكتشاف عن معادن ومصادر أخرى للطاقة كالأثرية النارة (فتح مجال الاستثمار واستغلال كل ما هو طاقي).

المطلب الثاني: الاستراتيجية الدفاعية في الاجراءات البديلة:

الفرع الاول : تشجيع بتنوع الصادرات خارج المحروقات : لم تكن لإجراءات دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع فيها بداية من 199 لترفع من مستوى أداء المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير، إذ ظلت هذه الصادرات لا تتعدى 5% في أحسن الظروف، ومن المتوقع أن يعطي اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والذي يهدف أساسا إلى رفع الحماية عن الكثير من المنتجات الوطنية، فرصة للمؤسسات الجزائرية في تصدير منتجاتها إلى ما وراء البحار، غير أن ذلك مرهون بعدة شروط قد لا تتوفر في الاقتصاد الجزائري على الأقل في المدى القصير

مجهودات الجزائر للرفع من الصادرات خارج المحروقات : هناك العديد من المجهودات التي قامت بها الحكومات الجزائرية المتعاقبة، خصوصا منذ بداية الألفية الحالية وهذا لترقية الصادرات خارج المحروقات، وأهم هذه المجهودات ما يلي

1- التعديل في القوانين والتشريعات : في كل مرة كانت تقوم الدولة بإدخال تعديلات على القوانين والتشريعات المنظمة

لنشاط التصدير نحو الخارج، وهذا بغية تشجيع الصادرات والتخلص من التبعية للمحروقات، ومن أهم التعديلات الموجودة حاليا ما يلي

- أ- إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب الخاصة بعمليات التصدير نحو الخارج
- ب- إقرار تعويضات مالية للمصدرين عن تكاليف نقل منتجاتهم نحو الخارج .
- ت- منح المصدرين حق الاحتفاظ بجزء من العملة الصعبة المتأتية من عملية التصدير .
- ث- زيادة المدة اللازمة لإدخال العائدات المالية المترتبة عن عملية التصدير .
- ج- إنشاء الرواق الأخضر الخاص بعملية التصدير: خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية التي تتميز بسرعة التلف، ويمكن هذا الرواق المصدرين من تصدير منتجاتهم للخارج في أقصر وقت ممكن، وتجنبهم مختلف الإجراءات الإدارية المعقدة والتي قد تتسبب في تلف منتجاتهم.

2- إنشاء مؤسسات وهيئات داعمة لعمليات التصدير: في الواقع أغلب هذه المؤسسات وهيئات أنشئت منذ فترة طويلة، حيث أن بعضها أنشئ في زمن الاشتراكية، إلا أنها لم يكن لها اسهام كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات، ومن أهم هذه الهيئات والمؤسسات ما يلي :

- أ- إنشاء الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX وهذا سنة 1971: وهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي تعمل على ترقية الصادرات من خلال توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية، والتعريف بالمنتجات الوطنية في الخارج، وتنظيم معارض وطنية ودولية لخلق جسور التواصل بين المؤسسات الوطنية والأجنبية والتعريف بالمنتوج الوطني، كما تعمل على تمكين المؤسسات الوطنية من المشاركة في المعارض خارج الوطن.

ب- إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات CAGEX وهذا سنة 199: حيث تقوم هذه الشركة بتأمين المؤسسات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، وهذا ما قد يشجع المؤسسات الوطنية على عمليات التصدير إلى الخارج دون خوف على أموالها

ت- إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات FSPE التابع لوزارة التجارة، وهذا بموجب قانون المالية لسنة 199، حيث يتكفل هذا الصندوق بتقديم الدعم المالي للمصدرين لتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية. فتمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات، ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. ويتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة. وهناك خمسة مجالات إعانة مقرر - :أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية
ث- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج من (50% إلى 80%).

ج- التكفل بجزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية - .تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير (من 50% إلى 25 %)

ح- تمويل التكاليف المتعلقة بتكليف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

خ- إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI ، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تخضع لوصاية وزير التجارة، ولها فروع عبر مختلف واليات الوطن، ومن مهامها الأساسية هي: تمثيل الشركات، تنشيط وترقية ودعم الشركات، تكوين وتعليم وتأهيل التجار .

د- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ألكس (ALGEX) وهذا في سنة 2004م والتي من مهامها ما يلي:

● توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي - تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين - وضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

● تنصيب المجلس الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذا يوم السبت 04 ماي 2019 من قبل وزير التجارة سعيد جالب، ويضم المجلس الذي يخضع لسلطة الوزير الأول ممثلين عن مختلف الوزارات المعنية والمتمثلة في وزارة التجارة والمالية والداخلية والجماعات المحلية والشؤون الخارجية والنقل والأشغال العمومية، إضافة إلى رؤساء الغرف الوطنية للفالحة والصيد البحري وتربية المائيات والصناعات التقليدية والحرف، وممثلين عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والجمارك والجمعية الوطنية للمصدرين والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. وتتمثل مهام المجلس في اتخاذ جميع القرارات الرامية إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدرين. وللعلم، فقد تم إنشاء هذا المجلس وتحديد تشكيلته وصلاحياته بموجب المرسوم التنفيذي 04-173 الصادر بتاريخ 12 يونيو 2004 ، وذلك للقضاء على أربعة معوقات رفع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: وتتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي:

● غياب مؤسسات اقتصادية قوية تستطيع تصدير منتجاتها والمنافسة في الأسواق الدولية، سوى عدد قليل جدا منها

- ضعف الإنتاج الوطني حيث أن معظم المنتجات ال تعطي الطلب الداخلي فكيف لنا أن نقوم بتصديرها.
- ضعف الاستثمار الوطني والأجنبي بسبب وجود مشاكل عديدة في بيئة الاستثمار وعلى رأسها البيروقراطية الإدارية، وعدم استقرار القوانين المنظمة لنشاط الاستثمار، إضافة إلى انتشار المحسوبية والرشوة والفساد الإداري والمالي، وما كشفته العدالة في السنوات الأخيرة دليل على حجم الفساد الإداري والمالي الذي كان يعشعش في الإدارات المحلية والمركزية .
- نقص الدعم والتحفيز المقدم للمؤسسات الاقتصادية التي لها رغبة والقدرة على التصدير، ووجود العديد من العراقيل في وجه هذه المؤسسات خاصة فيما يخص تحصيل مستحقاتها المالية من الخارج.

الفرع الثاني : دعم قطاع الفلاحة (سليمان، 2017، صفحة 104):

يعتبر قطاع الفلاحة أول القطاعات المعول عليها لتقوية الاقتصاد خارج مجال المحروقات وذلك بتحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر أولوية ملحة تسعى الجزائر إلى تحقيقها وتدارك النقص فيها ساعية بذلك إلى وضع جملة من المخططات بداية من سياسة التجديد الفلاحي وصولاً إلى تصدير بعض المنتجات الفلاحية.

1. إعادة توجيه الدعم نحو شعب الإنتاج الفلاحي ذات الأهمية الاستراتيجية من مكانتها في النظام الغذائي المحلي (الحبوب و البقول و الحليب و اللحوم الخ) من اجل القضاء على الاستيراد.
2. الدعم الموجه نحو قنوات التجميع و سلاسل الإمدادات للشعب المختلفة (الحبوب، الحليب، البطاطس، الطماطم الصناعية و البذور و الشتائل).
3. التبسيط العقلاي للدعم الممنوح للمدخلات الرئيسية للشعب الفلاحية (العجول، الأسمدة ، المكننة الفلاحية ، ومعدات الري ... الخ).
4. الأولوية المعطاة لحفظ وتطوير شعبة البذور والشتائل للإنتاج الحيواني والنباتي.
5. اختيار اهداف لدعم الاستثمار في المستثمرات الفلاحية مع مراعاة الرقابة و المتابعة للإدارة الفلاحية .
6. تأمين دخل المزارعين و تثبيت استقرارها وحماية المستهلكين من خلال دعم إجراءات الضبط (منح التخزين ، و الأسعار المرجعية للتدخل) للشعب ذات القاعدة الاستهلاكية العريضة (الحبوب والحليب ، بطاطس، اللحوم، البصل).
7. التدخل في المناطق الريفية المتكاملة والمتكيفة مع خصائص المناطق الإيكولوجية الزراعية (مكافحة التصحر وإدارة مستجمعات المياه).
8. التكفل باحتياجات الدعم و المرافقة لصغار الفلاحين و مربي الماشية من خلال برامج التجديد الريفي .

الفرع الثالث : دعم قطاع السياحة: (يمان، 2020، الصفحات 13-17)

من بين المقومات التي تزخر بها الجزائر الطبيعة السياحية والثقافية التي يمكن لها أن تكون أداة قوية وآلية للخروج من اقتصاد التبعية فعلى السياسة الجزائرية أن تعطي الاهتمام الواسع والكبير للنهوض بهذا القطاع وجعله مصدراً لدخول العملة الأجنبية وكذا تحفيز

المستثمرين الأجانب بخلق الأمن و الأمان الاجتماعيين ، وعملت الجزائر منذ فترة على بعث النشاط في القطاع السياحي من خلال عدة مخططات وبرامج استراتيجية و تهدف هذه البرامج إلى :

- تنمية الإمكانيات الطبيعية والثقافية والحضارية
 - إعادة بناء الصورة السياحية للجزائر في الخارج وإدماج منتجاتها في المسالك التجارية العالمية، بالحد من ظاهرة تشويه الصورة الجزائرية في أذهان السياح، وتوسيع السوق السياحية على جانبي العرض والطلب.
- وقد اعطى هذا المخطط الاولوية للاستثمارات الخاصة نظرا لانتشار دائرة الخوصصة في شتى القطاعات الاقتصادية بما فيها السياحة، وتم تسطير مبلغ 75 مليار دج مع نهاية 2010. كما اولى الاهمية للسياحة الخارجية مع نهاية 2010 بهدف جلب العملة الصعبة إضافة إلى ابراز الدور الاجتماعي للسياحة من خلال توفير مناصب الشغل المباشر منها وغير مباشر والتي تم تقديرها بـ: 100000 منصب شغل محتمل مع نهاية 2010 ، ومن أهم المخططات التي تبنتها الجزائر في الآونة الأخيرة هي :

1- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025

لابد من الإشارة في البداية، إلى أن هذا البرنامج أطلقته السلطات نظرا لفشل البرامج السابقة ، بشكل مدروس ومنطقي تفاديا للوقوع في الأخطاء السابقة الناتجة عن وضع المخططات التنموية للقطاع السياحي على مستوى المكاتب، حيث لم يكن للبرامج السابقة أي أثر على أرض الواقع، ولذلك كانت قد فتحت وزارة السياحة منذ سنة 200 نقاش وطني واسع محلي و جهوي و وطني مع جميع الفاعلين والمتعاملين في السياحة الوطنية من مستثمرين، وأصحاب وكالات السياحة والإسفار، ومرشدون ، وناقلون مقدموا الخدمات ،فندقيون، أصحاب المطاعم، دواوين السياحة والحركات الجمعوية، الجماعات المحلية، وبعد جمع كل الإحصائيات، تم إعداد تقرير نهائي حول الوضع السياحي لكل ولاية، وما يمكن أن ينجز فيها مستقبلا. وقد قامت وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والسياحة بوضع هذا المخطط كجزء من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية SNAT، المدرج ضمن التنمية المستدامة، وفيما يخص أهداف المخطط، فقد كانت في مختلف الآفاق المدى القصير 2009، والمتوسط 2015، والمدى الطويل 2025. بتوازن ثلاثي ما بين العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية وحماية البيئة، كما كان المخطط يصبو إلى :

- تجديد نظام المعلومات والاحترافية في العمل وترقية الإعلام والاتصال
- تلبية حاجيات المواطنين المحليين في أيام العطل، وقت الفراغ
- المساهمة في خلق الثروة ومناصب عمل، إضافة لدعم التنمية المحلية
- مساهمة السياحة الجزائرية ضمن التظاهرات السياحية التنافسية في البحر الأبيض المتوسط
- رفع طاقات الإيواء من 81000 سرير في 2005 إلى 200000 سرير في 2015
- تركيز الاستراتيجية الجديدة للتهيئة السياحية لآفاق 2025 على خمس حركيات أساسية، وتم وضع في إطار كل حركية مجموعة من التدابير لتشجيع الاستثمار السياحي.

2- مخطط تمويل السياحة (PFT) : تعتبر السياحة صناعة ثقيلة، إلا أن عائدات استثماراتها تتسم بالبطء، ما جعل الوزارة

الوصية تضع مخطط تمويلي يهدف إلى:

- ✓ مرافقة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة
- ✓ السهر على تجنيد المشاريع السياحية التوقف والاختفاء من دائرة الأعمال
- ✓ استقطاب كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب
- ✓ تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي عن طريق الحوافز الجبائية والمالية.
- ✓ تسهيل وتكثيف التمويل البنكي للنشاطات السياحية، خاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار.

3- مخطط الشراكة العمومية - الخاصة:

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورة لتحقيق فعالية القطاع السياحي من خلال التعاون والتكامل الفعال من أجل الاستجابة للطلب الجماعي، وتلعب الدولة والجماعات المحلية دورا أساسيا في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة وإقامة المنشآت التحتية كالمطارات والطرق التي تخدم قطاع السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام والأمن، وإدارة المتاحف والصروح التاريخية ومختلف المؤسسات السياحية، أما القطاع الخاص حسب المخطط فإنه يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، كما يقوم ببيع مختلف الخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرف.

هدف مخطط الشراكة: يهدف مخطط الشراكة إلى :

- ✓ إشراك جميع الفاعلين العاملين في شبكة الإنتاج والتوزيع للمنتج السياحي في مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتج سياحي نوعي.
- ✓ ربط الشبكة السياحية من خلال تحقيق الربط بين مختلف القطاعات والشراكة العمومية الخاصة وجعل بوابات الدخول إلى التراب الوطني أكثر جاذبية مثل السفارات، القنصليات، والمطارات المراكز الحدودية، الموانئ، المحطات...
- ✓ تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية: النظافة، وفره المياه، شبكة الصرف الصحي والتطهير، تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- ✓ تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية والقرى السياحية للامتياز
- ✓ صيانة الثروة الطبيعية والبيئية
- ✓ تحسين النوعية بالتكوين المستمر(الدائم)

4- مخطط نوعية السياحة PQTii

يقصد بمخطط نوعية السياحة تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي، منح رؤية جديدة للمحترفين وحث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية لنشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية ، ويهدف هذا المخطط:

- إطلاق مخطط نوعية السياحة على شكل علامة وحيدة "النوعية السياحية"
 - تحسين النوعية والعرض السياحي وتشجيع ترفيته في الجزائر وفي الخارج
 - بحث ديناميكية تقويم وترقية الوجهة السياحية للجزائر.
- كما يعتبر عنصر تكوين الموارد البشرية أهم ما يركز عليه مخطط النوعية السياحية في إطار مخطط تكوين النوعية من جهة، ومن جهة أخرى تضمن مخطط النوعية عنصر الابتكار واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال TIC بهدف ادخال نظام التسيير الإلكتروني الذي يسمح بتسهيل الحجز عبر الإنترنت لمختلف العمليات الإدارية الخاصة بالسياحة.

5- مخطط الأقطاب السياحية للامتياز PQT:

تعد الاقطاب السياحية تركيبة من القرى السياحية للامتياز، تركز تنميتها على القدرات السياحية الجزائرية المتعددة. ويهدف هذا المخطط إلى:

- تحقيق استدامة الاقليم السياحي، وضمان جودة ورفي الصورة النوعية لوجهة الجزائر الجديدة.
- تطوير كل أنواع السياحة، وإشراك السكان المحليين، والسماح بتناسق جيد لمختلف المكونات السياحية، وخلق تكامل للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية على كامل تراب القطب.

6- مخطط وجهة الجزائر:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء صورة واضحة لوجهة الجزائر، لإيصالها إلى السوق الدولية وابتكار علامة تخص المنتج السياحي الجزائري تميزه عن باقي المنتجات. ويشمل هذا البرنامج ثلاثة عناصر:

- استراتيجية تسويق تركز على دراسة الأسواق المستهدفة وتحديد الاستراتيجيات التجارية لكل سوق.
- تنفيذ مخطط ميداني للأعمال يركز على تحديد وسائل الإعلام الواجب استعمالها لإعطاء صورة شاملة للجزائر
- اعتماد جهاز دائم للمراقبة والرصد السياحي يهتم بملاحظة وتقييم قطاع السياحة بتحليل ومعرفة التدفقات السياحية والاستثمارات، والعمل على مراقبة ومتابعة الواقع السياحي الوطني والدولي.

وقد نتج عن الحوافز التي قدمتها الحكومة للقطاع الخاص من خلال مختلف القوانين والإجراءات التي ذكرناها سابقا منذ عام 2000 حتى الآن إلى زيادة كبيرة في الاستثمار السياحي الوطني الخاص وذلك من خلال الإحصائيات الآتية :

- موافقة الوزارة منذ 2008 إلى 01 غاية جوان 2017 على 1812 مشروعا بسعة 240.328 سريرا؛ وإطلاق 582 مشروعا بسعة 75 28 سريرا جديدا وخلق أكثر من 35 902 فرصة عمل مباشرة.
- كما يشهد قطاع السياحة ديناميكية حقيقية في إطار الاستثمار وتنميته مما سمح من رفع عدد العاملين النشطين في مجال السياحة في قطاعات كل من "الفنادق، المقاهي والمطاعم" من 320.000 في عام 2008 إلى ما يقرب 500.000 نهاية عام 2025.

المطلب الثالث : استراتيجية المدى الطويل لتخطي التبعية النفطية

الفرع الأول: استراتيجية التنمية المستدامة: تم التأكيد بصورة متزايدة على مفهوم التنمية المستدامة، منذ صدور إنشاء اللجنة الدولية للتنمية، التابعة للأمم المتحدة عام 1987، و التي ترأسها السيدة "BRUNTLAND" وزيرة سابقة للبيئة بالترويج، وقدمت اللجنة تقريرها النهائي سنة 1987، بعنوان "من أجل مستقبل مشترك" و التي لم تصل الى تعريف موحد للتنمية المستدامة وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد، إلى أنه تعددت التعاريف و تضمنت كل منها عناصر وشروط إحداث التنمية المستدامة. ويمكن القول "أن التنمية تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، فهي تعني تدخلا إراديا من الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد، ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع وأنسب من النمو الطبيعي لها، وعلاج ما يقترن بها من اختلال، وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي :

- 1- إبراز أهمية الموارد البشرية، والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوية التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة
 - 2- السعي للحد من الفقر العالمي، وهذا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا.
 - 3- البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول مع تبادل الآراء في شأن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في آفاق جديدة للتعاون.
 - 4- النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من إيجابياتها، وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشري (بد، 2013-2012، صفحة 80)
- تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا واجتماعيا وذلك من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية - تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه وحماية كافة المسطحات المائية كما تهدف لتوفير الغذاء وضمان الاستخدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

الفرع الثاني: الاستراتيجية الصناعية الجديدة : في إطار النهوض بالاقتصاد الوطني وضعت وزارة الصناعة مخطط استراتيجية وسياسات للإحياء والتطوير الصناعي، تتمثل الفكرة الرئيسية حول استراتيجية تشكيل قاعدة صناعية متينة وقوية قادرة على تحمل التحديات وذلك بتوفير كل الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء هذه القاعدة

1- استراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر

إن مشكلة معظم المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة تكمن في عدم قدرتها في حالتها الراهنة مواجهة التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية المحتدمة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرات التنظيمية، والتسويقية والمالية العالية، بالإضافة إلى عجزها عن نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري. إن خطر المنافسة الأجنبية

بدأ يتزايد بعد التحرير التجاري المتزايد وتدفق الاستثمارات الأجنبية على الرغم من تطبيق برامج عديدة للتأهيل ، الأمر الذي استدعى ضرورة انتهاج استراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية .

أ- التوجهات الاستراتيجية :

إن المشروع الخاص باستراتيجية إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية كان نتاج عدة جلسات وطنية بمشاركة واسعة لمختلف الأطراف المعنية بالموضوع . وقد سمح الحوار والمناقشات الذي تم بشأن وضع الاستراتيجية بتحديد التوجهات الأربعة التالية(5):

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛
- تحديد مبادئ الاستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية؛
- وضع سياسة تحفيزية للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات. وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

ب- أبعاد استراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر

تمثل الاستراتيجية الصناعية الجديدة في برنامج إعادة الهيكلة الصناعية ذو البعدين الأساسيين التاليين:

✓ اختيار الفروع:

- في إطار هذا البعد تم تحديد ثلاثة أنماط من الفروع الصناعية والتي تمتلك قدرات للتنمية وهي:
- الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي والتي تتركز على تحويل المواد الأولية():

* البتروكيمياة فرع الأسمدة، والنسيج الكيماوي، ومنتجات الكيماياء العضوية والمعدنية.

* الصناعات الصيدلانية والبيطرية.

* صناعات الحديد والصلب.

* صناعة الألمنيوم.

* صناعة البناء.

- الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى مثل :

* الصناعات الغذائية.

* الصناعات المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية.

- ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

✓ على مستوى الانتشار الفضائي:

يعتمد انتشار الصناعات في ظل الاستراتيجية الجديدة على رؤية جديدة مخالفة للماضي، حيث تركز التنمية الصناعية على مناطق صناعية معينة تدعى بمناطق التنمية الصناعية المدججة وذلك من خلال تحديد مقاطعات صناعية ونظام محلي للإنتاج وشبكات المؤسسات وعناقيد صناعية للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية والتناغم الذي يمكن أن ينجر عن ذلك وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع ضرورة الاعتماد على علاقة ثلاثية بين التكنولوجيا والبحث ، التكوين والمؤسسة.

- الاهتمام بوكالات دعم الاستثمار.

- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا من خلال هذا الفصل انجاز الدراسة القياسية والتي من خلالها تم تأكيد عن وجود علاقة بين التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط -أسعار الصرف - البطالة و التضخم باعتبارها متغيرات مستقلة والتغيرات في حجم الاحتياطات النقدية الأجنبية باعتبارها متغير تابع، من خلال ما سبق دراسته وهي الدراسة القياسية أكدت ما جاءت به جميع الدراسات النظرية السابقة التي ترى ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز أي خاضع للتقلبات التي تحدث في أسعار النفط و حجم الطلب على النفط أي كل ارتفاع في أسعار النفط و زيادة في الطلب عليه تدر عوائد على الخزينة تجعل الجزائر تعيش بجبوحه مالية و العكس صحيح ، الى جانب الدراسة القياسية حاولنا في هذا الفصل العمل على إيجاد الحلول البديلة التي على الحكومة الجزائرية اتباعها للتقليل التبعية لاقتصاد النفط

خاتمة

نال موضوع تغيرات أسعار النفط و تأثيرها على المتغيرات الكلية للاقتصاد اهتمام الباحثين الاقتصاديين و الخبراء لما له من أهمية بالغة في التأثير على القرارات الاقتصادية حيث يعتبر سعر النفط في الاقتصاد الجزائري من الأدوات التي تربط بين جميع المتغيرات الكلية للاقتصاد بمن بينها ما مدى حجم الاحتياطات الأجنبية التي تملكها الدولة التضخم ، البطالة و النمو الاقتصادي ،ويمكن والقول أيضا ان أسعار النفط هي الوسيلة الوحيدة التي توفر العملة الصعبة للاقتصاد لاعتبار ان جل صادرات الجزائر مواد نفطية وتوفير العملة الصعبة يؤدي الى الرفع من حجم الاحتياطات الأجنبية للاقتصاد نظرا لما لها من دور بارز في الاقتصاد حيث تلعب الاحتياطات الأجنبية الدور الذي يربط الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد الخارجي ، ويعتبر النفط وسيلة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي بامتياز حيث ارتفاع أسعار النفط و الطلب عليه يوفر مداخل تساعد في بناء و تطوير الاقتصاد أما انهيار أسعاره تجعل الاقتصاد يعيش أزمات اقتصادية لا ترغب فيها الحكومات و هذه الازمات قد تؤدي بدورها الى أزمة اجتماعية و أزمات سياسية.

للحديث عن الاستقرار الاقتصادي في الجزائر نلجأ بالضرورة الى الحديث عن أسعار النفط وحجم الطلب على النفط حيث كلما كانت الجباية البترولية كبيرة كان لها التأثير على حجم الانفاق الحكومي و كانت التأثير أيضا على حجم الاستثمارات المحلية و أيضا تطور حجم الاحتياطات الأجنبية و التي بدورها تؤدي الى فتح المجال امام الاستثمار الأجنبي وكلما زادت حجم الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية أدى الى التقليل من حجم البطالة و الذي بدوره الى الاستقرار الاقتصادي ، و في ظل هذه المعطيات استهدفنا في بحثنا هذا الإجابة عن التساؤل الرئيسي وهو : **ما هو تأثير التغيرات أسعار النفط على تطور الاحتياطات النقدية الأجنبية دراسة حالة الجزائر الدراسة القياسية من سنة (199-2022)** الى أي مدى تؤثر تغيرات أسعار البترول على تطور الاحتياطات الأجنبية في الجزائر و تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول حيث خصص الفصل الاول الى الجانب النظري حول ماهية النفط و كيفية تحديد أسعاره في السوق العالمية و مدى تغير الذي يحصل في أسعاره في ظل الازمات النفطية العالمية أما الفصل الثاني خصص لدراسة ماهية الاحتياطات الأجنبية ومكوناتها ومدى كفاية الاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد الجزائري يوفق نظريات كفاية الاحتياطات الأجنبية أما الفصل التطبيقي فتم دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على الاحتياطات الأجنبية و المتغيرات الكلية للاقتصاد بالاستعانة ببرنامج Eviews و تم تحديد طريقة نموذج التوازن في المدى الطويل باستخدام نموذج **ARDL** الدراسة القياسية من سنة 199 إلى غاية 2022 وفي هذا الفصل حاولنا دراسة اهم الحلول البديلة التي تسعى الدولة الجزائرية لتطبيقها على ارض الواقع للقضاء على التبعية النفطية

من أهم النتائج التي تم التوصل اليها : تم التوصل الى مجموعة من النتائج يمكن ايجازها كما يلي :

1. منذ ظهور السلعة النفطية لازلت حركة أسعار النفط ديناميكية وعدم استقرار دائمين نتيجة تفاعل وتداخل مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية مما جعل من هذه السلعة الحيوية تتصف بالتذبذب الدائم والتقلبات والطابع الدوري وقد غيرت هذه العوامل وتطورها منذ اوائل سبعينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا من منطق واتجاه أسعار النفط الخام وبدأت تلعب بالسوق الدولية للنفط الخام بشكل مذهل جعلته يتحرك ويتأرجح بخطوط بيانية مرعبة وغير منتظمة لعبت بها الازمات السياسية و الصحية والتحديات العالمية وفرض الحصار على بعض الدول المنتجة دورا كبير في تحديد بوصلة أسعار النفط حتى اصبح المشهد السياسي يطغى على المشهد الاقتصادي في تحديد أسعار النفط في احيان كثيرة.

2. يعتبر قطاع النفط العصب الرئيسي و المحرك للاقتصاد الجزائري وهو شريان الاقتصاد.

3. تواجه الاقتصاديات النفطية ومنها الجزائر تحديات اقتصادية مركبة ناجمة عن موجات الهبوط السعري للنفط الخام وانحسار الايرادات النفطية. ومع استمرار تدهور الأسعار والاختفاق في إيجاد مصادر بديلة للإيرادات النفطية فإن ذلك يخلق حالة من عدم التوازن في السياسة الاقتصادية العامة تنعكس بدورها على التخطيط والقرارات الاقتصادية التنموية.

4. ان الاحتياطات الدولية هي مجموعة وسائل الدفع الدولية (التسوية) المسيرة الموجودة و البنك المركزي لحساب الامة بهدف التعاملات الخارجية الدولية ، وتنشأ الاحتياطات الأجنبية نتيجة تشكل الرصيد الموجب من التعامل مع العالم الخارجي

5. تتمثل اهداف إدارة الاحتياطات الأجنبية في ثلاثة مبادئ رئيسية الأمان، السيولة والعائد على مستوى كل البنوك المركزية

6. من خلال الدراسة القياسية وجدنا ان تغيرات أسعار النفط تؤثر إيجابيا على تطور الاحتياطات الأجنبية في الجزائر

7. إلى جانب تأثير أسعار النفط على تطور الاحتياطات النقدية الأجنبية فان للبطالة و أسعار الصرف لهما تأثير ذا دلالة إحصائية على تطور الاحتياطات النقدية في الجزائر أما التضخم لا يؤثر على تطور هذه الأخيرة.

8. في الأخير يمكن القول ان المحدد الرئيسي للاحتياطات الأجنبية في الجزائر من خلال الدراسة القياسية هي تقلبات أسعار النفط ثم تأتي أسعار الصرف اما البطالة فتأثيرها ضعيف .

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى : لا تؤثر تغيرات أسعار النفط على حجم الاحتياطات النقدية الأجنبية في الجزائر خلال فترة الدراسة : من

خلال الدراسة القياسية المنجزة فان تغيرات أسعار النفط تؤثر بنسبة كبيرة على الاحتياطات النقدية الأجنبية في الجزائر و بالرجوع الى التحليل الاقتصادي بالفعل فان تقلبات أسعار النفط لها الأثر على الاحتياطات النقدية الأجنبية حيث كل زيادة في أسعار النفط تؤدي الى الزيادة عفي حجم الإيرادات بالعملة الصعبة مما يجعل الدولة تعمل على توظيفها بما يخدم اقتصادها من أهم التوظيفات لهذه الإيرادات هي جعلها كاحتياطات نقدية اجنبية تستعمل لمواجهة الازمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها اقتصاد الدولة .

الفرضية الثانية : اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاحتياطات الأجنبية هي أسعار الصرف و البطالة ودرجة اقل معدل

التضخم: من خلال الدراسة القياسية اتضح ان أسعار الصرف و البطالة تؤثر بنسب متفاوتة على تطور الاحتياطات النقدية الأجنبية

و عكس ذلك فان التضخم لا يشكل أي تأثير على الاحتياطات النقدية و هذا بسبب ان التضخم الذي تشهده الجزائر هو تضخم مستورد و ليس حقيقيا أي لا يؤثر على تطورها .

التوصيات:

بعد أن تحدثنا عن النتائج التي توصلنا إليها، يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات على النحو التالي:

1. التنويع في استخدام العوائد النفطية وذلك عن طريق البحث عن خطة وطنية إستراتيجية تعتمد فيها السلطات العمومية الجزائرية على خبرات أجنبية في هذا المجال، وهذا من أجل تدارك نصيب الأجيال القادمة من هذه الثروة النابضة.
2. محاولة الاستثمار في الخارج ، وذلك عن طريق شراء أصول مالية في الأسواق المالية الدولية، والتخلي عن الاستثمار الداخلي.
3. إن المشكلة الحقيقية للجزائر في استخدامها لعوائدها النفطية تكمن في عجز سلطاتها العمومية عن تحويل فوائدها النفطية إلى مشاريع اقتصادية منتجة على المدى الطويل، والتخلي عن الاعتماد الشبة الكلي على القطاع النفط، وخلق صادرات خارج القطاع النفطي ، وعليه يجب الحكومة الجزائرية العمل على تطوير وإعطاء أهمية للقطاعات التي تساهم في بناء الاقتصاد الوطني من بينها قطاع الزراعة و الصناعة و السياحة و هي قطاعات ذات أهمية كبيرة و هذا لمحاولة القضاء على تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط و تنويع مداخله .
4. العمل على إعادة هيكلة الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر و تشكيل مصلحة مكلفة بإدارة الاحتياطات الأجنبية و من بين أهم أهدافها العمل على توظيف هذه الاحتياطات بشكل الذي يضمن لها جلب العوائد التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني ، إضافة الى ذلك مبدأ الشفافية .
5. يجب المحافظة على الفوائض المالية النفطية، وعدم تبذيرها في الاستهلاك المحلي فقط، ووضع خطة شاملة للتطور والتنمية تشمل جميع القطاعات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
6. العمل بناء اقتصاد جزائري قوي تأهبا لمرحلة ما بعد النفط بطريقة فعالة خاصة في ظل الاستكشافات الجديدة التي توحى بان الثروة النفطية على أهبة النفاذ .

أفاق البحث:

على ضوء كل هذه النتائج والتوصيات سنعطي اقتراحات هامة مرتبطة بالموضوع، والتي قد تكون محاور لبحوث قادمة وهي:

- دور العوائد النفطية في التطور الاقتصادي.
- صناديق الثروة السيادية كأداة لاستخدام العوائد النفطية .
- مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري.
- واقع القطاع النفطي في الجزائر التحديات المستقبلية بعد نضوب النفط

قائمة الجداول و

الاشكال

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

مراجع الكتب بالعربية :

1. محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1998.
2. حسين عبد الله ، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
3. ضياء مجدي الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
4. سعود غالي صبر ، لمحة تاريخية عن تطور ماحل تسعير النفط المدة من 1859 إلى 2022 ، قسم الاقتصاد كلية الإدارة ، إقليم كردستان العراق.
5. قصي إبراهيم عبد الكريم ، أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة دمشق سوريا ، الطبعة الأولى ، ، 2010.
6. ضياء مجيد الموسوي ، الأزمة الاقتصادية العالمية 198-1989 دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر.
7. سهيل ناصر ، النفط و الاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان و تبدل أسعار البترول و أثاره الحقيقية ، أساسيات صناعة البترول و الغاز ، الكويت ، 1977.
8. عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي ، دار الصفاء ، عمان ، 2012 .
9. رمزي زكي ، الاحتياطات الدولية و الازمة الاقتصادية في الدول النامية ، دار الكتاب المصرية ، مصر ، 1994.
10. عبد الستار عبد الجبار موسى، حيدر شلب وشبكة ، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة (2010_182)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط، العدد(18)، 2015

مراجع أطروحات دكتوراه:

1. سيد اعمر الزهرة ، انعكاسات سياسة صرف الدينار الجزائري في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال (198-201) ، مذكرة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد دراية ، ادرار ، الجزائر 2017-2018.
2. موري سمية ، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان الجزائر 2009-2010 .
3. مادي نعيمة، "تقلبات أسعار البترول وانعكاساته على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة(198-2008) ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2009.
4. أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013،

5. السعيد رويج، "التطور التاريخي أسعار البترول وأثره على الإقتصاد الجزائري (1970-2009)، مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص تسيير و اقتصاد بترولي، جامعة ورقلة، 2013.

مجلات علمية :

1. بدر الدين طالبي وإبراهيم برقوقي ، نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية خلال الفترة (1980-2014) ، مجلة العلوم التجارية ، المجلد 15 ، العدد 02 ، مدرسة الدراسات العليا التجارية تيبازة ، ديسمبر 201.
2. محمد بن مريم ، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة خلال الفترة (1987-201) مجلة الاكاديمية الاجتماعية الإنسانية ، العدد 20 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، جوان 2018.
3. د. زاوي بومدين ، أ. براضية سليمان ، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي-جامعة المسيلة - ، العدد 02 ، سبتمبر 2017.
4. فريد طهراوي ، دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر باستخدام منهجية ARDL ، مجلة المعارف ، العدد 19 ، مجلة أكلي محند أولحاج ، البويرة ، ديسمبر 2015.
5. علة مراد، ياسين بوعبدلي، "قراءة تحليلية في رباعيات اقتصاديات البترول العالمي: -الاحتياطي، الإنتاج، السوق البترولية وسياسة التسعير-" الملتقى الدولي الثاني: الطاقات البديلة خيارات التحول وتحديات الانتقال ،جامعة أم البواقي، 2010.
6. نور الدين هرمز ، فادي الخليل ، دريد العيسي ، تغيرات أسعار النفط العربي و عوائده ،مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 29 ، العدد 1.
7. حمدي صالح عبد الله ، السعر الحقيقي للنفط الخام و تطوير مصادر الطاقة البديلة ، مجلة النفط و التعاون العربي ، المجلد 05 ، العدد.
8. د صالح عمر فلاحي ، منال بلقاسم ، تحولات السوق النفطية و تأثيرها على أنظمة تسعير النفط الخام في السوق الدولية - مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية - دراسات إقتصادية -2-01 - جامعة باتنة.
9. حميدوس علي و بوعكريف زهير ، "تداعيات انهيار أسعار النفط و حتمية التنوع الاقتصادي في الجزائر - تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية " مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، المجلد 8، العدد 1.
10. إتحاد مصارف الكويت ، مخاطر تراجع سعر النفط ، مجلة المصارف ، العدد 135 ، الكويت ، فيفري 2015.
11. حمو زروقي أمال ، دراسة تحليلية الانعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمي ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 0 / العدد: جامعة أحمد بن يحيى الونشريس بتيسمسيلت.

12. يحيى حمود حسن و يوسف علي عبد، دور سياسات النفط السعودية في استقرار السوق النفطية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، المجلد (23)، العدد (.) .
13. طرق تكوين و إدارة الاحتياطات الأجنبية تجارب بعض الدول العربية و الأجنبية ، تقرير صندوق النقد العربي لشربيني، احمد رشاد، (2018)، نحو ادارة فعالة للاحتياطات الدولية لمصر، سلسلة كراسات السياسات ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، عدد8
14. احمد، محسن ابراهيم، (2019)، تقييم فاعلية البنك المركزي العراقي في ادارة الاحتياطات الاجنبية للمدة (2005-2017)، مجلة جامعة التنمية البشرية، كلية الادارة والاقتصاد ، سليمانية، المجلد5 ، العدد 1 .
15. حسينات إيمان، السياحة كخيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الجزائري ، الملتقى العلمي الدولي حول صناعة المستقبل في السياسات العربية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة
16. أ. فاطمة الزهراء خياري ، اثر الإفصاح عن الاحتياطات الأجنبية على شفافية السياسات النقدية و المالية ، جامعة خميس مليانة ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 11 ، المجلد 02-14 .
17. صندوق النقد الدولي ، " المبادئ و التوجيهات لإدارة احتياطات النقد الأجنبي " .
- 1 . أ.د الشريف بفة ، ا.د عبد الحميد مرغيب ، إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر الفرص و التحديات ، مجلة العلوم الإنسانية و العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف .

مقالات :

مقال إقتصادي للكاتب أنس بن فيصل الحججي اقتصادي متخصص في مجال الطاقة بتاريخ الثلاثاء 14 سبتمبر جريدة انديونوس العربية 2021.

مراجع بالفرنسية :

- 1 -Gereziher, H., Nuru, N., (2021), Determinants of foreign exchange reserve accumulation: empirical evidence from foreign exchange constrained economy, Journal of Economic and Administrative Sciences, Economics, College of Business and Economics, Adigrat University, p2.
- 2-Gereziher, H., Nuru, N., (2021), Determinants of foreign exchange reserve accumulation: empirical evidence from foreign exchange constrained economy, Journal of Economic and Administrative Sciences, Economics, College of Business and Economics, Adigrat University, p2.

-3- International Monetary Fund, (2018), Guidelines for Exchange Reserve Management, Washington, Dc, p1 .

-4- (Archer,David,(201),Rationale for Holding Foreign Currency Reserves, Reserve Bank of New Zealand ,vol. 1, No.4 , p347 .

المرفقات

الجدول رقم (03 - 07) جدول يوضع الاحصائيات الخاصة بالمتغيرات محل الدراسة

السنوات	أسعار النفط	الاحتياجات الأجنبية	سعر الصرف	البطالة	التضخم
199	1,30	0,53	0,00	0,00	0,00
1970	1,20	0,41	0,00	0,99	,59
1971	1,70	0,35	0,00	1,2	2,2
1972	1,80	0,54	0,00	1,55	,17
1973	2,80	0,4	0,00	2,99	4,9
1974	11,00	1,53	0,00	3,41	8,23
1975	10,40	2,47	0,00	4,59	9,43
197	11,0	1,90	0,00	,08	11,98
1977	12,0	2,50	0,00	8,90	17,52
1978	12,90	2,59	0,00	13,8	11,34
1979	31,00	3,23	0,00	17,05	9,51
1980	3,90	5,52	0,00	19,17	19,54
1981	35,50	7,0	0,00	1,28	14,5
1982	32,0	5,91	0,00	19,17	,54
1983	29,70	4,97	0,00	1,28	5,9
1984	28,0	4,01	0,00	15,94	8,11
1985	27,20	3,19	0,00	18,37	10,48
198	14,40	4,4	0,00	22,79	12,37
1987	18,10	0,38	4,90	24,74	7,44
1988	14,70	4,34	5,91	25,07	5,91
1889	17,80	3,19	7,1	2,39	9,30
1990	20,73	3,09	8,95	2,70	1,5
1991	1,0	2,70	18,50	27,00	25,90
1992	17,13	3,4	21,82	2,10	31,2
1993	14,19	3,17	23,3	2,40	20,50
1994	14,83	2,0	3,05	29,50	29,04
1995	1,12	2,10	47,	31,0	29,80
199	18,53	4,20	54,74	33,70	18,7
1997	18,10	8,05	57,7	31,20	5,70
1998	12,09	,84	58,74	30,50	5,00
1999	17,05	4,40	,0	28,30	2,80
2000	2,08	11,90	9,43	25,30	0,30
2001	22,71	17,9	9,20	22,30	4,20
2002	23,73	23,11	75,34	23,35	1,40
2003	2,73	32,94	87,47	22,4	4,30
2004	33,45	43,11	89,4	23,35	4,00
2005	49,20	5,18	91,30	21,82	1,40
200	1,43	77,78	91,24	17,19	2,30
2007	8,3	110,10	94,99	13,79	3,70
2008	94,45	143,10	95,8	11,32	4,90
2009	1,0	148,90	101,29	10,15	5,70
2010	77,45	12,20	99,19	9,9	3,90
2011	107,45	182,20	102,1	9,9	4,50

8,90	10,97	102,1	190,0	109,45	2012
4,15	9,82	105,43	194,00	105,87	2013
2,92	11,21	10,30	178,90	9,29	2014
4,80	11,21	111,44	144,13	49,49	2015
,40	10,20	121,17	114,14	70,7	201
5,0	12,00	125,32	97,33	52,43	2017
4,30	11,89	137,8	79,90	9,78	2018
1,95	11,81	133,70	2,00	4,04	2019
2,00	11,70	11,2	48,1	49,94	2020
7,20	12,00	157,75	45,29	77,78	2021
9,30	11,70	14,54	,00	82,2	2022

Included observations: 50 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
. .	. .	1	0.025	0.025	0.0334	0.855
. **	. **	2	0.225	0.224	2.7711	0.250
. *	. *	3	0.089	0.083	3.2081	0.31
. .	. .	4	0.035	-0.018	3.2793	0.512
. .	. .	5	0.0	0.029	3.5288	0.19
. .	. .		0.017	0.005	3.5451	0.738
. .	. .	7	0.002	-0.021	3.5455	0.830
. *	. *	8	0.092	0.08	4.0743	0.850
. *	. *	9	-0.077	-0.080	4.4474	0.880
. *	. *	10	0.171	0.143	.3479	0.785
. *	. *	11	-0.134	-0.129	7.5390	0.754
. *	. *	12	-0.092	-0.15	8.1211	0.77
. *	. .	13	-0.077	-0.053	8.5415	0.807
. .	. .	14	-0.018	0.07	8.544	0.858
. .	. .	15	-0.039	-0.001	8.770	0.894
. *	. *	1	-0.091	-0.095	9.3087	0.900
. *	. .	17	-0.08	-0.042	9.759	0.917
. .	. .	18	-0.049	-0.03	9.890	0.93
. .	. *	19	0.072	0.173	10.302	0.945
. *	. *	20	-0.072	-0.088	10.754	0.952
. *	. *	21	0.10	0.195	13.038	0.907
. .	. .	22	-0.044	-0.032	13.218	0.927
. .	. *	23	-0.017	-0.090	13.247	0.94
. .	. *	24	-0.030	-0.102	13.337	0.90

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(P_ETR)
 Selected Model: ARDL(4, 0, 0, 0, 4)

Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 05/2/23 Time: 09:20
 Sample: 199 2022
 Included observations: 50

ECM Regression					
Case 2: Restricted Constant and No Trend					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
D(P_ETR(-1))	0.397507	0.143053	2.77874	0.0085	
D(P_ETR(-2))	0.275299	0.173871	1.583353	0.1219	
D(P_ETR(-3))	0.35095	0.13137	2.7159	0.0112	
D(P__PET)	0.42150	0.05334	7.899747	0.0000	
D(P__PET(-1))	0.12345	0.080380	2.019720	0.0507	
D(P__PET(-2))	-0.1057	0.083093	-1.28211	0.207	
D(P__PET(-3))	-0.15879	0.0272	-2.39113	0.0217	
CointEq(-1)*	-0.229149	0.037227	-.155402	0.0000	
R-squared	0.902303	Mean dependent var		1.30920	
Adjusted R-squared	0.88020	S.D. dependent var		12.49398	
S.E. of regression	4.218081	Akaike info criterion		5.82284	
Sum squared resid	747.272	Schwarz criterion		.18208	
Log likelihood	-138.5571	Hannan-Quinn criter.		5.978782	
Durbin-Watson stat	2.191240				

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
F-statistic	5.5303	10%	2.2	3.09	
k	4	5%	2.5	3.49	
		2.5%	2.88	3.87	
		1%	3.29	4.37	

	-			
	0.8874438	1.5274438		
0.4	804134438	80413444	. * .	
	-			
	2.2202121	1.0902121		
1.52	328159	328159	. * .	
	-			
	3.0249192	0.5524919		
2.474	0104	201034	. * .	
	-			
	1.9975125	0.1017512		
1.895	7344177	573441772	. * .	
	1.1127829	1.3892170		
2.502	23495455	7504545	. * .	
	1.7157950	0.8284204		
2.59	8330337	91931	. * .	
	-			
	7.9385728	4.7095728		
3.229	492779	492779	*. .	

		-			
5.5170000	11.247875	5.7308750			
00000001	05304827	5304827	*		.
		-			
	8.7821344	1.7191344			
7.03	0121	0121	.	*	
		-			
		0.0010108			
	5.9150108	100247313			
5.914	1002472	7	.	*	.
		-			
4.9720000	.59522323	1.2322323			
00000001	02095	02094	.	*	
		-			
	.38084310	2.3708431			
4.01	00024	000024	.	*	
		-			
	4.4413054	1.2530540			
3.185	0210345	210344	.	*	
		-			
	2.2914909	.93549097			
4.44	7713528	713528	.		.
		-			
	1.2735373	0.8831537			
0.3842	02145	30214504	.	*	
		-			
	1.7099857	.05298574			
4.343	4771589	771589	.		.
		-			
	4.5529843	1.3298435			
3.19	5258228	258229	.	*	
	2.0055408	1.0794591			
3.085	83207979	1792022	.		*
		-			
	2.9531757	0.2501757			
2.703	9952023	99520233	.	*	.
	0.3447974	3.1152032			
3.4	294187	57303581	.		*
	1.7514329	1.4185709			
3.17	098239	017304	.		*
		-			
	2.8058113	0.2058113			
2.	8439572	84395717	.	*	.
		-			
	3.3839021	1.5383902			
2.1	714445	1714444	.	*	
	3.9227314	0.2772857			
4.2	2599331	400401	.	*	.
8.0500000	5.9472747	2.0852725			
00000001	18980	28101394	.		*
		-			
	7.4293714	0.5893714			
.84	05798	057979	.	*	
		-			
4.4000000	9.2255787	4.8255787			
00000001	9224248	922424	*		.
		-			
	12.738582	0.7738582			
11.9	172	17199	.	*	
		-			
	18.410915	0.4509155			
17.9	5720478	7204774	.	*	.
	21.883517	1.2248284			
23.11	1503443	95357	.		*
	32.313901	0.2098850			
32.94	1349815	183514	.		*

		-				
43.11	45.210921	2.1009217				
	75007508	50075074	. *		.	
		-				
5.18	59.785991	3.0599114				
	1402358	02357	. *		.	
	7.9979280	0.7820719				
77.78	588409	41159312	.		*	
	97.779040	12.332039				
110.1	15883	5984113	.		.	
	138.83254	4.2745057				*
143.1	94282545	1745503	.		*	
		-				
148.9	157.11480	8.2148022				
	2243	42954	*	.		
	15.021851	.17813489				
12.2	30174	82355	.		.	
		-				
182.2	183.75749	1.4757497				
	7903205	90320484	.		*	
		-				
190.	19.442330	5.8423305				
	5241211	24121095	*	.		
	187.42755	.53724443				
194	57947	2052439	.		.	
		-				
178.9	183.50111	4.0111299				
	2999181	918118	*		.	
		-				
144.13	145.43597	1.3059742				
	42338194	33819373	.		*	
		-				
114.14	117.08943	2.9494314				
	14983744	98374353	.		*	
	88.751900	8.5780994				
97.33	5859904	1400391	.		.	
	79.035303	0.8493574				*
79.9	42355	4331	.		*	
		-				
2	4.2490857	2.2490857				
	97282	9728191	.		*	
		-				
48.1	50.891249	2.7312497				
	7541413	5414134	.		*	
		-				
45.29	50.587704	5.3877043				
	358852	588525	*	.		
	1.1387905	4.3812039				
	79971	4200283	.		*	

Model Selection Criteria Table
 Dependent Variable: P_ETR
 Date: 05/2/23 Time: 09:48
 Sample: 199 2022
 Included observations: 50

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
-------	------	------	-----	----	-----------	---------------

21	-138.557104	.02284	.559410	.251593	0.994725	ARDL(4, 0, 0, 0, 4)
59	-137.873157	.07492	.10293	.278797	0.994725	ARDL(4, 0, 1, 0, 4)
49	-138.00509	.080203	.1559	.284073	0.99497	ARDL(4, 1, 0, 0, 4)
511	-133.079020	.08311	.809730	.359842	0.994943	ARDL(4, 0, 4, 2, 4)
371	-137.173007	.08920	.0527	.305353	0.994724	ARDL(4, 2, 0, 0, 4)
123	-137.21443	.088579	.2185	.307011	0.99471	ARDL(4, 4, 0, 0, 2)
54	-13.21557	.08823	.700470	.32118	0.994773	ARDL(4, 0, 3, 0, 4)
571	-137.23109	.089244	.2851	.30777	0.994712	ARDL(4, 0, 2, 0, 4)
373	-139.249971	.089999	.587125	.279307	0.994577	ARDL(4, 2, 0, 0, 2)
23	-141.285250	.091410	.512055	.251594	0.994419	ARDL(4, 0, 0, 0, 2)
58	-13.3019	.092079	.70392	.325074	0.994755	ARDL(4, 0, 1, 2, 4)
50	-132.390005	.09500	.80409	.38844	0.994917	ARDL(4, 0, 4, 3, 4)
1	-138.39531	.095814	.31181	.29985	0.99414	ARDL(4, 0, 0, 1, 4)
471	-137.402543	.09102	.9709	.314534	0.9947	ARDL(4, 1, 1, 0, 4)
11	-137.445818	.097833	.71440	.312	0.9947	ARDL(4, 0, 0, 2, 4)
9	-134.479119	.09915	.787493	.31284	0.994819	ARDL(4, 4, 1, 0, 4)
521	-135.491103	.09944	.749732	.347201	0.99479	ARDL(4, 0, 4, 0, 4)
34	-13.514889	.10059	.712443	.333591	0.994710	ARDL(4, 2, 1, 0, 4)
591	-137.35955	.105438	.79045	.323871	0.9942	ARDL(4, 0, 1, 1, 4)
581	-135.5473	.10259	.75347	.35381	0.994734	ARDL(4, 0, 1, 3, 4)
53	-134.1799	.10472	.794800	.38591	0.994781	ARDL(4, 0, 3, 2, 4)
421	-135.719349	.108774	.75882	.35331	0.994721	ARDL(4, 1, 3, 0, 4)
121	-135.725555	.109022	.759110	.35579	0.994719	ARDL(4, 4, 0, 0, 4)
541	-135.793258	.111730	.71818	.359287	0.994705	ARDL(4, 0, 3, 1, 4)
98	-13.79703	.111881	.723729	.34487	0.99450	ARDL(4, 4, 1, 0, 2)
51	-135.808213	.112329	.7241	.35988	0.994702	ARDL(4, 0, 2, 2, 4)
29	-134.825774	.113031	.801359	.375150	0.994747	ARDL(4, 2, 3, 0, 4)
44	-13.848843	.113954	.725801	.34949	0.99439	ARDL(4, 1, 2, 0, 4)
491	-137.884380	.115375	.88982	.333808	0.994572	ARDL(4, 1, 0, 1, 4)
321	-135.89548	.115819	.75907	.33377	0.99483	ARDL(4, 2, 2, 0, 4)
118	-13.931071	.117243	.729090	.350238	0.99422	ARDL(4, 4, 0, 1, 2)
38	-132.940245	.11710	.882419	.408854	0.994804	ARDL(4, 1, 4, 2, 4)
498	-141.02001	.120824	.579710	.295570	0.994332	ARDL(4, 1, 0, 0, 2)
41	-13.040041	.12102	.77189	.39159	0.99453	ARDL(4, 1, 1, 2, 4)
5	-137.043339	.121734	.733581	.354729	0.994597	ARDL(4, 0, 2, 1, 4)
348	-139.044820	.121793	.57159	.3253	0.994472	ARDL(4, 2, 1, 0, 2)
3	-137.01038	.122442	.734289	.35543	0.994594	ARDL(4, 2, 0, 1, 4)
51	-135.03073	.122523	.810851	.38442	0.99497	ARDL(4, 0, 4, 1, 4)
48	-137.05777	.12231	.734478	.3552	0.994592	ARDL(4, 1, 0, 2, 4)
0	-137.09374	.122775	.73422	.355770	0.994592	ARDL(4, 0, 0, 3, 4)
381	-132.072095	.122884	.925933	.42890	0.994808	ARDL(4, 1, 4, 3, 4)
39	-135.094945	.123798	.81212	.385917	0.99490	ARDL(4, 1, 4, 0, 4)
8	-133.097397	.12389	.888705	.415140	0.994771	ARDL(4, 4, 1, 2, 4)
122	-137.11534	.12425	.73473	.35720	0.994582	ARDL(4, 4, 0, 0, 3)
91	-134.138700	.125548	.852117	.402230	0.994724	ARDL(4, 4, 1, 1, 4)
113	-13.142835	.125713	.775801	.373271	0.99431	ARDL(4, 4, 0, 2, 2)
598	-141.149022	.12591	.58484	.300707	0.994303	ARDL(4, 0, 1, 0, 2)
38	-139.15141	.120	.1432	.32993	0.994449	ARDL(4, 2, 0, 1, 2)
45	-135.151783	.12071	.814400	.388191	0.99478	ARDL(4, 1, 1, 3, 4)
24	-137.153920	.12157	.738004	.359152	0.994573	ARDL(4, 3, 0, 0, 4)
18	-141.10379	.12415	.585301	.30111	0.994301	ARDL(4, 0, 0, 1, 2)
323	-138.175382	.127015	.70022	.345448	0.994509	ARDL(4, 2, 2, 0, 2)
248	-139.179339	.127174	.2540	.331044	0.994442	ARDL(4, 3, 0, 0, 2)
21	-132.189721	.127589	.93039	.433395	0.994784	ARDL(4, 2, 4, 2, 4)
271	-134.20178	.128247	.85481	.404929	0.994710	ARDL(4, 2, 4, 0, 4)
4	-137.21081	.12843	.740491	.3138	0.99450	ARDL(4, 1, 1, 1, 4)
372	-139.221403	.12885	.4223	.332727	0.994433	ARDL(4, 2, 0, 0, 3)
531	-134.228289	.129132	.855700	.405813	0.99470	ARDL(4, 0, 3, 3, 4)
33	-135.25002	.130001	.818329	.392120	0.99457	ARDL(4, 2, 1, 2, 4)
55	-135.255030	.130201	.818529	.392321	0.9945	ARDL(4, 0, 2, 3, 4)
221	-13.25190	.130248	.780335	.377805	0.9940	ARDL(4, 3, 1, 0, 4)

573	-140.21272	.130451	.27577	.319759	0.994353	ARDL(4, 0, 2, 0, 2)
501	-132.29105	.13074	.933814	.43570	0.99477	ARDL(4, 0, 4, 4, 4)
22	-141.273319	.130933	.589818	.30579	0.994275	ARDL(4, 0, 0, 0, 3)
31	-13.324515	.132981	.78308	.380538	0.994591	ARDL(4, 2, 0, 2, 4)
341	-13.33482	.133459	.783547	.38101	0.994589	ARDL(4, 2, 1, 1, 4)
41	-135.350180	.134007	.822335	.39127	0.9943	ARDL(4, 1, 3, 1, 4)
411	-134.38044	.134722	.81290	.411403	0.9947	ARDL(4, 1, 3, 2, 4)
298	-137.405242	.13210	.748057	.39205	0.994519	ARDL(4, 2, 3, 0, 2)
111	-134.434795	.137392	.8391	.414073	0.9942	ARDL(4, 4, 0, 2, 4)
481	-13.454538	.138182	.78829	.385739	0.99453	ARDL(4, 1, 0, 3, 4)
71	-134.41348	.138454	.85023	.415135	0.9945	ARDL(4, 4, 2, 0, 4)
93	-13.41737	.13849	.788557	.38027	0.99452	ARDL(4, 4, 1, 1, 2)
291	-134.47754	.13910	.8575	.415788	0.99452	ARDL(4, 2, 3, 1, 4)
11	-135.488925	.139557	.827885	.4017	0.9940	ARDL(4, 4, 0, 1, 4)
25	-131.503354	.140134	.981424	.40502	0.994744	ARDL(4, 2, 4, 3, 4)
11	-130.508470	.140339	7.01989	.47529	0.99472	ARDL(4, 4, 4, 2, 4)
548	-139.530924	.141237	.703	.345108	0.99434	ARDL(4, 0, 3, 0, 2)
331	-134.541981	.14179	.88248	.41831	0.99439	ARDL(4, 2, 1, 3, 4)
28	-133.577278	.143091	.907900	.434335	0.99470	ARDL(4, 2, 3, 2, 4)
43	-135.5955	.1438	.832194	.40598	0.994582	ARDL(4, 1, 2, 2, 4)
171	-134.03007	.144120	.87089	.420802	0.9942	ARDL(4, 3, 3, 0, 4)
13	-140.08051	.144322	.41448	.33330	0.994275	ARDL(4, 0, 0, 2, 2)
57	-135.55170	.14207	.834535	.40832	0.994570	ARDL(4, 0, 1, 4, 4)
108	-135.0852	.14434	.83472	.408553	0.99458	ARDL(4, 4, 0, 3, 2)
441	-13.99229	.14799	.798057	.39552	0.994510	ARDL(4, 1, 2, 1, 4)
97	-13.70271	.148251	.798339	.395808	0.994508	ARDL(4, 4, 1, 0, 3)
391	-134.715185	.14807	.87517	.425289	0.99401	ARDL(4, 1, 4, 1, 4)
88	-135.71897	.148759	.837087	.410878	0.99455	ARDL(4, 4, 1, 2, 2)
81	-132.720244	.148810	.951859	.4541	0.99472	ARDL(4, 4, 1, 3, 4)
40	-133.722418	.148897	.91370	.440140	0.99439	ARDL(4, 1, 3, 3, 4)
33	-138.725221	.149009	.7221	.37442	0.99438	ARDL(4, 2, 0, 2, 2)
4	-133.731979	.149279	.914088	.440523	0.99437	ARDL(4, 4, 3, 0, 4)
311	-134.743	.14987	.87435	.42548	0.994595	ARDL(4, 2, 2, 2, 4)
31	-135.755309	.150212	.838541	.412332	0.994548	ARDL(4, 2, 2, 1, 4)
19	-135.70542	.150422	.838750	.412541	0.994547	ARDL(4, 3, 2, 0, 4)
73	-13.79428	.151785	.801873	.399342	0.994489	ARDL(4, 4, 2, 0, 2)
431	-134.83095	.153239	.879807	.429920	0.99457	ARDL(4, 1, 2, 3, 4)
273	-13.83395	.15345	.803544	.401013	0.994480	ARDL(4, 2, 4, 0, 2)
2	-133.847594	.153904	.918713	.445147	0.99412	ARDL(4, 2, 4, 1, 4)
08	-139.855147	.15420	.89572	.35807	0.994290	ARDL(4, 0, 0, 3, 2)
35	-135.81209	.154448	.842777	.4158	0.994525	ARDL(4, 2, 0, 3, 4)
117	-13.889217	.15559	.8055	.40312	0.99448	ARDL(4, 4, 0, 1, 3)
493	-140.889747	.155590	.5271	.344898	0.994210	ARDL(4, 1, 0, 1, 2)
523	-138.8904	.155843	.729449	.374275	0.994348	ARDL(4, 0, 4, 0, 2)
497	-140.89822	.155930	.5305	.345239	0.994208	ARDL(4, 1, 0, 0, 3)
473	-140.903851	.15154	.53280	.34542	0.99420	ARDL(4, 1, 1, 0, 2)
343	-138.9229	.157052	.73059	.375485	0.994341	ARDL(4, 2, 1, 1, 2)
21	-132.95903	.1583	.918	.44442	0.99419	ARDL(4, 4, 4, 0, 4)
37	-131.97841	.159074	7.00034	.479442	0.99443	ARDL(4, 1, 4, 4, 4)
14	-133.980570	.159223	.924032	.45047	0.994583	ARDL(4, 3, 4, 0, 4)
10	-133.990838	.15934	.924443	.450877	0.994581	ARDL(4, 4, 0, 3, 4)
	-129.999183	.15997	7.077738	.50940	0.99470	ARDL(4, 4, 4, 3, 4)
748	-140.00382	.10154	.95521	.34025	0.99425	ARDL(3, 4, 0, 0, 2)
593	-141.00470	.10187	.57313	.349495	0.994183	ARDL(4, 0, 1, 1, 2)
1	-133.01273	.1051	.93701	.4457	0.99408	ARDL(4, 4, 2, 2, 4)
347	-139.030407	.1121	.734823	.37949	0.994318	ARDL(4, 2, 1, 0, 3)
241	-137.033359	.11334	.811422	.408892	0.99443	ARDL(4, 3, 0, 1, 4)
223	-139.044593	.11784	.735391	.380217	0.994314	ARDL(4, 3, 1, 0, 2)
01	-137.02131	.12485	.812573	.410042	0.994429	ARDL(4, 0, 0, 4, 4)
738	-138.02738	.12510	.774357	.395504	0.994372	ARDL(3, 4, 0, 2, 2)
243	-139.07129	.12851	.73458	.381284	0.994308	ARDL(4, 3, 0, 1, 2)
448	-140.075122	.13005	.98371	.3875	0.994240	ARDL(4, 1, 2, 0, 2)

112	-13.0789	.1307	.851404	.425195	0.994477	ARDL(4, 4, 0, 2, 3)
	-134.08248	.1330	.928115	.454550	0.99451	ARDL(4, 4, 2, 1, 4)
21	-13.085785	.13431	.85170	.425551	0.994475	ARDL(4, 3, 1, 1, 4)
281	-133.08993	.13597	.947	.49403	0.994592	ARDL(4, 2, 3, 3, 4)
318	-138.095554	.13822	.77570	.39817	0.99435	ARDL(4, 2, 2, 1, 2)
23	-13.112805	.14512	.852840	.4232	0.99449	ARDL(4, 3, 0, 2, 4)
358	-138.120817	.14833	.7780	.397828	0.994359	ARDL(4, 2, 0, 3, 2)
52	-134.123852	.14954	.92973	.45198	0.994552	ARDL(4, 0, 3, 4, 4)
37	-139.141138	.154	.739252	.384078	0.994292	ARDL(4, 2, 0, 1, 3)
597	-141.141809	.1572	.2798	.354981	0.994151	ARDL(4, 0, 1, 0, 3)
41	-133.148748	.15950	.99000	.47175	0.994580	ARDL(4, 4, 3, 1, 4)
451	-135.151783	.1071	.89240	.442753	0.99450	ARDL(4, 1, 1, 4, 4)
17	-141.159100	.134	.3490	.35572	0.994147	ARDL(4, 0, 0, 1, 3)
58	-140.15920	.1385	.701751	.370255	0.994220	ARDL(4, 0, 2, 1, 2)
198	-138.15987	.1395	.778242	.399390	0.994351	ARDL(4, 3, 2, 0, 2)
247	-139.10474	.1419	.74002	.384852	0.994288	ARDL(4, 3, 0, 0, 3)
30	-134.12252	.1490	.931299	.457734	0.994543	ARDL(4, 2, 2, 3, 4)
13	-132.19827	.1793	7.008083	.48711	0.99402	ARDL(4, 3, 4, 2, 4)
322	-138.17038	.1815	.7783	.399810	0.994348	ARDL(4, 2, 2, 0, 3)
293	-137.17811	.17072	.81710	.41430	0.994404	ARDL(4, 2, 3, 1, 2)
211	-135.190454	.1718	.894187	.444300	0.994498	ARDL(4, 3, 1, 2, 4)
83	-135.215410	.181	.895185	.445298	0.994492	ARDL(4, 4, 1, 3, 2)
551	-135.22111	.1884	.895433	.44554	0.994491	ARDL(4, 0, 2, 4, 4)
1	-134.24785	.19915	.934724	.41158	0.994525	ARDL(4, 3, 3, 1, 4)
3	-132.249333	.19973	7.01123	.490341	0.994584	ARDL(4, 4, 3, 2, 4)
572	-140.2555	.17022	.70529	.374133	0.994198	ARDL(4, 0, 2, 0, 3)
543	-139.271511	.17080	.74447	.389293	0.99422	ARDL(4, 0, 3, 1, 2)
374	-142.311283	.172451	.31337	.347198	0.994032	ARDL(4, 2, 0, 0, 1)
423	-139.322301	.172892	.74499	.391325	0.994251	ARDL(4, 1, 3, 0, 2)
583	-139.329211	.17318	.74775	.39101	0.994249	ARDL(4, 0, 1, 3, 2)
588	-140.344470	.173779	.709145	.37749	0.994177	ARDL(4, 0, 1, 2, 2)
1	-132.345702	.173828	7.015118	.49419	0.99453	ARDL(4, 4, 4, 1, 4)
107	-135.349745	.173990	.900559	.45071	0.99443	ARDL(4, 4, 0, 3, 3)
124	-142.350853	.174034	.32920	.348780	0.994023	ARDL(3, 0, 0, 0, 4)
297	-137.373823	.174953	.825041	.422510	0.99430	ARDL(4, 2, 3, 0, 3)
338	-138.378287	.175131	.78979	.40812	0.994301	ARDL(4, 2, 1, 2, 2)
173	-137.399389	.17597	.8203	.423533	0.994354	ARDL(4, 3, 3, 0, 2)
48	-13.40370	.17148	.84477	.43828	0.994405	ARDL(4, 4, 3, 0, 2)
231	-135.419973	.17799	.90338	.453480	0.994447	ARDL(4, 3, 0, 3, 4)
92	-13.42941	.177177	.85505	.43929	0.994399	ARDL(4, 4, 1, 1, 3)
488	-140.445140	.17780	.713172	.3817	0.994154	ARDL(4, 1, 0, 2, 2)
238	-138.44483	.177859	.789707	.410854	0.994285	ARDL(4, 3, 0, 2, 2)
47	-13.45282	.178107	.843	.440227	0.994394	ARDL(4, 1, 0, 4, 4)
8	-13.457270	.178291	.819	.440410	0.994393	ARDL(4, 4, 2, 1, 2)
743	-139.410	.1784	.752253	.397079	0.994218	ARDL(3, 4, 0, 1, 2)
251	-131.4351	.17854	7.058185	.513584	0.994557	ARDL(4, 2, 4, 4, 4)
131	-131.500802	.180032	7.05953	.51492	0.994549	ARDL(4, 3, 4, 3, 4)
747	-139.50258	.180250	.753857	.39883	0.994208	ARDL(3, 4, 0, 0, 3)
547	-139.507872	.180315	.753922	.398748	0.994208	ARDL(4, 0, 3, 0, 3)
11	-133.517141	.1808	.983735	.48492	0.994499	ARDL(4, 3, 3, 2, 4)
233	-137.519920	.180797	.830885	.428354	0.99432	ARDL(4, 3, 0, 3, 2)
32	-134.525418	.181017	.94582	.47220	0.99444	ARDL(4, 2, 1, 4, 4)
333	-137.52349	.181054	.831142	.42811	0.994325	ARDL(4, 2, 1, 3, 2)
20	-134.538812	.181552	.9432	.47279	0.99441	ARDL(4, 3, 1, 3, 4)
53	-139.52441	.182498	.75105	.400930	0.994195	ARDL(4, 0, 2, 2, 2)
73	-13.573481	.182939	.87128	.445059	0.99437	ARDL(3, 4, 0, 2, 4)
711	-135.577397	.18309	.9095	.459777	0.994412	ARDL(3, 4, 1, 2, 4)
12	-140.585809	.183432	.718799	.387303	0.994121	ARDL(4, 0, 0, 2, 3)
313	-137.589259	.183570	.83358	.431128	0.994311	ARDL(4, 2, 2, 2, 2)
28	-13.589797	.183592	.871920	.445711	0.99433	ARDL(4, 2, 4, 1, 2)
518	-138.1374	.184547	.79394	.417542	0.994247	ARDL(4, 0, 4, 1, 2)
141	-133.14747	.184590	.98740	.49039	0.994478	ARDL(4, 3, 4, 1, 4)

191	-135.2240	.18489	.91145	.41578	0.994402	ARDL(4, 3, 2, 1, 4)
483	-139.2332	.184934	.758541	.40337	0.994181	ARDL(4, 1, 0, 3, 2)
5	-132.4221	.18590	7.02981	.50059	0.994499	ARDL(4, 4, 2, 3, 4)
513	-137.43895	.18575	.835844	.433313	0.994298	ARDL(4, 0, 4, 2, 2)
401	-133.482	.18587	.988917	.49173	0.994471	ARDL(4, 1, 3, 4, 4)
07	-139.01	.18407	.70014	.404839	0.994173	ARDL(4, 0, 0, 3, 3)
103	-135.0774	.18431	.913000	.43112	0.994393	ARDL(4, 4, 0, 4, 2)
7	-132.494	.18599	7.027889	.5097	0.994494	ARDL(4, 4, 1, 4, 4)
87	-135.5249	.1810	.913179	.43292	0.994392	ARDL(4, 4, 1, 2, 3)
32	-138.9814	.18792	.799773	.420921	0.994228	ARDL(4, 2, 0, 2, 3)
733	-137.98885	.187955	.838043	.435513	0.99428	ARDL(3, 4, 0, 3, 2)
558	-138.701132	.188045	.799893	.421040	0.994227	ARDL(4, 0, 2, 3, 2)
737	-137.703012	.188120	.838208	.43578	0.994285	ARDL(3, 4, 0, 2, 3)
72	-13.7025	.188251	.87579	.450370	0.994337	ARDL(4, 4, 2, 0, 3)
123	-140.710121	.188405	.723771	.392275	0.994091	ARDL(3, 0, 0, 2, 4)